

# تَحْرِيرُ الْمُعْظَمِ

## فِي أَصُولِ الْفَقِيهِ

أَعَدَّ لِلْمُعَدِّثِينَ بِدَرَسَةِ عِلْمِ الْأَصُولِ



عَلَى الْمَشْكِينِ الْأُرْدُبِيلِي





32101 024933481

Princeton University Library

This book is due on the latest date  
stamped below. Please return or re-  
new by this date.

--	--



# تَحْرِيرُ الْمُعْجَمِ

## فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

للمحقق جمال الدين حسن بن زين الدين (ره)

حَرَّرَ وَأَضِيفَ إِلَيْهِ جَمْعٌ مِمَّا تَوَافَقَتْ عَلَيْهِ الْأَرَاءُ مِنْ مَسَائِلِ أَصُولِ  
الْفِقْهِ ، فَهُوَ كِتَابٌ جَامِعٌ يَنْقُصُهُ لِمَهَامِ أبحاثِ هَذَا الْفَنِّ ، وَمَا أَلَمَ  
نَفْعُهُ مَعَ مَا الْحَقُّ بِكُلِّ بَحْثٍ مِنْهُ مِنْ تَعَارِينِ نَافِعَةٍ .

بِقَلَمِ الْعَبْدِ - عَلَى الْمَشْكِينِ الْأَرْدَبِيلِيِّ

الْكِتَابُ مُعَدُّ لِأَوَّلِ الشَّرُوعِ فِي دِرَاسَةِ عِلْمِ الْأَصُولِ

رَجَبُ الْأَصْب

حَقُّ الطَّبْعِ مَحْضُوظٌ

١٣٩٦

~~(Arab)~~

~~KBL~~

~~M575~~

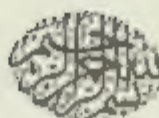
~~1976~~

2264

11224

36655

1976



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا  
 محمد وآله الطاهرين ، واللعن الدائم على اعدائهم اجمعين .  
 وبعد فقد رتبنا هذا الكتاب على مقدمتين ومقامات ومطالب .

## (١) المقدمة الاولى

في بيان فضيلة العلم ونبه مما يجب مراعاته على العلماء : فاعلم  
 ان فضيلة العلم وارتفاع درجته وعلو رتبته امر كفى انتظامه في سلك  
 الضرورة مؤنة الاهتمام بشأنه ، غير اننا نذكر على سبيل التنبيه شيئا من  
 الايات والاختيار .

## (٢) اصل

اما الكتاب الكريم فقد اشير الى ذلك في مواضع منه .

الاول : قوله تعالى في سورة العلق : اقرأ باسم ربك الذي خلق ،  
خلق الانسان من علق ، اقرأ وربك الاكرم ، الذي علم بالقلم ، علم الانسان  
ما لم يعلم (١-٥ العلق)

افتتح الرب تعالى السورة بذكر نعمة الابداد واتبعه بذكر نعمة  
العلم ، فلو كان بعد نعمة الابداد نعمة اعلى من العلم لكانت اجدر بالذكر  
وقد قيل في وجه التناسب بين الآي المذكورة في صدر هذه السورة  
المشتمل بعضها على خلق الانسان من علق ، وبعضها على تعليم ما لم  
يعلم ، انه تعالى ذكر اول حال الانسان اعنى كونه علقه و هي بمكان  
من الخساسة ، و آخر حاله و هي صبرورته عالماً وذلك كمال  
الرفعة و الجلالة ، فكانه سبحانه قال : كنت في اول امرك في  
تلك المنزلة الدنية الخسيسة ثم صرت في آخره الى هذه الدرجة الشريفة  
النفيسة .



الثاني - قوله تعالى : (الله الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن ينزل الامرينهن لتعلموا - ١٢ - الطلاق) فانه سبحانه جعل العلم علة لخلق العالم العلوي والسفلي طرا، وكفى بذلك جلالة وقهرا.

الثالث - قوله تعالى : ومن يؤت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا (٢٤٩- البقرة) <sup>وقد</sup> فسرت الحكمة بما يرجع الى العلم .

الرابع - قوله تعالى : قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون انما يتذكر اولوا الالباب (٩- الزمر) .

الخامس قوله تعالى : انما يخشى الله من عباده العلماء (٢٨- فاطر) .

السادس - قوله تعالى : يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات (١١ - المجادلة) .

السابع - قوله تعالى مخاطبا نبيه (ص) ، آمراً له مع ما آتاه من العلم والحكمة : وقل رب زدني علما (١١٤- طه) .

## (٣) أصل

واما السنة فهي في ذلك كثيرة لا تكاد تحصى .

فمنها - ما روى عن الأصمغ ابن نباتة قال : قال امير المؤمنين عليه السلام :  
تعلموا العلم فان تعلمه حسنة ، ومدارسته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ،  
وتعليمه من لا يعلمه صدقة ، وهو عند الله لاهله قربة ، لانه معالم الحلال  
و الحرام ، و سالك بطالبه سبيل الجنة ، و هو ايسر في الوحشة ، و  
صاحب في الوحدة ، و سلاح على الاعداء ، و زين الاخلاء ، يرفع الله  
به اقواما يجعلهم في الخير ائمة ، يقتدى بهم ، و ترمى اعمالهم ، و  
تقتبس آثارهم ، و ترغب الملائكة في خلقتهم ... لان العلم حياة القلوب  
من الجهل ، و نور الابصار من العمى ، و قوة الابدان من الضعف ، ينزل  
الله حامله منازل الابرار ، و يمنحه مجالسة الاخيار في الدنيا والاخرة ،  
و بالعلم يطاع الله و يعبد ، و بالعلم يعرف الله و يوحد ، و بالعلم توصل  
الارحام ، و به يعرف الحلال والحرام ، و بالعلم امام العقل والعقل يتبعه ،  
يلهمه السعداء و يحرمه الاشقياء .

ومنها ما روى عنه عليه السلام ايضا انقال : ايها الناس اعلموا ان كمال

الدين طلب العلم والعمل به ، الا وان طلب العلم اوجب عليكم من طلب المال ، ان المال مفسوم مصموم لكم قد قسمه عادل بينكم وصمه وسيعى لكم ، والعلم محزون عنداهله ، وقد امرتم بطله من ابيه فاطلوه .

ومنها ما روى عن الصادق عليه السلام : ان العلماء ورثة الانبياء و ذلك ان الانبياء لم يورثوا درهما ولا ديناراً ، وما ورثوا احاديث من احاديثهم فمن احب شيئا منها فقد اخذ حظا واحدا ، فاطروا علمكم هذا عمن تأخذون ، فان فيها اهل البيت هي كل حلف عدولا يعمون عنه تحريف الغالين وانتحال المطالبين و تاويل الجاهلين .

ومها ما عن علي بن الحسين عبيهما لسلام قال : لو يعلم الناس ما هي طلب العلم لظسوه ولو بسيفك لمهح وحوص بلحح ، ان الله وحى الي ديال : ان امقت عبيدي الي ، الجاهل المستعفف بحق اهل العلم التارك للاقتداء بهم ، وان احب عبيدي الي ، اتقى الطالب للنواب الحريل ، اللارم لبعلاء ، التابع للحماء ، الثاقبل عن الحكماء

وعن عمار قال : قلت لابي عبد الله عليه السلام : رجل راوية لحديثكم يست ذلك في الناس ، ويشدده في قلوبهم وقلوب شيعتكم ، ولعل عابدا من شيعتكم ليست له هذه الرواية ، ايها الفصل ؟ قال : الراوية لحديثنا يشد به قلوب شيعتنا افضل من العابد .

## (٢) اصل

ومن اهم ما يجب على العلماء مراعاته صحيح القصد واحلاص  
النية و تطهير القلب من دس الاعراض الدنيوية ، و تكميل النفس في  
قوتها العمية ، وتركبتها باحسان الرذائل واقتناء الفضائل الحلقية ، و  
فهر الفتوتين الشهوية والعصية

وقد روي عن الصادق عليه السلام قال : طلبة العلم ثلاثة فاعرفهم ، عيّنهم  
وصفانهم : وصف بطله للجهل والمراء ، وصف بطله للاستطالة والحنل  
وصنف بطله للفق والحق ، فصاحب الجهل والمراء مودّ مكار ، متعرض  
للمقال في ابدية الرحال بتدأكر العلم وصفة الحلم ، قد تسرب بالخشوع  
وتحلى من الورع ، فدق الله تعالى من هذا حبشومه وقطع منه جبرومه  
وصاحب الاستطالة والحنل ذو حجب وخلق يستطيل على مثله من اشأهه ،  
و يتواضع الاعياء من دونه ، فهو لحلوائلهم هاصم ولديهم  
حاطم ، فاعمى الله على (من - حل) هذا حبره و قطع من آثار العلماء  
الره ، وصاحب الفقه والعقل ذو كآنة وحر و سهر ، قد تحك في برسه

وقام الليل في خدمته ، يعمل ويخشى وجلادعيا مشقا ، مقلا على شابه ،  
عارقا ياهل زمانه ، مستوحشا من اوثق احواله ، عثدا لله من هذا اركانه  
واعطاه يوم القيمة امانه .

وقد النبي ﷺ . مهومان لا يشعان ، طالب ديا وطائب عيم ،  
فس اقتصر من الدنيا على ما احل الله له سلم ، ومن تناولها من غير حلها  
هيك الا ان يتوب ويراجع ، ومن اخذ العلم من امله وعمل بعلمه يحيى ، و  
من اراد به الدنيا فهي حظه .

وعن الصادق عليه السلام قال : من اراد الحديث لسعة الدنيا لم يكن  
له في الآخرة نصيب ، ومن اراد به خبر الآخرة اعطاه الله خير الدنيا والآخرة .  
وعنه عليه السلام : اذا رأيتم العالم محبا لدنيا فانهموه على دينكم  
فان كل محب لشيء يحوط ما احب . وقال عليه السلام : اوحى الله الى داود  
لاتجعل بيني وبينك عالما يحتونا بالدنيا فيصدك عن طريق محتى ، فان  
اولئك قطاع طريق عبادي المریدين التي تادى ما انا صانع بهم ان انزع  
حلاوة مناجاني عن قلوبهم .

وعن الباقر عليه السلام قال : من طلب العلم ليأهني به العلماء ، او يماري  
به لسمهائ ، او يصرف به وجوه الناس اليه فليتواء مقعده من النار ، ان  
لرياسة لاتصلح الا لاهلها .

وعن الصادق ، قال كان على عليه السلام يقول : العالم اعظم اجرا من  
الصائم القائم العارفي في مسيل الله ، واذا مات العالم ثلم في الاسلام ثلثة  
لايسدها شيء الى يوم القيامة .

اصل ويجب على العالم العمل كما يجب على غيره لكنه في حق

العالم آكد وليجعل له خطا واهرا من الطاعات والقربات فانها تعيد النفس ملكة صالحة وامتداداً تاماً لقول الكمالات .

فمن النبي ﷺ العلماء رحلان: رجل عالم آخذ بعلمه فهذا باح ،  
وعالم تارك لعلمه فهذا هالك ، وان اهل النار لينأدون من ربح العالم  
التارك لعلمه ، وان اشد اهل الدار بدامة وحسرة رجل دعى عبدا الى الله  
تعالى فاستجاب له وقل من طاع الله فادخله الجنة وادخل الداعي  
النار بتركه علمه وانما الهوى وطول الامل ، اما اتناع الهوى فيصد  
عن الحق ، وطول الامل يسي الاخرة .

وعن الصادق عليه السلام قال : العلم مفرون الى العمل فمن علم عمل و  
من عمل علم ، والعلم يهتف بالعمل ، فان حابه والا ارتحل عنه .  
وعنه عليه السلام قال : ان العالم اذا لم يعمل بعلمه رأت موعظته عن  
قلوب كما يرل المطر عن لصفا

وجاء رجل الى علي بن الحسين ، فسأله عن مسائل وجاب ثم عاد  
ليستل عن مثلها فقال عليه السلام : مكروب في لا يحيل لا يظلموا علم ولا تعلمون  
ولما تعلموا ما علمتم فان العلم اذا لم يعمل به لم يرد صاحبه الاكفرا ولم  
يردد من الله الا بعدا

وعن امير المؤمنين عليه السلام : به الدرس دا علمتم وعلموا بما علمتم  
لعلكم تهتدون ، ان لعالم العامل بغيره كالجهد الحائر الذي لا يستفيق  
عن جهله ، بل قد رايت ان الحجة عليه اعظم والحسرة ادوم على هذا العالم  
لمسلخ من علمه منها على هذا الجاهل المتحير في جهله ، وكلاهما  
حائر بائر ، لا تر تابوا فتشكوا ، ولا تشكوا فتكفروا ، ولا تر حصوا لانفسكم

فقدعوا ، ولاتدعوا في الحق فتحسروا وان من الحق ان تعفوها ، ومن العفة الا تغفروا ، وان انصحبكم لنفسه اطوعكم لربه ، واعشكم لنفسه اعصاكم لربه ، ومن يطع الله يأمن ويستشر ، ومن يعص الله ينجب - ويدم .

وعن الصادق عليه السلام قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله فقال : يا رسول الله ما العلم ؟ قال : الا بصوات ، قال : ثم ما يا رسول الله ؟ قال : الاستماع ، قال : ثم ما ؟ قال : الحفظ ، قال : ثم ما ؟ قال : العمل به ، قال : ثم ما ؟ يا رسول الله قال : نشره .

وروي عن الصادق عليه السلام انه قال : اطلبوا العلم وتربوا معه بالعلم ، وتواصموا لمن تعلموه العلم ، وتواصموا لمن طلبتم منه العلم ، ولا تكونوا علماء حاربين ، فيذهب باطلكم بحضكم .

وعنه عليه السلام في قول الله ( انما يحشى الله من عباده العلماء ) قال : يعنى بالعلماء من صدق قوله فعلة ، ومن لم يصدق قوله فعلة فليس بعالم .

وعنه : من تعلم العلم وعمل به وعلم الله دعى في ملكوت السموات عظيما .

## (٥) اصل

ولما ثبت ان كمال العلم انما هو بالعمل تبيين شرف علم الفقه الذي  
دون هذا العلم - اعنى اصول الفقه - للوصول اليه ، لان مدخله في العمل  
اقوى مما سواه ، اذ به تعرف او امر الله تعالى فتعش ، وبواهبه فتجنب  
ولان معلومه - اعنى احكام الله تعالى - اشرف المعلومات ، ومع ذلك  
فهو النظم لأمور المعاش وبه يتم كمال نوع لسان

وقد روي عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال : دخل رسول الله صلى الله عليه وآله  
المسجد فادا جماعة قد اطافوا برجل ، فقال ما هذا ؟ قيل : علامة ،  
فقال : وما لعلامة ؟ فقالوا : عزم الدس باسباب العرب ووافيعها و  
ايام الجاهلية والاشعار العربية ، فقال لمي عليه السلام : ذلك عزم لا يصرم  
جهله ولا يسمع من علمه ، ثم قال : انما العلم ثلاثة ، آية محكمة او عريضة  
عادلة ، او سه قائمة ، وما حلا من فهو فصل .

وعن ابي عبد الله عليه السلام قال : اذا اراد الله بعبد خيراً فقهه في الدين .



و عن ابي جعفر عليه السلام قال : الكمال كل كمال : التفقه في الدين ، و الصبر على الباطنة ، و تقدير المعيشة .

و عن ابي عبد الله عليه السلام قال : ما من احد يموت من المؤمنين احب الى ابيليس من موت هيبه ، و عنه عليه السلام قال : ادامات لمؤمن لفقته ثلث في الاسلام ثلثة لا يسدها شيء و عن موسى بن جعفر عليه السلام قال : ادامات المؤمن لفقته ثلثة عليه الملائكة و نفاع الارض التي كان يعبد الله عليها و ابواب السماء التي كان يصعد فيها باعماله و ثلث في الاسلام ثلثة لا يسدها شيء ، لان المؤمنين لفقهاء حصون الاسلام كحصن سور المدينة لها

و عن ابي عبد الله عليه السلام قال : حديث في حلال و حرم تأخذه من صادق خير من الدنيا و ما فيها من ذهب اربعة .

و عنه عليه السلام قيل له : ان لي اساقدا احب يستلث عن حلال و حرام و لا يستلث عما لا يحبه ، فقال عليه السلام . و هل يستلث لئاس عن شيء فصل من الحلال و الحرام ؟ !

و عنه عليه السلام لوددت ان اصحابي صرحت رؤسهم بالسباط حتى يتفقوا في الدين .

و عنه عليه السلام انه قال . تفقهوا في الدين فانه من لم يتفق معكم في الدين فهو اعرابي ، ان الله يقول في كتابه : ( ليتفقوا في الدين ، و ليسدروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ) .

و عنه عليه السلام انه قال : عليكم بالتفقه في دين الله و لا تكونوا اعرابا ،

فانه من لم يتفق في دين الله لم ينظر الله اليه يوم القيمة ولم ير له عملا.

وعنه عليه السلام : لو اثبت بشاب من شباب الشيعة لا يتفق له لادبته .

وعنه عليه السلام : ليت السباط على رؤس اصحابي حتى يتفقوا في

المحلال والحرام .

## (١) المقدمة الثانية

فى تعريف علم الاصول وبيان موضوعه ، والعرض منه .  
اما تعريفه ، فالاولى ان يقال : انه العلم بالقواعد الممهدة للاستساط  
الاحكام الشرعية الشرعية ، والوظائف العقلية العملية .  
فخرج بالعلم بالقواعد ، علم الفقه ، فانه علم بنفس تلك الاحكام  
لا بالقواعد المعدة للكشف عنها ، فحجية حرر الثقة وحجية الاستصحاب  
من مسائل علم الاصول ، ووجوب صلاة الجمعة وحرمة العصير من  
مسائل علم الفقه ، ادبها من الحجج يصل الفقه الى هدير الحكمين (١)  
وخرج بقيد التمهيد للاستساط ، القواعد التى لم يكن تمهيدها  
لخصوص استنباط الاحكام ، كعلم اللغة (٢) والمنطق وغيرهما

---

(١) و بعبارة اخرى اذا قلت وجوب الجمعة مما اخبر به الثقة  
وكلمنا اخبر به الثقة فهو ثابت ، فوجوب الجمعة ثابت ، فالكبرى مسألة  
اصولية ، و نتيجة مسألة فقهية (ش)  
(٢) لمراد باللغة هنا الاعم من اللغة المصطلحة . والصرف و...

والمراد بالاحكام الشرعية هنا مطلق الاشئآت الصادرة من الشارع  
وجودية كانت او عدمية ، ودخل في لخدماء بسنطه الفقيه من عدم وجوب  
فعل وعلم حرمة ونحوهما .

و حرح بالفرعية ماله دخل في استجراح الاحكام الشرعية  
الاعطائية ، كوجوب الاعتماد بالمسند تعالى و السداد و سمرائه الى  
العباد .

ودخل بقيد الوظائف العقلية ما يحصله الفقيه من الاحكام العقلية  
المرتبطة بعمل المكلف كالرأية والتخير العقليين وغيرهما .

واما بيان موضوعه فيعلم انه لا يتكفل علم من الباحث عن احوال  
شيء معين معهود وعوارضه ، ويسمى تلك الاحوال و العوارض مسائل  
العلم ، وذلك الشيء المعهود موضوعه ، والبحث في هذا العلم اما  
هو عن احوال الدليل و الحجة ، و ان اى شيء يمكن ان يكون دليلا  
للفقيه و حجة له في مقام استسائط الاحكام فهو موضوعه الدليل في لفظه من  
الكتاب والسنة والعقل وغيرها ومثاله القضايا التي انتجها البحث و  
التحقيق ، مثل ان طاهر الكتاب دليل و حبر الثقة حجة و الاستصحاب  
حجة وهي المرادة بالقواعد المسهدة .

واما الغرض منه فهو التمسك من الاستسائط والقدرة على تحصيل  
الوظائف الشرعية والعقلية المحتاج اليها في مقام العمل .

ثم انه حيث كان هذا العلم مقدمة للفقه ، جرت عادة الاصحاب  
على تعريف علم الفقه بها ، فيقول : الفقه في اللغة : الفهم ، وفي اصطلاح

→ النحو والمعاني ، اذ كلها يرجع الى فهم اصل اللغة و خصوصياتها (ش)

المتشعبة هو العلم بالاحكام الشرعية المرعية عن ادلتها التفصيلية .  
 فخرج بتفصيل الاحكام بالشرعية العلم بالاحكام العقلية كعلم الفلسفة <sup>الاعتقادية</sup>  
 وبحوء مما لا يبحث عن الشرائع ، وخرج بالمرعية (١) الأصول كعلم  
 الكلام لما بحث عن احوال المدعى والمعاد ، فانه يتعلق بأصول الدين ،  
 وخرج بقيد الأدلة التفصيلية علم المقلد ، فانه يتعلم الاحكام من فتوى  
 مقلده ، والمراد من التفصيلية : الكتاب ، والنية المأثورة عن المعصومين  
 والعقل .

ثم ان الاجتهاد لغة ، تحمل المشقة ، واصطلاحاً ، يدل الموسع في  
 طريق الوصول الى الاحكام الشرعية ، والاسان المستسط للاحكام  
 الشرعية عن ادلتها من حيث نه تحمل المشاق في طريق الوصول اليها  
 يسمى مجتهداً ، ومن حيث انه فصل اليها و عرفها عن ادلتها يسمى  
 فقيهاً . (٢)

١- المراد بالمرعية ما يتعلق بعمل المكلف بلا واسطة كالوجوب  
 والحرمه والصحة و لطلان ، و تقابلها لاصولية الاعتقادية اى التى  
 تتعلق بالمقائيد القلبية كوجوب الاعتقاد بالمعاد و المعراج و  
 بحوءه (ش) .

٢- ينبغى ان يوضح تعريف لأصول و الفقه والاجتهاد بمثال ، وهو  
 ان الذى يريد استخراج العطف او الحديد مثلاً من معدنهما يحتاج الى  
 آلات ووسائل كثيرة للحفر و الاستخراج و التصفية ، ليتسنى له الحصول  
 شىء منهما ، فهنا امور : الاول : تحصيل الآلات والادوات التى لولها  
 لم يمكن الاستخراج ، الثانى : وجود المعادن الارضية القابلة —

## (١) تمارين

ما هو المراد بالقواعد الممهدة لاستنباط الاحكام ؟

مثل لتلك القواعد بامثلة غير ما ذكرناه .

باى قيد حرج علم الفقه عن تعريف علم الاصول ؟

باى قيد حرج علم الادب عن تعريف هذا العلم ؟

باى وجه دخلت الاحكام العدمية فى التعريف ؟

باى قيد حرج علم الكلام عن التعريف ؟

ما هو موضوع علم الاصول ؟

ما هو لمرص من علم الاصول ؟

→ للاستخراج ، الثالث: تحمل المشاق فى سبيل تحصيل المطلوب،

الرابع : ما حصل بعد تلك الامور بيد العامل من المظ والحديد ، و

بذلك يكون الشخص دامل و ثروة ، فهذا الانسان ذو ادوات و وسائل

اولا ، ومحدد متحمل للمشاق ثانيا ، وذو مال و ثروة ثالثاً ، مع نقول :

اذا اراد المكلف استنباط الاحكام القرعية مثلاً ، فوسائل الاستنباط يتكفل بها

علم الاصول وقواعده الممهدة وما يلحق به من اللغة والمنطق ، ومبادئ

الاحكام فى الادلة لتفصيلية اعنى الكتاب و السنة و العقل ، وتحمل

المشاق فى طريق تحصيل الاحكام باعمال القواعد الاصولية وغيرها هو

الاجتهاد ، والاموال والثروة الحاصلة للمفقه هى الاحكام الشرعية المطلوبة

للعمل ، فالانسان المرید للاستنباط اصولى اولاً ، ومجتهد ثانياً ، وعالم

فقيه ثالثاً (ش)

ما هو تعريف علم الفقه ؟

لما دأبنا لا يشمل تعريف الفقه علم المقلد ملاحكام شرعية ؟

## (٢) تمرين

ميز بين موضوعات العلوم في الجمل التالية .

الكلمة تنحول الى صور مختلفة بحسب المعنى المقصود .

للفظ احوال شتى عند دحوله في تركيب .

المعلومات التصورية والنصديقية توصلك الى مجهولاتك

للمبدء الوحي تعالى صفات حمائية وحلالية ، والمعاد جسماني

قطعاً لموضوع متواترة .

افعال المكلفين تنقسم الى حلال وحرام وصحيح وفاسد .

من حجج الله تعالى على عباده العقل .

## (٣) تمرين

ميز بين المسائل الاصولية و الفقهية في الجمل التالية .

ظاهر الكتاب حجة لكل عارف به .

من استولى على مال الغير عدواناً فهو له ضامن .

العام بعد التخصيص حجة في الباقي .

حر العدل الواحد لا يثبت الموضوعات .

اللفظ المشترك بلا قرينة ليس حجة في شيء من معانيه .

كل عقد لاصمان في صحيحه لاضمان في فاسده .

## (٧) تقسيم

قد عرفت ان العرص من علم الاصول هو الوصول الى الاحكام الشرعية والعقلية ، فمن اللازم ح الاشارة والالامع الى معنى الحكم وبعض اقسامه ليكون طالب هذا لعلم على بصيرة من مراده ومقصده

فقول : الحكم هو الانشاء الصادر من له صلاحية الحكم المتعلق بفعل المكلف او بالموضوع الخارجي

ويقسم بانقسامات .

الاول : انقسامه الى الحكم التكليفي والوصفي ، فالاول : هو الانشاء لصادر بداعي البعث او لرحر او الرخص ، وينقسم الى اقسام خمسة : الوجوب والاستحباب والحرمة والكراهة والاماحة ، وتسمى بالاحكام التكليفية او بما فيه الاقتضاء والتحجير ، وذلك لان فيها كلفة ومشقة ، ولان فيها اقتضاء الفعل والترك والتحجير بينهما ، والثاني هو كل ميجعل ليس بحكم تكليفي ، كالظهارة والنجاسة والملكية والزوجة .

الثاني : انقسامه الى الحكم الانشائي والفعلية : فالاول : هو الحكم المستعاد من طاهر خطابات الكتاب والسنة مع عدم تحقق شرائط



تحمته وتجره على المكلف : من الملوع والعقل والالتفات و القدرة  
وعيرها .

والثاني : ذلك المحكم <sup>فيه وثقت</sup> بعد اجتماع الشرط ، و لك ان تقول :  
ان الاول هو المحكم الصادر بلا ارادة حدية لمتعلقه ، والثاني هو الصادر  
مع الارادة لجدية .

ثالث : ينسب الى المحكم لواقعي الاولى و لواقعي الثانية  
و الظاهري ، فالاول : هو المحكم المحمول المرتب على فعل المكلف  
او ذات الشيء الخارجي ، بعوايه الاولى المطلق ، كالحرمة المتعقبة  
بشرب الخمر ، والحاسة المرنة على نفس لخمير ، والثاني . هو المحكم  
المرتب على الفعل او الذات بعوايه الثانية لمقيد ببعض القيود ،  
كالحية المرنة على شرب الخمر المقيد بالاضطرار او الاكرام مثلا ، والحرمة  
المتعلقة بلحم الضم المصير او المعصوب ، والثالث هو المحكم المحمول  
على الفعل المشكوك حكمه الواقعي ، كالحية المرنة على شرب  
التن عد الشك في حكمه و الطهارة المرنية على الماء المشكوك  
طهارته .

الرابع : انقسامه الى المؤنوي والارشادي ، فالاول : هو لعمث او الرجز  
الحقيقي المستتبع للثوبة عد المواهة والعقاب او العتاب عد المحافظة  
كعلب الاحكام الاربعة الاقتصادية ، والثاني هو لعمث او الرجز لصادر  
لتنبيه على صلاح او فساد من غير استتباعه بنفسه ثوبا او عقابا ، كامر  
الطبيب بشرب الدواء ومهيء عن بعض العداة .

الحامس : انقسامه الى الحكم الشرعى والعقلى ، فالاول هو ما صدر من الشارع كالأمثلة لمأصية ، والثاني عبارة عن ادراك العقل وقضائه على الشيء قضاء جازما او غير جازم كحكمه بوجوب رد لو دبتة وحسن الاحسان ، وقبح الظلم و لعقاب من غير بيان ويدخل في هذا القسم ما يبنى عليه العقلاء ففى اعمالهم حفظا لمصالح الاجتماع وابقاء لنظم الامور كالبناء على بقاء مائت والحكم بملكية صاحب اليد وصحة ما مضى من الاعمال المشكوك فيها وغير ذلك ، وقد سى الاول ما لحكم العقلى ، وكفى ما لحكم العقلانى .

## (٢) تمارين

- ماهى حقيقة الحكم والى كم تقسم اينقسم ؟  
 ماهو الفارق بين الحكم التكميى والوصفى ؟  
 ماهو الفارق بين الحكم الاشائى والعقلى ؟  
 مثل لكل واحد منهما  
 ماهو الفارق بين لحكم الواقعى الاولى والثاوى ؟  
 اذكر لكل واحد منهما مثالا غير مذكورناه .  
 ماهو الفارق بين الحكم المولوى والارشادى ؟  
 مثل لهما بغير ما ذكرناه .  
 ماهو الفارق بين لحكم العقلى والعقلانى ؟  
 مثل لهما بغير ما ذكرناه .

# المقام الاول

في مناقشة الالتفات وفيه مطالب

## المطلب الاول

وفيهِ اصول

### (٨) اصل

اللفظ والمعنى نأتحد (١) فاما ان يسمع نفس تصور المعنى من وقوع الشراكة فيه فهو لحرثي ، ولا يسمع فهو الكلبي ، ثم الكلبي ما (١) ، اي كان اللفظ واحدا والمعنى واحدا ، و اطلاق الحرثي والكلبي على اللفظ توصيف مجازي بلحاظ المعنى ، فالوصف بحال المتعلق ، فان الشمول للكثيرين وعدمه من اوصاف المعنى ، والمراد تساوي معنى الكلبي انطافه على المصادر من غير ترجيح واولوية كالماء و النار وهذا بخلاف المشكك فان مصاديقه متفاوتة باولية او اولوية كالوجود والنور والسواد والبياض (ش) .

ان يتساوى معناه في جميع مواردده فهو المتواطى او بتفاوت فهو المشكك  
وان تكثر الالفاظ متباينة سواء كانت المعاني متصلة كالثبات والصفه،  
او منفصلة كالصدين ، وان تكثر الالفاظ واتحد المعنى فهي مترادفة،  
وان تكثر المعاني واتحد اللفظ ناصح متعددة فهو مشترك وان خنص  
الوصف باحدها ثم استعمل في الباقي من غير ان يلعب فيه فهو الحقيقة  
و المجاز ، و ان لعب وهجر المعنى الاول فهو المقول اللغوى او  
العرفى .

## (٥) تمرين

عين الاسماء المرتبطة بالبحث من لحن التالية

الله بور السحاب والارض (٣٥ النور) .

فيها عين حارية (١٢ لعنبة)

وكتسا عليهم فيها ان النفس دلعس و لعين دلعين (٢٥ المائدة)

علم الانسان ما لم يعلم (٥ العلق)

وما جعلنا لبشر من قبلك الحمد (٣٣ لاسباء)

المرء محبوه تحب له

وما يستوى الاعمى والبصير (١٩ فاطر)

امى اراى عصر حمرا (٣٦ يوسف)

وانكحوا الابمى منكم (٣٢ النور)

الطيرة والسيارة مركان حديث

## (١) اصل

الوصع في الاصطلاح اختصاص لفظ معين بمعنى معلوم بحيث  
 د فهم الأول فهم الثاني وينقسم الى قسمين تعيبي وتعيبي .  
 فالاول : هو ان يحصل ذلك بوصع شخص و تخصيصه كان  
 يقول واضح اللفظ . وضعت هذا اللفظ براء هذا المعنى ويقول الاب :  
 سميت ابي احمد

والثاني : ان يحصل باستعمال اللفظ في معنى ولو مجازاً فيكثر  
 حتى يستعنى عن القرينة .

و للوصع تقسيم آخر ، و توصيحه انه اذا اراد لو اوصع وصع  
 لفظ لمعنى فلا بد له ان يتصور اللفظ والمعنى كليهما ، وحينئذ تارة يتصور  
 لفظاً معيناً ومعنى جريئاً فيعبر عنه فيقال : ان الوصع خاص والموصوع له  
 خاص ، يعنون من الوصع المعنى المتصور حينئذ ، وهذا كوصع الاعلام  
 الشخصية .

واخرى يتصور لفظاً معيماً ومعنى كلياً فيصع اللفظ فيقال : ان  
 لوصع عام ، والموصوع له عام ، وهذا كوصع اسماء الاجناس وغيرها

من الكليات .

وثالثة يتصور لفظاً معيماً و يلاحظ معنى عاماً كلياً و يصع اللفظ لمصاديق ذلك الكلّي لنفس الكلّي ، فيقال ح : ان الوصع عام والموضوع له خاص ، وهذا كما في اسماء الاشارة و الحروف و الصمائر ، فان الواصع يلاحظ كلمة « هذا » و يلاحظ المذكور المفرد لقابل للاشارة اليه ، فيصمها في مقابل مصاديق المعنى المتصور و جرياته ، الا ترى ان استعمال كلمة « هذا » في المصداق صحيح كقولك : هذا ريد ، مشيراً الى الرجل الخاص ، و هي نفس الكلّي عبر صحيح كقولك : افراد هذه اكثر من افراد هذا ، مريداً بهما كلي المؤنث والمذكر .

## (٤) تمارين

معنى لوصع لتخصيصي والوصع التخصيصي ؟

اصرب مثلاً للوصع التخصيصي

بين حال الاسماء لتالية من حيث عموم الوصع وخصوصه .

الاسن ، العالم ، المحمود ، الفاع ، المفتاح ، المكتبة ، من ،

الى ، في ، هو ، هي ، هذا ، هذه .

## (١٠) اصل

لأريب هي ثبوت الحقيقة اللغوية والعرفية ، بمعنى ان واصع اللغة  
او اهل العرف عيروا لفظاً خاصاً ووضعوه لمعنى محصور ، فصار حقيقة  
فيه ، وما الشرعية فيها خلاف

ونوصيحه : انه لا نزاع في ان الالفاظ المتداولة في لسان هل الشرع  
المستعملة في خلاف معانيها اللغوية قد صارت حقائق في تلك المعاني ،  
كاستعمال الصلاة في الأفعال المحصورة بعد وضعها في اللغة للدعاء ،  
واستعمال الزكاة في القدر المحرغ من المال بعد وضعها في اللغة للمو  
و استعمال الحج في اداء الماسك المحصورة ، بعد وضعه في اللغة لمطلق

لقصد ، لكن فتوقع الخلاف في ان صيرورتها كذلك هل هي بوضع  
الشارع ، وتعيينه اياها بآراء تلك المعاني ، او باستعمالها مجازاً فصارت  
في عصره بحيث دلت عليها بغير قربية لتكون حقائق شرعية فيها ؟ وان  
الشارع استعمالها فيها بطريق المجاز ولم نصر حقيقة في عصره ، و ان

صارت كذلك بعده عند المتشعبة ؟ وعليه فنشت الحقيقة التشريعية في عصر الائمة عليهم السلام او في العصور المتأخرة ، وتظهر نمرة الخلاف في المسئلة فيما اذا استعملت تلك الالفاظ في كلام الشارع مجردة عن القرائن فانها تحمل على المعاني العادية المذكورة بناء على الاول ، وعلى غير العادية بناء على الثاني ، وتظهر فائدة الخلاف في ثبوت الحقيقة التشريعية في عصر الائمة عليهم السلام فيما اذا استعملت في كلامهم كذلك .

ولكن الصواب ان يقال : ان حقائق هذه العادات كانت دالة في الشرايع السابقة ايضا ، معهودة عند الناس فيما قبل الاسلام وان كانت مصاديقها في تلك الشرايع محالة في الحملة وفي شيء من الاجزاء و الشرائط مع ما في الاسلام ، فلا ريب ح هي كون تلك الالفاظ حقيقة في هذه المعاني العادية غير محتاجة الى القرينة ، اما لغير المعاني غير العادية او اشتراكها بينهما مع اظهرية المعاني العادية ، فبح لا يبقى مجال لدعوى الحقيقة الشرعية ويسقط الراغ من اصله ، وتحصل تلك الالفاظ على المعاني المذكورة ابنا وجدت في كلام الشارع .

## (٧) تمهيد

بين العرض من ذكر الطائفتين الاتيتين من الالفاظ .

الاولى : الوضوء ، العسل ، التيمم ، الطهارة ، الدجاسة ، الحدث ، الحدة ، الصلاة ، الركوع ، السجود ، التشهد ، السلام ، الدعاء ، التعقيب ، الجماعة ، الزكاة ، المصائب ، الصيام ، الافطار ، الجهد ، الحمس ، الغنمة ، الحج ، الاحرام ، الرمي ، الوقوف ، الافاصة ، الهدى ، البيت ، الحرم ، المسجد ، عرفات ، المشعر ، المعروف ، المكر ، الميتة ،



المذكى ، الكاح ، الطلاق .

الثانية : البيع ، الشراء ، الإجارة ، التجارة ، الخمر ، المسكر ،  
القتل ، الأكل ، الشرب ، النوم ، الليل ، النهار ، الصباح ، المساء .

## (٨) تمارين

الحقيقة الشرعية ثابتة أم لا ؟

الحقيقة المنشعية ثابتة أم لا ؟

ما هي فائدة البحث عن ثبوت الحقيقة الشرعية وعدمه ؟

ما هي الثمرة من ثبوت حقيقة المنشعية في عصر الانتماء عليهم السلام

وعدمه ؟

## (١١) اصل

لتشخيص كون اللفظ موضوعا لمعنى من المعانى و عدمه علام  
خاصة يحب الرجوع اليها اذا شك فى الوصف ولم يتبين ذلك بنحو  
الارتكار او بتعيين اهل اللغة .

فمها ، النادر ، و هو انسياق المعنى من اللفظ عند اطلاقه و  
تجرده عن قرينة مقالية وحالية ، فاذا سمعنا لفظ الانسان وسبق الى الدرس  
مها الحيوان الناطق ، يحكم بكون ذلك اللفظ موضوعا لذلك المعنى  
بافتضاء النادر وحكم الأساق كما ان عدم انسياق الفرس منه مثلا علامة  
كونه غير موضوع لذلك ، فتبادر معنى من لفظ علامة كونه حقيقة فيه ،  
وعدم تبادر معنى به علامة عدم وضعه له ، واما كون استعماله فيه مجارا  
فهو موقوف على امرين : استحسان الطبع ، و وجود القرينة والا كان  
الاستعمال غلطا .

ومها صحة الحمل وصحة السلب .

فاذا شك فى وصف لفظ الانسان مثلا للبليد او للبحار ، كان  
صحة حمله على البليد كما يقال : البليد انسان ، علامة وضعه له ، وصحة

سلبه عن الحمار كقولك : الحمار ليس بانسان علامة عدمه ، لاكون الاستعمال محازيا كما مر

ثم ان الدليل على كون تلك الامور علائم قصاء العقل بعدملاحظة صيرة العقلاء في ذلك .

واما ثمرة البحث فهي ظاهرة بعد وصوح احتياج الاستنباط الى تمييز الحقائق <sup>الذاتية</sup> عن غيرها واحتياج ذلك الى هذه العلام .

## (٩) تمارين

ما هو التادر <sup>عليه</sup> وماى شيء هو علامة ؟

هل يكون عدم تادر معنى دليلا على ان الاستعمال <sup>فيه</sup> مجازي ؟

ماهى صحة الحمل ، ولاى شيء هى علامة ؟

ماهى صحة السلب ، وهى علامة لعادا ؟

ماهو الدليل على كون تلك الامور علائم ؟

ماهى ثمرة هذه المسئلة ؟

تحت

## (١٧) أصل

### في الأصول اللفظية

جرت سيرة العقلاء على أنهم اذا شكوا في ان اللفظ الصادر من متكلم هل يريد به معناه الموضوع له او غيره ، حكموا بإرادة الموضوع له ، ويسمى ذلك عند اهل هذا الفن باصالة الحقيقة .

واذا شكوا في الفاظ العموم هل يريد بها الاستيعاب او المخصوص حكموا بإرادة العموم ، ويسمى باصالة العموم .

واذا شكوا في الفاظ المطلق هل يريد بها المقيد <sup>اولا</sup> ، حكموا بإرادة الاطلاق ، ويسمى باصالة الاطلاق ، ويجمع الكل انهم اذا شكوا في ان المتكلم هل اراد ما هو ظاهر اللفظ او اراد غيره حكموا بإرادة الظاهر ، ويسمى ذلك باصالة الظهور ، وهذه اصول وجوبية .

كما انهم اذا شكوا في ان اللفظ الموضوع لمعنى معين هل وضع لمعنى احرا ايضا حكموا بعدم وضعه له ، ويسمى باصالة عدم الاشتراك ، واذا شكوا في انه نقل من معناه الموضوع له الى اخر حكموا بعدم نقله : و

يسمى باصالة عدم النقل : واذا شكوا في انه هل اصغر في الكلام شيء من مضاف او متعلق او غيرهما حكموا بعدم اصماره و يسمى باصالة عدم التقدير .

فالمعلاء احكام وجودية وعدمية مجعولة في موارد الشك ، معمول بها فيما بينهم تسمى اصولا لفظية لكون محررها باب الالفاظ .

وهنا اصول اخر جارية في مرحلة العمل تسمى اصولا عملية كاصالة الرائة عد الشك في التكليف ، و اصالة الرقاء عد الشك في الزوال وغيرهما ، ومثاني في آخر الكتاب اشاء الله

فعلم ان الاصل هو الحكم المعمول عد الشك ، فان كان مجراه باب الالفاظ سمي اصلا لفظيا ، وان كان مقام العمل سمي عمليا ، وان كان حاعله العقل سمي عقليا وان كان الشارع سمي شرعيا ، الا انه ليس للشارع اصل لفظي يختص به بل هو يتكلى في ذلك على الاصول العقلانية .

ثم ان الدليل على تلك الاصول هي السيرة القطعية العقلانية ، بحيث لا يرتاب فيها ولا يشك ، ولا يجب عليها اقامة الدليل عليها من النقل بعد ان<sup>كان</sup> الشارع بنصه قد جرى على السيرة العقلانية ، فضلا عن ان يسكت عنه او يردع .

## (١٠) تمارين

ماهي سيرة المعلاء اذا شكوا في ارادة المعنى الحقيقي وعدمها ؟

ماهو حكمهم عند الشك في العموم والاطلاق ؟

ما معنى اصالة الظهور ؟

كم هي الأصول الوجودية ؟

كم هي الأصول العدمية ؟

ما هي الأصول اللغوية ؟

ما هي الأصول العملية ؟

ما هو الدليل على صحة الأصول العقلية ؟

## (١٣) أصل

في وقوع الاشتراك وعلمه .

وليعلم أولا ان المشترك على قسمين : لفظي ومعنوي ، فالاول :  
هو اللفظ بموضوع لمعان متباينة باوصاف متعددة مستفنة ، فلكل معنى  
لحاط مستقل ووصف مستقل تعيبي او تعيبي والثاني : هو اللفظ الدال  
على معنى كلي له مصاديق كالحجر والشجر ، ونوصيف اللفظ بالمشارك  
في الاول حقيقي ، وفي الثاني عرسي باعتار اشتراك المعنى و انطاقه  
على كثيرين ، والافالمعنى فيه واحد والوصف واحد

والكلام هنا في القسم الاول ، فنقول : الحق ان الاشتراك واقع  
في لغة العرب وغيرها من اللغات ، كلفظ العين الموضوع للذهب تارة  
والبصرة اخرى ، ولفاص السائل ثلاثة ، وكالقرء الموضوع للظفر  
والحبص ، وفي كل لغة مصاديق كثيرة ، ولا اشكال ايضا في انه اذا  
استعمل اللفظ المشترك بدون القرينة المعينة للمراد يكون مجهلا مرددا  
بين معانيه .

ولكن قد وقع الاختلاف في جواز استعماله في أكثر من معنى واحد ، فمنعه قوم وجوزه آخرون ، والحق جواره مع القرينة واستحسان الطبع ، كان يقول : حشى بكل عين ويريد جميع المعاني ، باستعمال اللفظ فيما يسمى بالعين من باب اطلاق اللفظ الموضوع للمصاديق و ارادة القدر المشترك ، او يقول حشى بعين ويستعمل العين في كل واحد من المعاني باستقلاله بحمل اللفظ اشارة حاكية عنه مع نصب قرينة عليه ، كقوله تعالى : ( وان المساجد لله ) حيث اريد بالمساجد الامكنة المعهودة ، و الاعضاء السعة التي تقع على الارض حال السجدة ، و كثيرا ما يوجد بظير ذلك في الكتاب الكريم ، و قد عرفنا <sup>ذلك</sup> من القرائن الخارجية ، ثم ان استعمال اللفظ و ارادة المعنى الحقيقي و المجازي مما يكون الاختلاف فيه بظير الكلام في المشترك بسببه .

## (١١) تمارين

كم قسا اللفظ المشترك ؟

ما هو التفارق بين القسمين في انصافهما بالاشتراك ؟

ما هو الشرط في استعمال اللفظ المشترك في احد معانيه ؟

هل يجوز استعماله في أكثر من معنى واحد وكيف يتصور ذلك ؟

هل يجوز استعمال اللفظ في معناه الحقيقي و المجازي كليهما ؟

هل يجوز استعماله في معنيين مجازيين ؟

هل يحتاج استعمال اللفظ في معناه الحقيقي الى القرينة كاستعماله

في المعنى المجازي ؟

على فرض الحاجة هل توجد فرقا بين القرينتين ؟



## (١٤) أصل

فى اطلاق المشتق على الذات <sup>التي كانت</sup> مصعقة بالمبدء اختلاف بين الاصحاب يتوقف وصوح الحال به على بيان امرين ( المراد بالمشتق والمراد بالمبدء )

اما المشتق ، فالمراد به ما هو اللفظ الذى يطلق على الذات بالمحافظ تلبسها بصفة من الصفات كاسم الفاعل والمفعول و الصفة المشبهة وبحوها ، فبدخل فيه بعض الجوامد فى اصطلاح اهل الادب ، كالروح والاخ والرق ، ويخرج منه بعض المشتقات فى اصطلاحهم ، كالمأوى والمصارع والامر ، فبين مصطلح اهل الاصول والحو عموم وخصوص من وجه .

واما المبدء ، فالمراد به كل وصف قابل لمروجه على الذات و روله عنها ، سواء اكان فعلا ، كما فى القائم والماشى ، ام صفة كما فى الابيض و الاحمر ام حرفة و صفة كما فى الحياط و النجار ، ام استعدادا و ملكة كما فى العادل والفقير ، فان جميع هذه يمكن عروضا

للدات في وقت و رواها عنها في آخر ، على اختلافها في كيفية العروص والروال .

إذا عرفت ذلك فبقول . ان اطلاق المشتق على الدات يتصور على انحاء ثلاثة .

الاول : اطلاقه عليها لملاحظ زمان انصافها بالمدد و تلبسها به سواء اكان التلبس بالفعل م في الماضي م في المستقبل ، فادانت يوم الجمعة ريد صائم اليوم ، مع كونه صائما فيه ، او قلت : ريد كن صائما امس مع كونه صائما في الخميس قبله ، او قلت : ريد سيكون صائما عدا ، مع صيامه في السبت ، فهي الجميع قد اطلق المشتق على لدات لملاحظ حال تلبسها بالمدد المشتق ، و ان شئت قلت : ان زمان التلبس به مطبق لزمان السه الكلامية .

الثاني : اطلاقه عليها بعد انقضاء زمان التلبس لملاحظ كونهها متلبسة فيما مضى كدلالة الحاج على من حج فيما مضى .  
الثالث : اطلاقه عليها لملاحظ انه سيتلبس به مما يأتي كدلالة الطبيب على من شرع في تحصيل الطب مثلا .

لا اشكال عند اهل الفن في كون اسمعيل لمشتق و اجرائه على الدات حقيقة في القسم الاول ، و لا في كونه محارا بسحو الاول او المشاركة في القسم الثالث .

لكنه قد وقع الاختلاف في القسم الثاني ، فذهب عدة الى كونه حقيقة كالاول ، وذهب آخرون الى كونه محارا كالثالث ، واحتار النوقف فرقة ثالثة ، و المحتر <sup>عندنا</sup> هو القول الثاني .

لنا على ذلك ، التاخر وصحة الحمل في التلبس بالمدد بالفعل

وهما علامتا الحقيقة، وعدم التناذر وصحة السلب عن كان منسابة ثم انتضى عنه وهما علامتا المجاز ، كقولك : للوارد من سفره : انه ليس بمسافر ، وللمسافر عن وطنه انه ليس بحاصر .

ثم انه يظهر ثمرة المسألة في الاحكام التي رتب في الادلة على المشتق ، كاحكام العالم و تعلق على المقبر ، وليقتصر المسافر و ليم لحاصر ، فترتب تلك لاحكام عن من انتضى عنه المدة بنفس ادلتها على الاول ، و لا تترتب على الثاني ، و يحصل الاحمال على الثالث ، نعم قد يكون مقتضى دليل آخر رفعها عن انتضى عنه في الاول ، و مقتضى الاصل ترتبه عليه في الثاني ، وللمسألة في الفقه ثمرات .

## (١٢) تمارين

ما هو المراد بالمشتق ههنا ، وما هو الفارق بينه وبين المشتق

النحوي ؟

ما هو المراد بالمعبد ؟

كم محوًا يتصور اطلاق المشتق على الذات <sup>وايضا</sup> اللفظ مورد للنزاع ؟

ما هو الدليل على كونه حقيقة في المتلبس و مجازاً في غيره ؟

ما هي الثمرة المترتبة على هذا البحث ؟

## المطلب الثاني فى الاوامر

### (١٥) اصل

لفظ الامر - اصى مادة (أ م ر) - قد استعمل فى اللغة فى معان كثيرة : اشهرها الطلب كقوله تعالى : (قل مردى دلقسط ٢٩، ٧) اى طلب العدل و الاستواء فى العقائد و الاحلاق و الاعمال .  
والشئ - كقولك : رأيت اليوم امرأ عجيباً .

واقفل - كقوله تعالى : (و ما أمر فرعون برشيد ٩٧ ١١) اى ليس فعله ذا استقامة و امتداء ، ولا يبعد كونه حقيقة فى هذه الثلاثة بسحو الاشتراك اللغوى لكثرة الاستعمال فيها بلاقرينة

ثم ان الامر المستعمل فى الطلب كسائر مشتقاته حقيقة فى الوجوب لتبادره منه عند الاطلاق : فاذا قال الدولى : آمرك بكذا سبق الى الذهن ايجاب ذلك الفعل وهى علامة الحقيقة ، ملاحظ قوله تعالى : (امرألا تعبدوا الاياه ١٢٤٠) اى حتم وأوجب .

وقوله تعالى : (ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها ٥٨، ٢)

اي اوجبها عليكم ويلز مكم بها .

وقوله تعالى : (وأمر اهلك بالصلاة واصطر عليها ، ١٣٢ ر ٢٠)

اي اوجبها عليهم .

وقوله تعالى : (فليحذر الدين يحائفون عن امره ، ٦٣ ر ٢٢) اي عن

طلبه الواجب .

### (١٣) تمارين

ما هو العارق بين لفظ الامر و صيغته ؟

في كم معنى كثر استعمال لفظ الامر ، وفي اي معنى هو حقيقة ؟

الامر المستعمل في الطلب في اي مصادفه حقيقة و في ايها مجاز ؟

### (١٢) تمرين

عين معنى الامر في الجملات التالية .

كلا لما يقص ما امره (٢٣ حس) .

فصلي الامر الذي فيه تستعيا (٤١ يوسف) .

خذ العفو وأمر بالعرف (١٩٩ الاعراف) .

كل امرؤى نال لم يشده باسم الله فهو ابتر .

وشاورهم في الامر (١٥٩ العمران) .

ثم استوى على العرش يدبر الامر (٣ يوسف) .

## (١٤) اصل

صبيحة «أفعل» وما في معها حقيقة في الوجوب فقط بحسب الدعة على الأقوى ، وفاقاً لجمهور الأصوليين ، و تستعمل محلاً في أمور :  
الاول في خصوص الدب كقوله : صل بوقتك .

لثاني . في الطلب المطلق و هو القدر المشترك بين الوجوب و الدب ، كقوله تعالى : اقيموا الصلوة و آتوا الزكاة ، فإن المراد من الصلوة والزكاة اعم من الوجوه الممدونة ، و قوله : اغتسل للجمعة والجماعة .

الثالث في الاشارة بالخصوص كقوله تعالى : كلوا و اشربوا .  
لنا على كونها حقيقة في الوجوب ، تبادر الوجوب الى الذهن من مجرد الامر ، وبشهادة بذلك ان السيد اذا قال لعنه افعل كذا ، فلم يفعل ، عند عاصياً ودمه العقلاء ، معللين حسي دمه بمجرد ترك الامتناع و هو معنى الوجوب ، لا يقال : القرائن على ارادة الوجوب في مثله

موجودة عالماً ، لأنَّ : فرض عدم وجود القرائن نجد الواحد شهداً  
ايضاً ببقاء الذم عرفاً .

وذهب بعض الى كونها حقيقة في الذم و احتج عليه بان اهل  
اللغة قالوا : لافرق بين السؤال و الامر الا في الرتبة و رتبة الامر أعلى  
من رتبة السائل ، و السؤال اما يدل على الذم وكذلك الامر و لا لكان  
بينهما فرق آخر .

و لجواب : ان الدعوى لم يورده من اهل النية غير ثمانية بل  
لحق به ليس الفرق بين الامر و السؤال في ناحية الطالب ، بل في نفس  
الطلب ، فالطلب الاكيد الذي لا يرضى الطالب بالتارك ، امر و يجب ،  
و الضعيف الذي يرضى تركه ذم و مؤان ، سواء صدر من العالي او  
للساوي او الدنى ، فصيغة « افعل » موصوعة للقسم الاول و ان استعملها  
السائل فيه ، و اما عدم الوجوب على المطلوب منه بامر السائل فهو من  
جهة به لا بعد امر كل احد في حق كل احد ، بل من يحكم العقل او  
الشرع بلزوم طاعته واجتباب معصيته هو الذي بعده .

وذهب آخرون الى انها حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب  
و الذم ، واحتجوا عليه بان الصيغة استعملت نداء في الوجوب ، كقوله  
تعالى . اقم الصلاة ، و اخرى في الذم كقوله تعالى : اذا تدبرتم بين  
الى اجل مسمى فاكتبوه .

وقوله تعالى : واشهدوا اذا نبايتم ( البقرة ٢٨٢ ) وقوله تعالى :  
كلوا من ثمره اذا اثمر و آتوا حقه يوم حصاده ( الانعام ) و المراد  
اعطاء الصدقة المندوبة لا الزكاة الواجبة فانها فرصت بالمدينة والاية

سكية ، وقوله تعالى : فاطر الى آثار رحمة الله كيف يحيى الارض بعد موتها (٥ الروم) فنكون حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو طلب الفعل دفعا للاشتراك للمطى والمجار

والجواب : ان المجار وان كان معانفا للاصل لكن يجب المصير اليه ، دا دال دليل عليه ، وقد بينا انها حقيقة في الوجوب بخصوصه ، فلا بد من كونها مجارا فيما عداه

وذهب السيد (ره) الى انها حقيقة لمة في القدر المشترك ، وفي عرف الشرع في خصوص الوجوب ، واحتج على الاشتراك لمة بمثل ما سبق وعلى الوجوب في عرف شرع بحمل الصحابة كل امرورد في القرآن والنسبة على الوجوب وكون باطر بعضهم بعضا في مسائل مختلفة ومتى اورد احدهم على صاحبه امراً من الله سبحانه او من رسوله ﷺ لم يقل صاحبه هذا امر ولا من نصي الدين او الوقف ، بل اكتفوا في الوجوب بالظاهر ، وهذا معلوم من شأنهم وشأن التابعين ، فقال ما احتلوا وناطروا فلم يجرحوا عن لقابون الذي ذكره ، وهذا يدل على قيام الحجة عليهم بذلك . قلت : قد عرفت الجواب عن دعوى الاشتراك آتيا ، و ما احتجنا به على انها في العرف الشرعي للوجوب فيحقق ما ادعيه اذ الظاهر ان حملهم لها على الوجوب اما هو لكونها لمة .

فاللذة : يستعد من تصاعيف حادشا المروية عن الائمة عليهم السلام ان استعمال صيغة الامر في الدين كان شائعا في عرفهم بحيث صار من المجرات الشائعة ، لكنه لا اشكال في جواز اثبات وجوب فعل بمجرد



ورود الامر به ، لاصالة الحقيقة واصالة عدم وجود القرينة (١)

## (١٥) تعارين

ماهو المراد من صبغة الفعل وماهى معناه ؟

فى كم معنى تستعمل صبغة الامر ، وفى المعاني حقيقة وايها مجاز ؟

ما الدليل على كونها حقيقة فى الایجاب ؟

بما ذا استدل لقائل بكونها حقيقة فى الدب ؟

ماهو العارق بين الامر والسؤال ؟

بما د استدل لقائل بالاشتراك للمعوى ؟

هل تحمل كثرة استعمال لصبغة فى لدب بالاستدلال بها على

الوجوب عند تحردها عن القرينة ؟

١- فان كثرة الاستعمال لا توجب نقبها الى الدب او حملها عليه

عند الاطلاق لكثرة استعمال فى الوجوب ابضا ، مع ان الاستعمال مع

القرينة وان كان اكثر من المعنى الحقيقي لا يصر بردة المعنى الحقيقي

عند عدم القرينة ، الا ترى ان العام قد كثر استعماله فى الحاص حتى

قليل ما من عام الا وقد خص ، ومع ذلك لا يحمل على الحاص عند

الاطلاق (ش)

## (١٧) أصل

الحق ان صيغة الامر مجردة لا اشعار فيها بوحدة ولا تكرار (١)  
 واسما تدل على طلب الماهية ، و خالف في ذلك قوم فقالوا « فادنها  
 التكرار ونزلوها مرة ان يقال افعل انذا ، وآخرون جعلوها للمرة من غير  
 زيادة عليها .

لنا : ان المتبادر من الامر طلب ايجاد حقيقة الفعل ، و المرة و

---

(١) المراد بالوحدة والتكرار الدفعة والدفعات والاول هو لوجود  
 الصادر في زمان واحد وان كان افرادا كثيرة ، و الثاني هو الصادر في  
 زمانين او اكثر ، فاذا قال المولى : اعتق الرقة ، فاعتق العبد رقة واحدة  
 او رقات دفعة فهي وحدة ودفعة ، و لو اعتق رقية ثم اعتق بعده في  
 زمان آخر ، فهي تكرار ودفعات سواء اعتق في كل مرة واحدة او اكثر ،  
 وقد يقال ان المراد منهما الفرد والافراد ، فعتق عبيدين مثلا دفعة تكرار  
 بهذا المعنى (ش)

التكرار خارجا عن حقيقته كالزمان والمكان ونحوهما ، فكما ان قول القائل « اصرب » غير متناول لمكان ولا زمان ولا آلة

الصر ب فكذلك غير متناول للعدد كثره و لاقلة ، نعم لما كان اقل ما يمثل به الامر هو المرة لم يكن بد من كونها مرادة ويحصل بها الامثال لصدق الحقيقة المطلوبة بها .

وما يقال : من ان هذا <sup>اي</sup> يدل على عدم افادة الامر للوحدة او التكرار بمادته فلم لا يدل عليهما بهيئته ؟

فجوابه : ان هيئة الامر تدل بقتضي حكم التاثير على طلب الابداع ومردته <sup>تدله</sup> على نفس العمل العائى عن الخصوصيات قابيل الدلالة على المرة والتكرار ؟ استبح لاولون : بان النهى يقتضى التكرار فكذلك الامر قياسا عليه بجامع اشتراكهما في الدلالة على الطلب .

و الجواب : بوجه العارق فان النهى يقتضى انفاء الحقيقة وهو اما يكون بانتفاءه في جميع الاوقات ، والامر يقتضى اثباتها وهو يحصل بمرة (١) حتى من قال بالمرة بانه اذا قل السيد لعدده ادخل الدار فدخلها مرة ، عدم مثالا عروا ولو كان <sup>الامر</sup> للتكرار لما عدم مثالا .

والجواب ، انه اما صار ممثلا لان المأمورية وهو الحقيقة <sup>قد</sup> حصل بالمرة لالان الامر طاهر في المرة بخصوصها

تنبيه : <sup>١</sup> اذا قلنا بدلالة الامر على التكرار فاني العد متعلقه مكررا (كما اذا قال : اقرأ القرآن ، فقرأ سورة منه في العدة وسورة في العشى) كان كل واحد منه امثالا وهو واضح ، وانما لوقته بالمره فالاتيان الاول

(١) مع انه سيجيء ان دلالة النهى على التكرار ايضا محل تأمل بل الظاهر عدم دلالة (ش)

امثال بلا اشكال ، و لو اتى به بعد ذلك فهو خارج عن متعلق الامر ولا يعقل الامثال بعد الامثال ، و اما بناء على الطبيعة ففي الاثيان الثانى قولان ، كونه امثالا كفا في القول بالتكرار ، و كونه خارجا عنه كما في القول بالمرّة .

## (١٦) تمارين

على اى شيء تدل صيغة الامر ، على المرّة او التكرار اولا على هذا ولا على ذلك ؟

ما هو الدليل على كونها موصوعة للحقيقة الساذجة ؟

كيف الاستدلال على كونها حقيقة في التكرار ؟

كيف استدلال مدعى وصحتها للمرّة على مدعاه ؟

هل يعقل الامثال بعد الامثال ؟

## (١٨) اصل

ذهب جماعة الى ان الامر المطلق يقتضي العور والتعجيل فلو انحر  
المكلف عصى ، وذهب السيد الى كونه مشتركاً لفظياً بين العور و  
التراخي .

وقال آخرون : بانه لا يدل على العور ولا على التراخي ، بل على  
مطلق العمل وايهما حصل كان مجزئاً ، وهذا هو الأقوى .  
لما ظهر ما تقدم في التكرار ، من ان مدلول الامر مطلب حقيقة العمل  
والعور والتراخي خارجان عنها لا يقتضيان من صفات العمل  
ولا دلالة لأحدهما

حجة القول بالعور ان السيد اذا قال لعنه اسقى ، فاحذر العبد السقي  
من غير عذر عداً عاصياً و احبب بان ذلك يعهم بالقرينة لقضاء العادة بان  
طلب السقي انما يكون عند الحاجة ومحل الزرع ما تكون الصيغة فيه  
مجردة عن القرينة ( ١ ) .

---

١- وقد يستشهد على العور بقوله تعالى ( ما منعك الاتسجد )

احتج السيد : بان الامر قد يرد في القرآن وغيره ويراد به الفور ،  
وقد يراد به التراخي ، وظاهر استعمال اللفظ في شيئين به حقيقة فيهما و  
مشترك بينهما .

والامر  
و بصا فانه يحسن بلا شبهة ان يستعمل مع <sup>الماضي</sup> فقد القرينة هل اراد بهذا  
فور او لتراخي ؟ والاستعمال لا يحسن الامع لاحتمال في اللفظ .

والجواب : ان الذي يتبادر الى الذهن من الامر ليس الا طلب  
الفعل ، واما الفور والتراخي فهما يعلمان بالقرينة ، واما حسن الاستعمال  
فهو مسلم الا انه لا يكون شاهدا على الاشتراك المعطى ، اد كما يحسن  
السؤال في المشترك المعطى من المعنى الذي اراد به ، كذلك يحسن السؤال

→ ( دأمرتك ٧١٢ ) فانه لو لم يكن الامر للفور لكان لا يلبس ان يقول  
سوف اسجد .

وحواه ذلك الامر كان فوريا لوجود التوقيت فيه قال تعالى  
( فاذا سويته وبمحت فيه ضموا له ساحدين ) فهذا خارج عن محل النزاع ،  
وتلششهد ايضاً بقوله تعالى ( وسارعوا الى معرفه من ركم ١٣٣ ر ٣ )  
وقوله تعالى ( فاستقوا الحيرات ٣٨ ر ٣٨ ) فان الله اوجب المسارعة و  
الاستباق الى المعرفة والحيرات ، والمراد بهما كلما امر به الشارع فاذا  
وجب ذلك افاد كون كل امر للفور ، فهذه قرينة خارجية على الفورية  
في الاوامر ، والجواب ان امر سارعوا واستبقوا ليسا نحو حوت فينزم  
ان يكون كل واجب او مندوب في الشرع مصبقا فوريا وهو باطل ، فالمراد  
بالامرين الارشاد الى حسن المسارعة الى سب المعرفة واستباق الحيرت  
ان المراد  
وكونهما ماضية مصلحة لأبجباب الامرين مولوا (ش)

في المشترك المعنوي ، لا مكان ان يراد به فرد خاص من مصاديقه مجازا  
 فيقصد بالاستعظام رفع الاحتمال ، ولهذا يحس فيما نحن فيه ان يجب  
 بالتحجير بين الامرين حيث يراد المفهوم من حيث هو هو من دون ان يكون  
 فيه خروج عن مدلول اللفظ ، ولو كان موضوعا لكل واحد منهما  
 بخصوصه لكان في ارادة التحجير بينهما ارتكاب للتحور و المعلوم  
 خلافه .

فائدة . اذا قلنا بان الامر للمور ولم يأت المكلف بالمأمر به في  
 اول اوقات الامكان ، فهل يجب عليه <sup>بوت</sup> لاثباته في الثاني ام لا؟ ذهب الى  
 كل فريق .

والتحقيق بناء على كون الصيغة بنفسها تقتضي المور ، لا معرّة من  
 القول بسقوط الوجوب حيث يمضي اول اوقات الامكان ، لان  
 ارادة الوقت الاول على ذلك لتقدير بعض مدلول صيغة الامر ، هو  
 بمنزلة ان يقول : اوجبت عليك الامر الفلاني في اول اوقات الامكان ،  
 وبصبر من قبل الوقت ، ولا ريب في فواته فوات وقته .

## (١٧) تمارين

كم قولاً في المسئلة واثبات<sup>الآن</sup> تحثاره ؟

ما هو الدليل على وصع الصيغة للحقيقة الساذجة ؟

كيف استدل مدعى الوصع للمور وكيف الجواب عنه ؟

كوبها

ما هو الفارق بين كونها مشتركا لعطائين المور و التراخي <sup>وت</sup>

مشتراكا معويا ؟

ماهو مختار اليد وكيف نجيب عنه ؟

اذا احسرت المكلف الامثال فهل هو عاص او غير عاص او فيه

مصيل ؟



## (١٩) أصل

### في مقدمة الواجب

المقدمة في الاصطلاح مطلق ما يتوقف عليه الشيء ، فتطلق على  
العلة الثامة وعلى كل جزء من أجزائها ، وتقسم بانقسامات :  
منها : انقسامها الى الداخلية والخارجية ، والاولى عبارة عن  
أجزاء المركب فكل جزء منه مقدمة لتحقيق الكل كالركوع والسجود  
بالنسبة الى الصلاة والثانية عبارة عن الامور الحارجة عن الشيء مما يتوقف  
الشيء عليه كغسل الثوب بالنسبة الى الصلاة .

و منها : انقسامها الى العينية و شرعية و العدية ، فاولى :  
كالصعود في السلم بالنسبة الى الكون على السطح ، وكطى الطريق  
بالإضافة الى الكون في مكة وفي سائر المواقيت والث لسن وجب عليه  
الحج ، والثانية : كالطهارة الثلاث بالنسبة الى الصلاة ، والثالثة :  
كطبخ اللحم بالنسبة الى اكله ، ونزع الثياب بالنسبة الى الدخول  
في الحمام .

ومنها : انقسامها الى السبب و الشرط و عدم المانع ، فالاول .  
 كوجود النار بالنسبة الى احتراق الجسم ، و الثاني : كقرب النار  
 من الجسم ومماسته له ، و الثالث : كعدم رطوبة الجسم بحيث لا تؤثر  
 النار في المثال .

ومنها : انقسامها الى مقدمة الحكم ومقدمة الموضوع ، فالاولى :  
 كالدلوك بالنسبة الى وجوب الطهر والعصر ، والاستطاعة بالنسبة الى  
 وجوب الحج ، و الثانية : كالوضوء بالنسبة الى الصلاة ، و العارق  
 بينهما ان نفس الوجوب هي الاولى موقوف على حصول المقدمة ، فلا  
 وجوب للطهرين قبل الدلوك ، ولا للحج قبل الاستطاعة ، ولذا لا يجب  
 تهية مقدماتها قبل الدلوك والاستطاعة ، لاعفلا ولا شرعا ، واما في الثانية  
 فلا توقف لنفس الوجوب عليها ، فان الصلاة واجبة في المثال و ان لم  
 يكن الوضوء حاصلًا ، و لذا يجب تحصيل الوضوء مقدمة لها وجوبا  
 عقليا او شرعيا .

ومنها : انقسامها الى المقدمة المتقدمة و المقارنة و المتأخرة ،  
 فالاولى : كالعسل في الليل بالنسبة الى الصوم بعده ، و الثانية : كالاستقبال  
 بالنسبة الى الصلاة ، و الثالثة : كعسل المستحاضة في الليل بالنسبة الى صوم  
 اليوم الماضي .

ومنها : انقسامها الى مقدمة العلم ، و مقدمة التحقق ، فالاولى ،  
 كاتيان جميع اطراف العلم الاحمال بالنسبة الى العلم<sup>حاصل</sup> بامثال التكليف  
 المعلوم في البين ، و الثانية ، كالامثلة المتقدمة ، الى غير ذلك من  
 انقساماتها التي لا مجال لذكرها

## (١٨) تمارين

ما معنى المقدمة وكم قسميها ؟

مثل للمقدمة الداعية والحارجية مثلا او امثلة غيرها ذكونا .

هل مجموع اجزاء مركب واحد مقدمة او مقدمات او هو نفس

ذي المقدمة ؟

ما هو الفارق بين المقدمة العقلية والشرعية ؟

ما هو الفارق بين العقلية والعادية ؟

مثل للسبب والشرط مثلا غير مذكور

ما هو الفارق بين السبب والشرط ؟

ما هو الفارق بين الشرط وعدم المانع ؟

اصرب مثلا لمقدمة لحكم ومقدمة لموضوع غير مذكور .

بين العروق بين ان تنفي مقدمة الحكم ، و ان تنفي مقدمة

الموضوع

مثل للمقدمة المتقدمة والمقارنة ماثلة غير المذكور

مثل للمقدمة المتأخرة مثلا آخر غير المذكور .

ما هي مقدمة العلم ومقدمة التحقق : وما هو الفارق بينهما ؟

لوا تنفي شيء من مقدمة العلم فهل يحصل القطع بمخالفة التكليف ؟

ما هو الفارق بين العلة التامة ومطلق المقدمة ؟

ما هو الفارق بين العلة التامة والسبب ؟

هل تعرف مقدمة للواجب غير مذكور من اقسام المقدمات ؟

(المادية وغير المادية)

## (٢٠) اصل

لاشكال في انه لو امر المولى بشيء و اوجبه ، حكم العقل بلزوم  
مقدماته مطلقا ، ساء كامتدوا شرطا او عدم المانع (١) لانه لا يمكن  
امتنال امر المولى و ايجاد فرضه الا بالآتيان<sup>١</sup> فيكون ذو لمقدمة واجبا  
شرعيا ، ومقدماته واجبة عقلية .

واما وجوب المقدمة بوجوب شرعى ايضا ففيه اختلاف ، فقال  
عدة بعلمه ، وذهب الاكثرون الى وجوبها بوجوب شرعى نبي مقدمي  
مترشح من وجوب ذى المقدمة .

والاقوى عندنا هو ، لقول الاول ، لنا على ذلك انه ليس لصيغة  
الامر دلالة على ايجابها بواحدة من ثلاث و هو ظاهر ، ولا يمتنع  
عند العقل تصريح الأمر بانها غير واجبة ، و الاعتبار الصحيح بذلك

---

١- البحث في وجوب المقدمة وعدمه يجرى في جميع الاقسام  
المذكورة لها فيما سبق ، عدا المقدمة العادية و مقدمة الحكم و مقدمة  
العلم والتفصيل في الكتب الدراسية المتأخرة (ش).

شاهد .

احتج القائلون بالوجوب مطلقا : ان في السبب قبان القدرة غير  
حاصلة على المسببات بدون السبب ، فيعد تعلق التكليف بها وحدها ،  
بل قد قيل ان الوجوب في الحقيقة لا يتعلق بالمسببات ، لعدم تعلق القدرة  
بها ، اما مع عدم الاسباب فلا متاعها ، واما معها فلكونها ( ح ) لازمة  
لا يمكن تركها ، فحيث ما يرد امر متعلق ظاهراً بمسبب فهو في الحقيقة  
متعلق بالمسبب ، فالواجب حقيقة هو السبب و ان كان في الظاهر  
وسيلة للواجب .

واما في غير السبب فان لعلاء لا يرتابون في دم تارك المقدمة  
مطلق وهو دليل الوجوب .

و الجواب عن الاول : ان المسبب وان كانت القدرة لاتتعلق بها  
بتداه لكنها تتعلق بها توسط الاسباب ، وهذا القدر كاف في جواز التكليف  
بها ، بإمر المولى بالمسبب ولا يلزمه إيجاب السبب ، بل قد لا يكون  
متوجها اليه حتى يوجهه ، فيكون الامر فيه موكولا الى العقل .

وعن الثاني ، منع كون الدم على ترك المقدمة ، و ان هو على  
ترك العمل المأمور به حيث لا يفتك <sup>بترك</sup> تركها ( ١ )

---

١- ان كان البحث في المسئلة في ان اللفظ الدال على وجوب ذي  
المقدمة هل يدل على وجوب مقدماته ايضا سحو من انحاء الدلالات ،  
فالبحث في دلالة اللفظ والمسئلة لفظية ، وان كان البحث في ان العقل  
هل يحكم بالملازمة بين وجوب شيء ووجوب مقدمته فالبحث في قضاء  
العقل وحكمه والمسئلة عقلية .

## (١٩) تمارين

- هل محل الرأع في مقدمة الواجب هو وجوبها العقلي والشرعي؟  
 هل تختار الوجوب في محل الرأع او تقول بعدمه ؟  
 ماهو الدليل على عدم وجوبها شرعا ؟  
 ما ذا استدلل القائلون بوجوب المقدمة شرعا ؟  
 كيف نجيب عن دليل القائلين بالوجوب الشرعي ؟  
 ماهي الثمرة بين القول بالوجوب وعدمه ؟

→ ولا يحق عليك ان طرح البحث هذا اصحابا مختلف فمفهم من جعله لفظيا ومنهم من جعله عقليا و الادلة المذكورة في المتن تعطي كونه على النحو الاول .

ثم انه هل يترتب ثمرة عملية على هذه المسئلة وما هي تلك الثمرة وان الانسان الحريد لا مثال امر مولاة لا محبص له من اتيان بجميع ما يتوقف عليه متعلق امره سواء اكان واجبا شرعا ام لم يكن ، مع ان وجوبه على القول به غيرى نعمي لا يترتب على موافقته بما هي موافقته ثواب ولا على الفقه بما هي كذلك عقاب فتأمل .

## (٢١) أصل

الواجب هو فعل أو ترك تعلق به العتد الأكيد وله أقسام كثيرة منها : الواجب غير الموقت ، وهو الذي لا يكون للزمان دخل في متعلقه شرعاً كما إذا ورد يجب الصلوة في الكلام و يجب ترك الخمر .

ويقابله الواجب الموقت ، وهو ما كان الزمان مأخوذاً في منطقه وهو إما مضيق كالصوم الواجب بين طلوع الفجر والمغرب وإما موسع كالصلوة الواجبة لدلوك الشمس إلى غسق الليل .

ومنها : الواجب العيني وهو العمل المطلوب من المكلف بشخصه ولا يسقط عنه بعمل غيره كصلائك وصومك .

ويقابله الواجب الكفائي ، وهو العمل الواحد المطلوب من جماعة بحيث إذا أتى به واحد منهم سقط عن الباقيين ، كالصلاة على ميت معين وكسائر تجهيزاته .

ومنها : الواجب المطلق ، وهو العمل الذي يتوقف حصوله على

امر غير مقدور كما اذا قال المولى صم غداً او حج في العام القابل ،  
فالوجوب فعلي و الواجب استقبالي لتوقفه على محيى زمان  
الفعل .

وبقائه المسحر ، وهو الذى لا يتوقف على امر غير مقدور كالصلاة  
بعد دخول وقتها ، فالوجوب والواجب فيه فعليان

ومنها : الواجب التوصلى وهو الذى يحصل العرص منه بمجرد  
حصوله فى المخارج ، سواء أئى به بداعى القرية ام لا ، كمسك الثوب و  
دفن الميت .

وبقائه العدى ، وهو الذى لا يحصل العرص منه الا بالتيار قريباً  
اى بداعى الامر ونحوه مما يجعله عادة كالصوم والزكاة .

ومنها : الواجب المطلق ، وهو الذى لم يقيد وحوه  
بقيد او شرط ، كصلاة الصبح بعد العجر .

وبقائه المشروط ، وهو الذى يكون وحوه مشروطاً بشرط كالج  
قبل لاستطاعة ، فان الوجوب فيه مشروط بحصول لاستطاعة .

ومنها : الواجب النفسى ، وهو الفعل الذى تعلق به الوجوب بملاك  
مصلحة فى نفس الفعل كالصلاة والصيام .

وبقائه العبرى ، وهو الفعل الذى تعلق به الوجوب لا يصال لمكلف  
الى واجب آخر : كمسك الثوب للصلاة وقطع المسافة للحج .

ومنها : الواجب الاصلى ، وهو الحدث الملحوظ بالذات المقصود  
بالاشاء بلفظ او غير لفظ كقول المولى صل وتصدق .

وبقائه الواجب التسمى ، وهو الذى يستعاد من كلام المولى مع  
علم كونه مقصوداً لكن بحيث لو توجه اليه لاراده ، كما اذا امر باحصار



طبيح وكان موقوفاً <sup>على</sup> دخول السوق وجوب دخوله تبعي .  
ومنها الواجب التعميسي ، وهو الفعل الذي تعلق به الوجوب  
بخصوصه .

ويقاله التخييري ، وهو الفعل الذي تعلق به الوجوب مردأبينه و  
بين غيره ، كما اذ قل : ان اضلرت يوما من شهر رمضان فاعتق رقعة ، او  
اطعم ستين مسكيا ، او صم شهرين متتابعين .

## (٢٠) تمارين

ما معنى الواجب وكم قسماله في الشريعة ؟  
مثل للواجب عبر الوقت بامثلة عبر ماد كراه .  
هل المأمور به في الواجب المصيق جزئي او كلي ؟  
لو كان كلب هل يمكن اتيان اكثر من مصداق واحد في وقته ؟  
نسئل بطير ذلك السؤال في الواجب الموسع ما هو الجواب ؟  
مثل للواجب المصيق والموسع مثلا عبر المذكور .  
ما هو الفارق بين الواجب العمي والكفائي ؟  
مثل لكل منهما مثلا عبر ماد كراه .  
لو شترك المكلفون في اتيان الواجب الكفائي فايهم الممثل للامر  
والمثاب عليه ؟  
لو خالف الجميع في الكفائي فايهم يعاقب ؟  
هل يمكن تعدد الامثال و المحالفة لامر واحد و ايجاب قاردا ؟  
هل تجدون قاربا بين مثال الصلاة على الميت و دفن ادا اشترك المكلفون  
في اتيانها ؟

اضرب امثلة للواجب المعلق غير ما ذكرناه .

ما فائدة فطية الوجوب في المعلق مع كون متعلقه استقباليا ؟

لوقصد القرينة في الواجب التوصلى فهل يثاب على ذلك او لا ؟

هل يصدق الامثال في التوصلى لو اتفق حصول المتعلق نفسه ؟

هل يسقط الامر في التوصلى لو اتى بالواجب على النحو المحرم ؟

ما هو الميزان في كون الواجب تعديا ، وكم قسما من القصور

يجمله قريبا ؟

هل الواجب المطلق مطلق من جميع الجهات ، او انه ملحوظ بالنسبة

الى ما لم يشتر شرطيته ؟

هل الواجب المشروط مشروط مطلقا او بالنسبة الى ما ثبت

شرطيته ؟

هل توجد واجبا مطلقا لاشترط لوجوبه ابدا ؟

ما معنى الواجب العبرى ، و هل توجد فرقا بينه وبين مقدمة

الواجب ؟

ما هو الفارق بين الواجب العبرى والواجب التوصلى ؟

ما معنى الواجب التبعى وهل نجده مثلا في الشرعيات ؟

هل يعقل الواجب التبعى في اوامر الشارع العالم بكل شيء ؟

اضرب امثلة للواجب<sup>عبرى</sup> التخيبرى

## (٢٢) اصل

لمشهور بين اصحابنا ان الامر بالشئ بين الاشياء على وجه التحجير يقتضى ايجاب الجميع لكن تحييراً ، بمعنى انه لا يحب الجميع و لا يجوز الاحلال بالجميع ، وايها فعل كان واحداً بالاصالة (١) و يسمى هذا تحييراً شرعياً لكون تحجير المكلف بين الفعلين او الافعال باداء الشارع وحده ، كقوله تعالى : ( و لكن يؤخركم بما عاهدتم الايمان فكهروه ) طعام عشرة مساكين من اوسط ما نطمعون هليكم او كسوتهم فحير الله المكلف بين الاطعام والاكساء .

١ - هل الوجوب في الواجب التحجيرى واحد متعلق بامرين او امور كبحر ترديد بين الاشياء ، وهو متعلق بالقدر الجامع والكللى لمشارك بين امور معيه ؟ وهما وجوبات متعددة بعدد الاطراف ولكل واحد منها بحث وايحاب الا انها تسقط بامثال واحد منها ، وجوه وفقه بالطواهر الاول ، وهما تصورات اخر غير سديدة اعرضا عنها لذلك (ش)

وهي تغيير آخر يسمى تحيير أعلياً ، وهو فيما دا تعلق التكليف  
بأمر واحد كلي فيحكم العقل بتحيير الأمور بين مصاديقه ، كمصاديق  
الاطعام والكسوة في المثال ، وكما دا امر المولى بفعل في وقت موسع  
كصلاة ، لظهور في قوله تعالى ( اقم الصلاة لذالك الشمس الى غسق الليل )  
فان الله اوجب ايقاع الفعل في ذلك الوقت الموسع ،

وسوع له الاتيان به في أي <sup>جزء</sup> اجزائه ، فان اختار المكلف ايقاعه في اوله  
او وسطه او آخره ، فقد فعل الواجب ، وكما ان جميع الحصول في  
الواجب المحير يتصف بالوجوب ، على معنى انه لايجوز الاحلال  
بالجميع ولايجب الاتيان بالجميع ، بل للمكلف اختيار ما شاء منها فكدا  
ها لايجب عليه ايقاع الفعل في جميع ولايجوز له احلاء الجميع <sup>بجزء</sup> <sup>اخرها</sup>  
والثبني معروض اليه مادام الوقت متسعاً ، فاذا تصبى نهي عليه لفعل .  
ويسمى ان يعسم ان بين التحيير الشرعي والعقلي فرقاً ، من حيث ان  
المتعلق في الشرعي العاوين المتحالفة الحقائق ، وفي العتلي هو الجزئيات  
المتنفة الحقيقة ، فان الصلاة المؤداة في جزء من اجراء الوقت مثل لصلاة  
المؤداة في سائر اجرائه ، والمكلف محير بين هذه الاشخاص المتحالفة  
بمشخصاتها المتماثلة بالحقيقة

## (٢١) تمارين

بين كيفية تعلق لوجوب مأمرين او امور في التحيير الشرعي .  
ما هو الفارق بين المتعلق في التحيير الشرعي والمتعلق في التحيير

العقلي ؟

كيف العمل لو تعذر بعض الأطراف في التحيير الشرعي ؟

## (٢٣) أصل

الحق في الأمر شيء على وجه الأبحاث لا يقتضي النهي عن ضده الخاص بخدي لدلالات الثلاث وفصل قوم فذهبوا إلى عدم الاقتضاء لفظاً والاقتضاء معنى ، واما الصدد العام أعني ترك المأمور به ، فالحق انه يدل عليه باللزم ولعله لا خلاف فيه ايضاً .

لما على عدم الاقتضاء في الخاص انه لو دل لكاتب بواحدة من ثلاث وكلها مستمية ، بالمطابقة فلان معاد لامر لفة وعرفاً هو الوجوب على ما سبق تحقيقه ، وتحقيقه لوجوب ليست الا لطلب الاكيد المستلزم للمنع من ترك ، وليس هذا معنى النهي عن الصدد ضرورة ، وهذا النص من فلان المنع من الاصداد لوجوبية ليس حرماً للطلب الاكيد ، واما الالتزام فلان شرطه للزوم العقلي او لزم في ؟ ونحن نقطع بان تصور معنى صيغة الأمر لا يحصل منه لا يقال إلى تصور الصدد الخاص فضلاً عن النهي عنه .

ولما على الاقتضاء في العام بمعنى الترك ، ما علم من ان ماهية

الوجوب هي الطلب الأكيد ، ويستلزم ذلك عدم رضا الامر بشرك متعلقه  
لروماً يياً ، فصيغة الامر الدالة على الوجوب دالة على لهنى عن الترك  
بالالتزام .

و احتج المفصلون على انتفاء الاقتضاء لفظاً بمثل ما ذكره في  
الجهان علماً احترامه ، وعلى ثبوته معنى بوجهين :

احدهما : ان فعل الواجب الذى هو المأموره لا يتم الا ترك  
صدء ، وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، وح فيجب ترك فعل الصد  
الحاص فادوجب تركه حرم فعله وهو معنى لهنى عنه  
و جوابه ان التحقيق ان ترك الصد ليس مقدمة لفعل صدء الذى  
هو الواجب ، بل المقدمة هي ازالة الواجب ، و ترك الصد من مقارباته  
الوجودية .

والثانى . ان فعل الصد الحاص مستلزم لترك المأموره وهو محرم  
قطاً ، فيحرم الصد ايضاً ، لان مستلزم المحرم محرم .

والجواب (١) : انه ان كان المراد باستلزام الصد الحاص لترك  
المأموره ، به لا يثبت عنه وليس بينهما علية ، فلا وجه ح لاقتضاء تحريم  
للامر تحريم الملزوم ، اذ لا يكر العقل تحريم احد امرين متلازمين

١- لا يحنى عليك ان الجواب مى على تسليم كون مستلزم المحرم  
محرم ، وهو ايضاً محدوش بعين الحدة التى ذكرها فى باب عدم  
وجوب المقدمات السبية ، فان مشنة وجوب المقدمة السبية للواجب  
وعدمه تشابه مشنة حرمة المقدمات السبية وعدمها ، فالامر ان تؤمان  
يرتفعان من ثدى واحد وان كان كلا الامرين موزدين للحلاف (ش)

اتفاقا مع علم تحريم الآخر .

وما يتجبل من ان تصاد الاحكام باسرها يمنع من اجتماع حكمين منها <sup>مختلفين</sup>  
في امرين متلازمين .

بدفعه ان المستجبل اما هو اجتماع الصدين في موضوع واحد ،  
وان كان المراد انه علة ومقتضى له فهو موضوع لوصوح ان العلة  
في الترك المذكور اما هو وجود الصارف عن فعل المأمور به وعدم  
لداعي ليه وذلك مستمر مع فعل الاصدد لخاصة ، فصدور الاصداد  
من المقدرات الوجودية للترك المحرم بلا دخل لها فيه ايد .

ومن ذلك يعلم انه لو كان الصد المقارن لترك الواجب واجبا آخر  
لم يكن محرما من ناحية امر الواجب ولم يكن وجه للحكم بطلانه ، و  
ذلك كما اذا دخل المسجد فرأى فيه نجاسة ، فالواجب الفعلي <sup>ب</sup>ح ازالة  
النجاسة لكونها اهم ، و لصد المفرد الصلاة ، فاذا اشتغل بالصلاة <sup>ب</sup>  
كانت صحيحة ، اذ قد عرفت عدم عية فعل الصد لترك صده ، وان علة  
الترك هو الصارف عنه وعدم الميل اليه

وبالجملة قد صدر من المكلف ما حرام وواجب كل بسبب مستقل ،  
ولحرم هو ترك الالة والعلة له هي الصارف عنها وعدم ارادتها . والواجب  
هي الصلاة وعلتها هي الحرمة عليها و ارادتها فلا محدود في اليين .

## (٢٢) تمارين

ما هو العارق بين لصد الحاص والصد العام ؟  
هل يتصور التعدد في الصد الحاص والصد العام كليهما ، و  
لا تعدد فيهما ، اوقه تفصيل ؟

هل يدل الامر بالشئ على حرمة اصداده الخاصة ؟

هل يدل الامر بالشئ على حرمة الضد العام وكيف الملاحة ؟  
 ماذا اراد المصلون في المسألة ، وبكم وجهها استدلو على الاقتضاء  
 معنى ؟

بين دليلهم الاول على الاقتضاء في الاحتماد الوجودية .  
 اوضح دليلهم الثاني على الاقتضاء فيها .  
 ماهو خلاصة الجواب عن الدليلين ؟  
 هل ينافي نضاد لاحكام الحصة اجتماع قسمين منها في موضوعين  
 متلازمين ؟

هل الاتيان بالصد لحاص علة لترك المأمور به ، اوها متقارنان  
 في الوجود معلولان لامر ثالث وهاو الثالث ؟  
 اضرب مثلاً آخر لما اذا كان المأمور به وصد الوجودي واحبين  
 متزاحمين .

ماهو الصارف ، وما دخله في ترك المأمور به وتأثيره في فعل الصد ؟  
 هل يتعلق بالصارف لامر والنهي كلاهما ، اولا يتعلق به شيء منهما :  
 او يتعلق به احدهما ، وما هو المتعلق به ؟  
 هل يمكن الوصول الى واجب امر به الشارع من ناحية مقيدة  
 محرمة ؟



## (٢٤) أصل

هل يجوز امر المولى بشيء و إيجابه مع علمه بانتفاء شرط  
المأمور به حين العمل أم لا ؟ فيه خلاف ، فذهب قوم إلى عدم جوازه و  
قال آخرون بالجواز .

والتحقيق لتعصين في المسئلة <sup>بمضم</sup> ~~بمضم~~ لا وفد شرعية الامر و الإيجاب  
إلى قسمين : الاول إشاء وجوب شيء من إرادة حدية لمصلحة ناشئة عن  
المصلحة الأكيدة في المتعلق كامر المولى بالصدق في المقال و الوفا  
بالمعهد ، و الثاني إشاء الوجوب بلا إرادة للمتعلق ، بل ناشئة عن مصلحة <sup>يكون</sup> ~~يكون~~  
في نفس الإشاء كالأوامر الاحتيارية .

إذا عرفت ذلك فنقول لا اشكال في عدم جواز الامر مع علم المأمور  
بانتفاء الشرط في القسم الاول ، فان ذلك لم يصد من الحكيم كما  
انه لا اشكال في جوازه في القسم الثاني .

و احتج المجوز مطلق بانه لو لم يصح ذلك لم يأمر الله تعالى  
خليله بسدح ولده مع انتفاء شرط المأمور به و هو قاء الامر و  
عدم سحه ، وقد امره بذلك كما حكاه ابراهيم بقوله : يا بني ابي ادى

في المنام اني اذحك ، وقول ولله يا ابت افعل ما تؤمر .

و الجواب انك قد عرفت ان الامر كما يحسن لمصالح تنشأ من  
 الأمور به ، كذلك يحسن لمصالح تكون في نفس الامر ، فان المكلف  
 من حيث عدم علمه بامتناع فعل الأمور به ربما يوطئ نفسه على الامتناع ،  
 فيحصل له بذلك لطف في الاخرة وفي الدنيا ، لأمجازه عن القبيح .  
 الا ترى ان السيد قد يستصلح بعض عبيده باوامر بحرها عليه مع  
 عزمه على نسخها امتحاناً له و الانسان قد يقول لغيره : وكلك هي بيع  
 عبي مثلاً : مع علمه بأنه سيعمله اذا كان عزمه امتحان الوكيل في امر  
 العبد ، و المثال الذي ذكره المجور مطلقاً من هذا الفصل ، و يجوار ذلك  
 لا يكون دليلاً على الحوار مطلقاً .

و ما بعد

من المطالبات  
 ان

### (٢٣) تمارين

- |   |     |
|---|-----|
| كم قسما الامر الصادر من الشارع ؟                          | ١٣٨ |
| مثل للقسم الاول من الامر مع انتفاء شرطه بامثلة .          | ١٣٩ |
| مثل للقسم الثاني مثلاً غير ما ذكرناه                      | ١٤٠ |
| هل يجوز للحكيم ان يأمر شيء مع علمه بانتفاء شرط الامتناع ؟ | ١٤١ |
| ماهي ثمرات هذه المسئلة ؟                                  | ١٤٢ |

## (٢٥) أصل

السخ هو رفع الحكم الثالث في مقام كان مقتضى ظاهر الدليل بقاءه و استمراره فالدليل الناسخ بطل المقتضى و يرفعه مع وجود مقتضيه هـ . بحسب ظاهر لدليل المسوخ و الدليل الناسخ واما بحسب لواقع السخ عبارة عن تمامية مقتضى الحكم و انقضاء أمده ومدته و لذلك يقال السخ رفع اثباتي و دفع ثبوتي .

ثم به هل يشترط في نسخ الحكم الشرعي تحقق العمل به في المحارح ولوم بعض المكلفين ولا يشترط ذلك ؟ الاقوى عدم الاشتراط و ايضاً اذا نسخ الوجوب مثلاً فما الحكم لدى بعده ؟ وهل هو الاباحة او الاستحباب او الكراهة او هو يقلب الى التحريم ؟ و كذا الكلام في نسخ التحريم .

والظاهر انه لو لم يستند الدليل المسوخ و الناسخ شيء وجب الرجوع الى سائر الأدلة ، فان دلت على حكم المورد ، و الا يرجع الى الرأية و نحوها .

ثم ان السبع في الشريعة و كان يترانى من مفسرى العامة و الخاصة كثرة موارد في الذكر الحكيم ، لكن القدر المسلم منها قليل .  
فمنها قوله تعالى : ( يا ايها الذين آمنوا اذا ما جئتم الرسول فقدموا بين يدي بحويكم صدقة ) و لمجادة ١٢٤ فوجب لله لمريد سؤال النبي صلى الله عليه وآله عن امر التصديق <sup>ع</sup> بقدر قبل السؤال ، ثم نسخه بعد مده قليلة بقوله تعالى : ( ه اشعشعوا ان تقدموا بين يدي بحويكم صدقات فادلم تعملوا و تاب الله عليكم فاقبضوا الصلاة ) و المجادلة ١٢٤ و قد روت العامة و الخاصة ان هذا الحكم قد سح ولم يعمل به احد من المؤمنين غير مولى الكل امير المؤمنين (ع) .

### (٢٤) تمارين

ما هو السبع اصطلاحاً ، و هل يحالف ذلك معه اللغوي ؟  
ما هو الفرق بين الرفع و لدفع ، و ما معنى الثبوت و الاثبات ؟  
هل يشترط في سح الحكم العمل به ولو من بعض المكلفين ؟  
ماذا يبقى في المورد بعد سح بوجوب و الحرمة ؟  
ماذا كان الحكم بعد سح و جوب التصديق في المثال ؟

### (٢٥) تمرين

بين العرص من ذكر الايات التالية

ولله المشرق و المغرب فبينما تولوا قم وجهه الله (١١٥ البقرة) ،  
قول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره  
(١٣٣ البقرة) .

ولا تكنحوا المشركات حتى يؤمن (٢٢ لفرة) و المحصات  
 من الدين اوتوا لكتاب من قبلكم ادا آتيتموهن اجورهن (٥ المائدة) .  
 فاصدع بما تؤمر و اعرهن عن المشركين (٩٤ الحجر) و  
 قاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة (٣٦ التوبة) .

## المطلب الثالث

### في النواهي

#### (٢٦) اصل

اختلف الناس في مدلول صيغة النهي (١) حقيقة على نحو اختلافهم في الامر والحق انها حقيقة في التحريم مجاز في غيره ، من الكراهة والتحريم والقدر المشترك بينهما وبين التحريم ، لان المتبادر منها في العرف العام عند الاطلاق و لهذا يدم الصد على فعل ما بهاه المولى عنه بقوله :  
(لا تفعله) .

(١) لفظ النهي اعنى مادة (ن ه ي ) حكمه حكم مادة الامر ، فكما انها كانت ظاهرة بحكم التبادر في المطلب الاكيد المتعلق بالفعل المعبر عنه بالايجاب ، وكذلك مادة النهي تدل على الطلب الاكيد المتعلق بالترك عند المشهور او على الزجر الاكيد المتعلق بالفعل عدنا ، وان لاحظت الكتاب الكريم وجدت الكلمة مع مشتقاتها مستعملة في جنس

واحتلوا ايضاً في ان الفارق بين معاد صيغة الهى وصيغة الامر، فذهب قوم الى ان معاد النهى ايضاً الطلب الاكيد، الا ان متعلق بترك الفعل، فالامر طلب لوجود الفعل والهى طلب لعدمه، فهما متحدان في الحقيقة النوعية، مختلفان في المتعلق، وقال آخرون بان معاد النهى عبارة عن الزجر المتعلق بوجود الفعل، فالامر دعوت نحو الوجود، والهى زجر عن الوجود، فهما مختلفان في الحقيقة النوعية، متحدان في لمتعلق، وهذا هو الاقرب، ويشهد بما ادعيهنا التأمل في حقيقة الصيغتين وملاحظة ما يتبادر منها.

ثم انه بناءً على كون معاد الهى هو الطلب، فلا اشكال في ان متعلقه هو عدم صدور الفعل، وعدم عدم الوقوع لا كف النفس عن الفعل<sup>١</sup>، لموضوع ان تارك الهى عنه كشرب الخمر مثلاً، مع توجهه الى الهى وقصد الامثال، يعد مثلاً ويمدحه العقلاء ولو لم يتحقق منه الكف لانه موقوف على الجبل والشوق وتجاذب النفس، فلو كان المتعلق هو الكف لم يصدق الامثال في كثير من الموارد. — الموارد في التحريم قال تعالى: ويهى عن المعشاء والمسكر (١٦/٩) لولا يهاهم الربايون والاحبار عن قولهم الاثم واكلهم السبت (٥٣/٥). ان تجنبوا كبائر ما تنهون عنه بكفر عكم سبائكم (٣١/٢)

نعم قد امتنعنا في بعض الموارد في غير التحريم كقوله تعالى: الم بهكما عن تلكما الشجرة (٢٢/٧). وفي بعضها الاخر في الاعم من التحريم والكرامة كقوله تعالى: ما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا (٥٩/٧) وقال: و يأمرن بالمعروف و ينهون عن المنكر (١١٣/٣) بناء على ان الموصول فيما نهاكم و لفظ المنكر اعم من الحرام و المكروه (ش)

ثم ان طلب علم الفعل مع كونه حاصلا قبل تعلق التكليف <sup>بها</sup> باعتبار دوامه و استمراره و ذلك لان المكلف كما يمكنه ان يفعل العمل المنهى عنه فيرتفع العدم ولا يستمر كذلك يمكنه ان لا يفعل فيستمر، فأثر القدرة اما هو الاستمرار المقارن لها و هو مستند اليها و متجدد بها .

### (٢٦) تمارين

- |   |     |
|---|-----|
| ما هو الموضوع له صيغة النهي وهل فيه اختلاف؟                   | ١٥١ |
| ما هو الدليل على كونها حقيقة هي التحريم؟                      | ١٥٢ |
| ما هو الفرق بين النهي و الامر، هل الفرق بينهما جوهري او عرضي؟ | ١٥٣ |
| ما هو متعلق النهي اذا كان بمعنى الطلب؟                        | ١٥٤ |
| هل يعقل تعلق الطلب بالعدم هل هو مقدور للمكلف؟                 | ١٥٥ |



## (٣٧) اصل

ذهب بعض الأصحاب إلى أن النهي كالامر في عدم الدلالة على التكرار ، بل هو موسوع للفعل المشترك بين المرة والتكرار ، و قال قوم بإعادته الدوام والتكرار ، وسب هذا إلى الأكثر ، والأقرب الأول .

لنا ما عرفت سابقاً من أن حقيقة النهي هو الرجوع عن الوجود أو طلب عدم الفعل ، وحتى أي تقدير فلا دلالة له لأعلى المرة ولأعلى التكرار ، وأنه في زمان واحد أوفى جميع الأمانة كما ذكرنا في الامر ، مطابقاً للقاعدة بالقبلة .

و ما يقال أن النهي يقتضي منع المكنت من ادخال ما فيه الفعل وحقيقته في الوجود ، و هو إنما يتحقق بالامتناع عن ادخال كل فرد من أفرادها فيه ، إذ مع ادخال فرد منها يصدق ادخال تلك السابغة في الوجود لصداقتها به ، ولهذا إذا نهى السيد عنه عن فعل فانهي مدة كان يمكنه اجتماع الفعل فيها ثم فعل عد في العرف عاصياً محالاً لسيد ، و

حسن منه عقابه ، وكان عبد الغلام مدموماً .

(مدفوع) بانه بعد ما ذكرناه من ان هيئة الصيغة لاتدل الاعلى الزجر ، وما دلتها لاتدل الا على الفعل ، فليس هنا ما يدل على رمان الفعل و مكوبه و سائر احواله ، فمعاد لهي كما يصدق بالانزجار في رمان خاص كذلك يصدق بالارحار في جميع الارمة ، وكل منهما مصداق له ، و لازم ذلك تحقق الامثال بكل واحد من الامرين .

ن قلت على ما ذكرت بمرم اللعوبة في غالب النواهي فان لازم ذلك في النواهي المتوجهة الى المكلف كفاية ان يترك المسهي عنه رمانا يسيرا وفي مقدار يمكنه الاتيان به ، ويصدق الامثال بذلك ، ثم لا بأس بعده بارتكاب المسهي عنه ، وهذا يستلزم لغوية تلك النواهي و صيرورتها بلا اثر عند العرف .

قلنا : لو سلمنا ذلك لكان قرينة خارجية عقلية على ارادة الدوام في بعض المورء ، وليست بدلالة لهطية ، والدلالة مع القرينة خارجية من محل الكلام اعني تشخيص الموضع اللغوي .

واحتج بعض على المدعى بانه لو كان للدوام لما انفك عنه ، و قد انفك كما في الحائض مبيت عن الصلاة والصوم ولادوام ، وكقول الطبيب لا تشرب الخس ولا تاكل اللحم ولا دوام ، لكن <sup>هذه الجملة</sup> شاعلة فبان كلامنا في النهي المطلق ، و <sup>١</sup> محتص بوقت الحيض لانه مقيد به ولا يتناول غيره وعدم الدلالة في مثل قول الطبيب فانما هو للقرنية كالمريض في المثال ، فلمدعى الدوام ان يقول : انه لو لا القرنية لدل على الدوام .

قاعدة : لو اثبتنا كون النهي للدوام والتكرار لوجب القول بالضرورة لان الدوام يستلزمه ، ومن نفي الدوام والتكرار فهل يلزمه نفي الفور

١  
مما لا يشك  
التي ذكرها  
المستدل  
فالأول منها

ايضا ام لافيه وجهان ، وعن عدة الشيوخ انه يعنى الدوام واثبت العور،  
ولا بأس بذلك .

## (٢٧) تعارين

هل تدل صيغة لهن على التكرار ؟

بحاذا استدلل القائلون بالتكرار ؟

كيف الجواب عن ذلك الدليل ؟

هل تلزم اللغوية في النواهي الصادرة عن الشارع اذا تعينا دلالة

الصيغة على التكرار ؟

هل تدل الصيغة على العور ؟

## (٢٨) اصل

الحق امتناع توجه الامر و النهى الى شيء واحد ولا تعلم هي ذلك محالاً من اصحاب ، و احاره قوم ، و ينبغي تحرير محل التراجع اولا فنقول : الواحد قد يكون شخصيا كالسجدة الواحدة المتحققة في المحارح وقد يكون كلبا كصلاة الظهر والصدق في الكلام .

وعلى اي تقدير فاما ان تتحد فيه الجهة او تعدد ، فان اتحدت بان يكون الشيء الواحد من الجهة الواحدة مأموراً به و مهيأً به فذلك مستحيل لامر حيث انه تكليف للمحال فقط بل هو مع ذلك تكليف محال في نفسه فان معنى وجوبه نعلق ارادة المولى به ومعنى حرمة تعلق كراهته واجتماعهما بالنسبة الى فعل واحد من جهة واحدة مستحيل غير معقول .

وان تعددت الجهة بان كان للفعل جهتان يتوجه اليه الامر من احديهما و النهى من الاخرى فهو محل البحث ، مثال ذلك من غير لعبادات ، ما لو امر المولى عبده بشرب الشئ وبهائه عن شرب الخابيع لحار فشرب المكلف الشئ حاراً ، فذلك الشرب مأمور به من حيث كونه شرب الشئ ، ونهى عنه من حيث كونه شرب الحار ، ومثاله

من العادات الصلاة في الدار المعصوبة يومئذ من جهة كونها صلاة  
وبهي عنها من حيث كونها عصياً

وح فمن حور الاجتماع ، حكم بتحقيق الطاعة و استحقاق الثواب  
بالنسبة الى الامر ، و تحقق المحالفة و استحقاق العقاب بالنسبة الى  
الهي ، ومن احوال الاجتماع ، فان قدم جانب الهي حكم بالحرمة  
بلا حصول الطاعة ، وان قدم جانب الامر حكم بالموجوب بلا حصول  
المخالفة ، و لا فرق فيما ذكر بين كون المورد عديداً او غيره نعم في  
صورة القول بالامتناع و تقديم جانب الهي يسقط الامر ايضاً في غير  
لعادي لحصول الغرض منه ولا يسقط في العادي كما سيحيى .

والمختار عندنا علم الحوار ، لا ان الامر طلب لايجاد الفعل  
والهي طلب لعدمه ، فالجمع بينهما في شيء واحد متمنع ، وتعدد الجهة  
غير مجد مع وحدة المتعلق ، اذ الامتناع انما يشأ من لزوم اجتماع  
المتنافيين في شيء واحد ، وذلك لا يدفع الا تعدد المتعلق بحيث بعد  
في لواقع امرين هذا مأمور به وذلك مهيى عنه و من اليس ان التعدد  
بالجهة لا يقتضى ذلك بل وحدة <sup>المتعلق</sup> ناقية معه قطعاً فشرط الشاي الحار وان  
تعددت فيه جهة الامر والهي ، وجود واحد و الكون الصلاني كون  
واحد ولو صلح <sup>الاجتماع</sup> لكان مأموراً به ومهيأً عنه باعتباره بعينه الكون في  
الدار النصبية ، فيجتمع فيه الامر والهي وهو متحد ، وقد بينا امتناعه.

احتج المخالف بوجهين :

الاول : ان السيد لو امر عنه بعمل ثوبه ونهاه عن التصرف في  
الماء المعصوب ، فعمل العبد ثوبه بماء المير ، فاما بقطع بابه مطيع

وعاص لجهتي الامر بالعسل والهي عن العصب.

لثاني : لو امتنع الجمع لكان باعتبار اتحاد متعلق الامر والهي ادلا مانع سواء اتفاقاً و اللزم باطل ، ادلا اتحاد في المتعلقين ، فان متعلق الامر في مثال صلاة في الدر المعصومة الصلاة ، ومتعلق الهي العصب وكل مهما يتغلل انعكاسه عن الآخر ، و قد احتار المكلف جمعهما مع امكان عدمه ، و ذلك لانجرجهما عن حقيقتيهما اللتين هما متعلقا الامر و الهي بحيث لا يفيان حقيقتين مختلفتين بمتحد المتعلق ، و بطيره مثال تطهير الثوب بالماء المعصوب .

و الجواب عن الاول انا لا سلم كونه مطيع و عاصيا ، بل ان قدم جاب الامر فهو مطيع غير عاص ، وان قدما حاسب الهي فهو عاص والمتوصل<sup>ا</sup> غير مطيع ، لكن قد عرفت سقوط الامر<sup>ا</sup> وان لم تتحقق الاطاعة كما اد حصلت الطهارة بلا احتيار مه .

وعن الثاني : مفهوم لعصب وان كان معايراً لحقيقة الصلاة الا ان الكون الذي هو حرثها هو بعض حرثات العباد هو مما يتحقق به ، هذا اوجد المكلف العصب بهذا الكون صار متعلقاً للهي ، ضرورة ان الاحكام انما تتحقق بالكلية باعتبار وجودها في ضمن الافراد ، فالمرء الذي يتحقق به الكلي هو الذي يتعلق به الحكم حقيقة ، وهكذا يقال في جهة الصلاة ، فان الكون المأمور به فيها وان كان كلياً لكنه انما يراد باعتباره لوجوده ، فمتعلق الامر في الحقيقة انما هو المرء الذي يوحده ، وكما ان الصلاة الكلية تنصص كونا كلياً ، فكذلك الصلاة الجزئية تنصص كونا جزئياً فاذا احتار المكلف بايجاد كلي الصلاة

بالجرئى المعين منها فقد احتار ايجاد كلى الكون بالجرئى المعين منه  
الحاصل فى صمى لصلاة لمعية ، وذلك يقتضى نطق الامر به ، فيجتمع  
فيه الامر والهي و هو شيء واحد قطعاً فوله و ذلك لا يجرجهما عن  
حقيقتهم . . .

ان اراد به حروجهما عن الوصف بالصلاة و لعصب ، فمسلم و  
لا يجدي به تعماً ، ادلا براع فى اجتماع جهتين و تحقق الاعتارين ، وان  
اراد به انهما باقيا على المعايرة و التعدد بحسب لوقع و الحقيقة  
فهو غلط ظاهر .

## (٢٨) تمارين

ما معنى الواحد ذى الجهة الواحدة والواحد ذى الجهتين ؟  
هل يعقل الامر بالواحد ذى جهة واحدة والهي عنه فى زمانين  
او فى زمان واحد بالنسبة الى مكلفين ؟  
هل يمكن الامر به والهي به فى زمان واحد بالنسبة الى  
مكلف واحد ؟

ما هو السبب فى عدم امكانه وهل له سبب اوسيان ؟  
هل يمكن تعنى الامر والهي بالواحد ذى الجهتين فى زمان واحد  
بالنسبة الى مكلف واحد ؟

مثل للواحد ذى الجهتين فى العادات وفى غيرها مثلاً غير ما ذكرناه .  
لوجود اجتماع الحكيم فيما يستحق الانى بمجمع التكليفين ؟  
لو معاً الاجتماع فهل يستحق كلا الحكيمين او يبقى احدهما و  
ايهما الثانى ؟

لو امتثلنا الحكم الثابت ففقط بالامتثال فما حال الحكم الآخر؟  
 ما هو المختار في المسألة وما هو دليله؟

حكم دليلا استدك المجورون للاجتماع وكيف الجواب ؟  
 هل يتعلق الأمر و النهى بالسوان الكلى من الافعال ، او يتعلقان  
 بالمصلوق الحارضية ؟



## (٢٩) اصل

احتنعو في دلالة الهى على ساد المبهى عه وعندها ، ونوصيحه  
البحث يتوقف على أمرين .

الاول : بيان معنى الصحة والفساد ، فقول : ان الصحة في العبادة  
والمعاملة وغيرهما عبارة عن تمام الشيء وكماله من حيث الأجزاء و  
الشرائط و عدم الموانع ، المستلزم لترتب الأثر المطلوب عليه ، فصحة  
العسل كماله الذي يترتب عليه طهارة المحل وصحة الدبح كماله الذي  
تنعقبه طهارة الذبيحة وحليتها ، وصحة العقد والإيقاع كما لهما المترتب  
عليه آثارهما من الملكية في عقد البيع مثلا و الروحية في عقد الكاح  
وانفساخ الكاح في انشاء الطلاق .

ولذلك قد يعبر عن الصحة في غير العبادات بترتيب الأثر ، وصحة  
الصلاة بتماميتها المترتب عليها امتثال الأمر وحصول القرب ، ومن هنا  
ان يقال ان الصحة في العادة بمعنى سقوط الاعادة و انقضاء فان ذلك من  
لوازم الصحة بالمعنى المذكور .

و الفساد في الجميع على عكس ذلك ، فهو النقص في الشيء

الموجب لعدم ترتب الآثار المطلوبة من الشيء عليه .

الثاني انت الهى ينقسم الى قسمين :  
مولوى و ارشادى و الاول : هو الرجز الاكيد الصادر عن كرامة متعفة  
ووجود معسدة فيه والثاني : هو الهى لصورى لدى ترجح حقيقته الى  
الاحقاد عن معسده فى الفعل ، كقوله تعالى : ( لا تقرب هذه الشجرة )  
او نقصان فى المعنى من حيث لآخره . والشرائط مثلاً بحيث لا ترتب عليه  
آثره ، نحو لا تدبح بلا سملة .

اذا عرفت هذا فتقول . اذا نعلق الهى المولوى بعده او غيرها  
فللاصحاب فى دلالة على فساد المعنى عنه و عدمها اقوال : دلالة على  
الفساد مطلقاً ، وعدم دلالة كذلك ، والتفصيل بين العادة وغير العادة .  
بالدلالة فى الاول و عدمها فى الثاني ، وهذا هو الاقوى

فهيهادهويان . الاولى دلالة على فساد فى العادة ، لعمى ذلك  
انك قد عرفت ان لارم حقيقة لعاده كونها محسوبة لله ، و اثر صحتها كونها  
مقربة منه تعالى ، و الهى لمولوى كما عرفت يدل على كراهة المعنى  
عنه و ميقوصيته ، وهما متعينان ، فاذا كان فعل عادة ثم نعلق به بهى مطلقاً  
او فى وقت خاص كفول الشارع للحائض ، دعى الصلاة ايدم اقرائك .  
دل بالمطابقة على الرجز لا كند و بالالتزام على المعصية وعدم ترتيب  
القرب عليها ، فيكشف ذلك عن عدم تماميتها ، وهو معنى الفساد  
والثانية : عدم دلالة على فساد فى غير العادة .

لنا على ذلك . انه لا ينافى بين معصية فعل ، و بين تمامته و  
ترتيب الاثر عليه ، فلاحظ ذلك فى عمل لثوب بالماء المعصوب . و  
دبح حيوان الغير ، والبيع فى وقت النداء والعنق رياء ، ويدل على ذلك

انه يجوز عبدالمعص واهل لعرف النهي المولى عنه وتصريحه بانه لا يفسد بالمخالفة ، من دون حصول تنافي بين الكلامين ، و ذلك دليل على عدم الدلالة .

هذا في النهي المولوى ، و ما النهى الارشادى فلا اشكال في دلالة على فساد لمعنى عنه في العادات و المعاملات و غيرها ، فانه اذا قل : لاتصل بغير سورة ، اولا تصل بغير وضوء ، اولا تكلم في صلاتك ، او لاتستدبر بالدبحة الفلة ، فالمرص : الارشاد لى ووجود نقص في العمل من حيث الحرء او لشرط ، ووجود مانع فيه مفسد ، وهذا معنى الدلالة على الفساد .

## (٢٩) تمارين

ما هو معنى الصحة ، وهل يختلف معناها في العبادة وغيره ؟  
 لماذا فسروا الصحة بترتيب الاثر وسقوط الامر وسقوط الاعادة و  
 القصاء وحصول القرب وبعدها ؟

### ما هو معنى الفساد ؟

الى كم قسم ينقسم النهى في المورد ؟  
 اضرب مثلا لكل واحد من قسمي النهى غير ما ذكرناه ؟  
 كم قولاً في المسألة واي الاقول جيد ؟  
 كيف يبدل النهى المولوى المتعلق بالعبادة على فسادها ؟  
 لماذا لا يبدل نهى المولوى على الفساد في غير العادات ؟  
 في اي مورد يبدل النهى الارشادى على الفساد ، ولما ذا تلت  
 الدلالة ؟

## المطلب الرابع

في المنطوق والمفهوم

### (٢٠) اصل

المنطوق هو الحكم المذكور في الكلام لموضوع المذكور فيه ، و يقابله المفهوم فهو الحكم غير المذكور الذي يستلزمه المعنى المذكور .

وينقسم <sup>المنه</sup> إلى قسمين المفهوم الموافق و المفهوم المخالف ، فالاول هو المعنى غير المذكور ، الموافق للمعنى المذكور في الاثبات والمعنى: كقوله تعالى « و لا تقل لهما اف » فانه يعهم من هذا الكلام حرمة صرب الابوين و قتلها و هذا غير مذكورة لكن يستلزمها حرمة التأيب المذكورة في الكلام ، فالحرمة الاولى مفهوم ، و الحرمة الثانية منطوق ، ويسمى هذا المفهوم بمحموى الخطاب و لمح الخطاب وطريق الاولوية ايضاً .

و الثاني : هو المعنى غير المذكور المخالف للمعنى المذكور  
 فان مفهوم ان جئت زيد فأكرمه ، عدم وجوب الاكرام عند عدم المجيء  
 و مفهوم في العثم المائنة زكاة ، عدم وجوبها في المعلوفة ، و مفهوم  
 صم لي الليل عدم وجوب <sup>الصوم</sup> بعد دخول الليل ، فمعنى تلك الجملات تسمى  
 منطوقاً و اصلاً ، وهذه اللوارم تسمى مفهوماً و فرعاً ، و سيواجهك ايضاح  
 احوالى لهذه المعاهيم الثلاثة .

### (٣٠) تمارين

- ١٨٢ ماهو معنى المطوق والمفهوم اصطلاحاً ؟
- ١٨٣ هل هما وصفان للالفاظ او وصفان للمعاني ؟
- ١٨٤ الى كم قسما ينقسمان ؟
- ١٨٥ مثل للمفهوم الموافق مثالا اخر
- ١٨٦ بماذا يفترق المفهوم الموافق عن المخالف ؟
- ١٨٧ كم قسما المفهوم المخالف ؟

## (٣١) اصل

هل يدل تعليق الامر بل مطلق الحكم بشرط، على اسماء الحكم عند  
انتفاء الشرط ام لا، <sup>ذلك</sup> فيه تفصيل .

و توصيحه : ان لشرط على قسمين : قسم يونى به لفائدة تعليق  
الحكم المدكور فى الكلام عيه، مع بقاء موضوع الحكم فى صورته  
تحقق الشرط و عدمه ، كقول المولى . يجب اكرام زيد ان صدق فى  
اقواله .

و قسم يؤى به لتحقيق وجود الموضوع ، بحيث لو لم يتحقق  
الشرط لم يتحقق موضوع الحكم كقوله : ان يرقب ولد افاحته ، وان  
ركب الامير فخذ ركابه .

دا عرفت ذلك فقوى : ما التعلق فى القسم الاول فهو محل  
لخلاف بين الاصحاب ، وذهب اكثر المحققين الى الانتفاء عند الانتفاء  
ويعر عن هذه الدلالة بان لشرط مفهوماً او المفهوم الشرط حجة ، وذهب  
السيد المرتضى الى عدمه ، والا فوى هو الاول .

لنا ان قول القائل اعطز يداً درهماً ان اكرمك<sup>١</sup>، يجرى في العرف مجرى قولنا الشرط في اعطائه اكرامك ، والمتبادر من هذا انتفاء الاعطاء عند انتفاء الاكرام قطعاً بحيث لا يكاد يكر<sup>ذلك</sup> ضد مراجعة الوجدان فيكون الاول ايضاً هكذا .

احتج السيد بأن تأثير الشرط هو تعلق الحكم به وليس بمتنع ن يحلفه وبسبب سانه شرط آخر يجرى مجراه ولا يخرجه عن كونه شرطاً لانرى ان قوله تعالى ( و استشهدوا شهيدين من رجالكم ) يسمع من قبول الشاهد الواحد حتى يصم اليه آخر فان معنى الآية يجب قبول شهادة العدل ان يصم اليه عدل آخر فانصام الثاني الى الاول شرط في القبول ثم نعلم بدليل آخر ان يصم يمين المدعى الى الواحد يقوم مقامه ايضاً فبينة بعض الشروط عن بعض اكثر من ان نحصى .

والجواب انه بعد ما قلنا بدلالة الشرط على المفهوم يكون ظاهر لاية الشريعة عدم قبول شهادة العدل الواحد في صورة عدم انصام الآخر اليه وهذا لا يبي قيام دليل آخر اقوى من المفهوم دال على القول بمصفاً ومع انصام شيء آخر كاليمين في المثال فهذا الدليل المعارض معارض للمفهوم مقدم عليه لانه لا مفهوم للشرط اصلاً .

واما القسم الثاني فلا اشكال على ان انتفاء الشرط فيه مستلزم لانتفاء الحكم لالاجل تعليقه عليه بل لانتفاء موضوعه بانتفائه فيقال ح انه لا مفهوم لهذه الشرطية او ان مفهومها السالبة بانتفاء الموضوع وهذا بخلاف الشرطية في القسم الاول فان مفهومها السالبة بانتفاء المحمول فلا حظ المثال

### (٣١) تمارين

كم قسم الشرط المذكور في الكلام ؟

مثل لكل واحد من القسمين بامثلة غير ما ذكرناه؟

ما معنى قولهم للشرط مفهوم ، او مفهوم الشرط حجة ؟

هل هذا الكلام اتفاقى او فيه اختلاف ؟

ما هو البرهان على ان التعليق فى القسم الاول ينتج الانتفاء عند

الانتفاء .

ما هو دليل السيدها وكيف الجواب عنه ؟

هل يدل التعليق فى القسم الثانى على الانتفاء عند الانتفاء ؟

هل يمكن للسيد (ره) دحوى عدم الدلالة فى هذا القسم ايضا ؟



## (٣٢) اصل

بلى  
يقضى  
استاء

١٧٤١

اختلفوا فى ان تعليق الحكم على الصفة هل الحكم عند انتفاءها  
و يعبر عن هذا بان للوصف مبهوماً او بان مفهومه حقيقة هائنة قسوم  
ونماء آخرون و هو الاقرب. لنا انه لودك لكات بالالتزام و هو فاسد  
لانه لاملزمة فى الدخول والامى العرف بين ثبوت الحكم عند صفة  
كوجوب الركاة فى السائمة مثلاً و انتفاءه عند اخرى كعدم وجوبها  
فى المعلوفة .

واحتج الشكنايه لوثبت الحكم مع انتفاء الصفة لعري تعليقه عليها  
عن العائدة وجرى مجرى قولك الانسان الابيض لا يعلم العيوب ولا سود  
اذا نام لم يبصر .  
والجواب المنع عن الملازمة فان العائدة غير محصورة فيما ذكرتموه  
بل هى كثيرة .

مها : شدة الاهتمام ببيان حكم محل الوصف اما احتياج  
السامع الى بيانه كان يكون مالكا للسائمة مثلاً دون غيرها اولدفع توهم  
عدم تناول الحكم <sup>لحل</sup> الوكما فى قوله تعالى : ولا تقتلوا اولادكم خشية

املاق ، فانه لولا التصريح بالحشية ، لا يمكن ان يتوهم جوار القتل معها  
فدل ذكرها على ثبوت التحريم عندها ايضاً.

ومها : وقوع السؤال على محل الوصف دون غيره فيجاب عن  
طبقه واما تمثيلهم في دليلهم بالابيض والاسود فلا سلم ان المقتضى  
لاستحجانه هو عدم انتفاء الحكم فيه عند عدم الوصف و اما هو كونه  
بياناً للواضحات

## (٣٧) تمارين

- |   |     |
|---|-----|
| هل للصفة مفهوم وهل فيه اختلاف ؟                   | ١٩٦ |
| ما هو الدليل على عدم دلالتها على المفهوم ؟        | ١٩٧ |
| بماذا استدل مدعي الدلالة ؟                        | ١٩٨ |
| هل يمكن ذكر الوصف لمرص آخر غير تعليق الحكم عليه ؟ | ١٩٩ |
| مثل لعائدة تعليق الحكم عليه مثالا غير ما ذكر ؟    | ٢٠٠ |

## (٣٣) اصل

الاصح ان التقييد بالعاية يدل على مخالفة ما بعدها لما قبلها ويعبر عنه بان للعاية مفهوماً او ان مفهوم العاية حجة ، وفقاً لأكثر المحققين و خالف على ذلك المرتضى ره فقال ان تعليق الحكم بعاية مما يدل على ثبوته الى تلك العاية وما بعدها يعلم انعائه او ثبوته بدليل آخر :

لما ان قول الفاعل ضم الى الليل ، معناه آخر وحسب الصوم محيى الليل فهو عرض ثبوت وجوده بعد محيئه ثم يكن الليل آخر أو هو خلاف المدلول وبما رآه اخرى : ظاهر قوله : ضم الى الليل ، ان العاية فيه قيد لهيئة دون المادة فالمعنى ان الايجاب ينتهى بدخول الليل ولازمه ليس عدم وجود الطلب والايجاب بعنه وهو المطلوب .

احتج السيد سحر ماسبق في الاحتجاج على معنى دلالة الوصف حتى انه قال من فرق بين تعليق لحكم بصفة و تعليقه بعاية ليس معه الا الدهوى .

والجواب المنع من مساواته للتعليق بالصفة فان اللزوم هاتاهر  
اذ لا ينفع تصور الوجوب المقيد بكون آخره الليل مثلا عن عدمه في  
الليل ، بعلافة هناك ، والتحقيق مما ذكره بعض الافاضل من انه اقوى دلالة  
من التعليق بالشرط ولهذا قال بدلالته كل من قال بدلالة الشرط و بعض  
من لم يقل بها ايضا .

### (٣٣) تمارين

- هل للعاية مفهوم ، وهل فيه اختلاف بين الاصحاب ؟
- ما هو الدليل على صحة مفهوم العاية ؟
- مثل للمورد مثلا عبر المذكور ؟
- ما هو الفارق بين كون العاية في المثال قيذا للهيئة او للمادة ؟
- ما هو دليل السيد وكيف الجواب عنه ؟

## المطلب الخامس

### فى العموم والخصوص

وفيه فصول ، الاول فى الكلام على القاط العموم

### (٣٤) اصل

لعموم فى الاصطلاح عبارة عن شمول اللفظ لمصاديق مفهوم واحد واحاطته بها ، فالعام هو اللفظ الشامل المحيط بالمصاديق .  
ثم ان الحق ان للعموم فى لغة العرب صبغة تحصى ، و هو اختيار جمهور المحققين ، وقد يعنى : ان كلما يدعى من ذلك فهو مشترك لفظى بين الخصوصى والعموم .

لما ان السيد اذ قال لعبده لا تنسب أحداً فهم من اللفظ العموم هراً حتى لو نسب واحداً عدم حالاً ، و التاخر دليل الحقيقة ، فالمكرة فى سياق السى للعموم لا غير حقيقة وهو لمطلوب ، و نظيرها لفظة كل ، و الجمع المطلق باللام ، و نحوهما .

ثم انه لا يصير بالمختار كثرة استعمال العام في الخصوص بحيث  
 قد اشتهر في الالسن عام الا وقد حصص ، فانك ستعرف ان لا تقرب عندما  
 ان تخصص العام لا يجعله محاراً ، فلا تصرفه كثرة موارده ، و اما على  
 لمشهور من كون العام المحصص محاراً ، يكون المورد بطير استعمال  
 الامر في الدب ، والهي في لكرهة من المجارات الشائعة ، وهو ايضا  
 لا يبا في حمل اللعل على معناه الحقيقي عد عدم القرينة

### (٣٣) تمارين

ما هو معنى العموم ومعنى لعام ؟

هل وصع في لغة العرب ، او في سائر اللغات الفاط للعموم خاصة ؟

ما هو الدليل على وجود الفاط كذلك ؟

هل تصرف كثرة استعمال العام في الخاص ظهوره في معناه الحقيقي

عند علم القرينة ؟ .

## (٣٥) اصل

من اللفظ للعموم ما يكون حامداً ، بطير ما ، ومن ، ومتى ، وحيث  
كفوله تعالى : ( لله ما في السموات وما في الأرض ) وقوله : ( يسبح لله  
من في السموات والأرض ) وقولك متى جائت يريد فأكرمه وقوله تعالى  
( وحيثما كنتم فولو وجوهكم شطره ) فإنها بمعنى كل شيء ، وكل شخص  
وكل زمان وكل مكان .

ومنها : ما يكون مركباً فالجره الذي يدل على نفس المفهوم  
يسمى مادة اللفظ والذي يدل على الشمول يسمى أداة العموم .  
ففي قولك كل رجل ولعلماء ولأرجل في الدار ، تكون كلمة رجل  
وعالم هي المواد ، وكلمة كل وهيئة الجمع ، وقوع الكرة في مبانى  
لنقى هي أدواء العموم .

## (٣٥) تمارين

مثل لافاظ ، العموم الجامدة بمثلة غير مذكورة  
ما هي مواد لفاظ العموم ، وما هي أدواتها ؟  
مثل لأداة العموم مثالا غير المذكورات .

## (٣٦) أصل

للعام عند ان هذا الفن قسام كثيرة (١).

سما العام الدلى ، و هو اللفظ نبال على شمول الافراد بسحو  
البذل كقولك : اكرمى رجل شئت ، سافر اى يوم اردت ، فكلمة اى

(١) لا يحمى عليك ان العارق بين القسم لاول من العام و القسم

الذى بعده امر رجع الى وضعهما ، فكلمة اى مع تركيبها الحاص  
فى الكلام وادة العموم مع مدحولها تحتلص فى الدلالة ، واما لفرق  
بين لقسم الثانى و ثالث فلطاهر انه راجع الى قصد القاتل واقامته القريبة  
على مراده . والافس اللطيل فى لعامين واحد ، كما يعلم ذلك من تنوع  
المورد ، ثم لا يحمى عليك ان العام الافرادى ليس قسما مقابلا للاقسام  
قله بل عده قسما مستقلا لىان حال ما يقابله اى العام الارسمى ، وفى  
الحقيقة هذا انقسام آخر لنفس العام ، فهو يقسم بقسام الى اقسام ثلاثة  
وبانقسام آخر الى قسمين (ش)



وما يؤدي معها من دواة العموم البدلى .

ومنها : العام لاستيعابى ، وهو اللفظ الشامل للمصاديق دفعة واحدة وسحو الاستعراق ، مع لحاظ ترتب الحكم فى الكلام على كل فرد فرد من الافراد بالاستقلال ، فهما احكام مستقلة بعدد الافراد ، ولكل حكم اطاعة وعصيان مستقلان ، كقوله اكرم كل عالم .

ومنها : لعام لمجموعى وهو اللفظ لشملى للمصاديق سحو الاستعراق مع لحاظ ترتب حكم واحد على جميع الافراد ، كقوله اكرم هؤلاء الجماعة اذ قصد وحدة الحكم ، فاكرم الجمع طاعة واحدة وترك البص او لكل عصيان واحد .

ومنها العام الافرادى ، وهو اللفظ الذى يكون شموله و سريته بحسب الافراد كالمثلة المتقدمة

ومنها العام الارمابى وهو اللفظ الذى يكون شموله بلحاظ الارمة كما دا ورد يجب الصديق ابدا وتحرم الحمر دائما ، ومثلهما اذ لم يقيد الكلام بالتأيد لكنه فهم من الاطلاق ، وعلى اى حال يقال ان للكلام عموماً ارمابياً .

### (٣٦) تمارين

مثل للعام البدلى مثالا آخر .

بما دايتمار العام البدلى عن الاستيعابى ؟

هل تجد لفظا موضوعا للعام لاستيعابى خاصة او للمجموعى خاصة ؟

ان لم يفرق لفظا فماذا يفرق ؟

ماهى الفاظ العموم الارمابى . وهل يستمد من دون لفظ ؟

## (٢٧) أصل

الجمع المعروف بالأداة يفيد العموم حيث لا عهد ، نحو اكرم  
المتقين واحب الأبرار : ولا يعرف في ذلك محال من الأصحاب : وما  
المعرد المعروف بلام الجنس فذهب جمع من الناس الى انه يفيد العموم ،  
وقال يقوم بعدم افادته و هو الأقرب .

لما عدم تدور العموم منه الى الفهم وانه لوعم لعار الاستثناء  
منه مطرداً وهو مسقط قطعاً لعدم صحة رأيت الرجل اعدولهم وصحة  
رأيت الرجال اعدولهم وما قد يتفق من توصيفه بالجمع كقولهم  
أهلك الناس الدرهم البص و الديار الصغر ، وصحة الاستثناء منه  
كقوله تعالى . ( ان الانسان لفي حسر لا لدين آمو ) ، لاساقى ما  
ادعيابه لأن دخول لام الاستعراق التقي بمعنى الكل عليه احياً و  
افادته للعموم بذلك لامجال لانكاره والكلام اسما هو في المعرد المعروف  
بلام الجنس وانه لا يفيد العموم بحيث لو استعمل في غيره كان مجازاً  
على جنس العموم .

فائدة مهمة : حيث علمت ان العرض من معنى دلالة المعرد المعروف

على العموم هو كونه ليس على حد الصغ الموصوعة لذلك لا عدم افادته اياه مطلقا فاعلم ان القرينة الحالية قائمة في الاحكام الشرعية عالياً على ارادة العموم منه حيث لا عهد خارجي كما في قوله تعالى : ( واحل الله البيع وحرم الربوا ) وقوله <sup>القرينة</sup> : اذا كان الماء قد ذكر لم يسجسه شيء ونظائره .

ووجه قيام قرينة على ذلك ان الاحكام لشرعية امّا تجري على الكلّيات باعتبار وجودها وح امانا ان يراد الوجود الحاصل بجميع الافراد او ببعض غير معين لكن ارادة البعض ينافي الحكمة اذ لا معنى لتحليل بيع من البيوع ، وتحريم فرد من الربوا ، وعدم تحس مقدار الكرم من بعض الماء ، فتعين في هذا كنه ارادة الجميع وهو معنى العموم ولتسم هذه قرينة الحكمة واليها اشار المحقق في هذا المسبحث وقال اذا صدر ذلك من حكيم ولم يكن ثم معهود فان ذلك قرينة حالية تدل على الاستمرار .

### (٣٧) تمارين

- ما هو معاد الجمع المعروف باللام ؟
- ما هو الموصوع له المفرد المعروف باللام ، وهل فيه خلاف ؟
- ما هو الدليل على عدم دلالة على العموم ؟
- متى يدل المفرد المعروف باللام على العموم ؟
- ما هي القرينة اللفظية على عموم المفرد المعروف ؟
- ما هي القرينة الحالية على عموم ، ولم تسمى قرينة الحكمة ؟

## (٣٨) اصل

أكثر العلماء على أن الجمع المذكر لا يعيد العموم وصفاً بل يحمل على أقل مراتب<sup>١</sup> وذهب بعضهم إلى إعادته ذلك بالطرائق<sup>٢</sup> الحكيمة والأصح الأول .

لما : القاطع بأن كلَّ حال مثلاً بين المجموع في صلوحها لكل عدد بدلاً كرحل بين الأحاد في صلوحه لكل واحد فكما أن رجلاً ليس للعموم فيما يتناوله من الأحاد كذلك رجال ليس للعموم فيما يتناوله من مراتب الجمع نعم أقل المرتب حاجة الدخول قطعاً فعلم كونها مراده ونفى ما سواها على حكم الشك .

حجة القائل بالأعادة ، أن هذه اللفظة إذ دلت على القلة والكثرة وصدرت من حكيم فلو رادَّ القلة لبيها وحيث لا قرينة وحب حمله على الكل .

والجواب : أن اللفظ لما كان موضوعاً للمجمع المشترك بين العموم والخصوص كان عند الإطلاق مجعلاً محتملاً لا مريئاً كسائر

الالفاظ الموضوعية للمعاني المشتركة ، الا ان اقل مراتب الخصوص  
اعتبار القطع بآرائه يصير متيقناً وببني ما عداه مشكوكاً فيه الى ان يدل  
دليل على آرائه ولا يجد في هذا معاملة للحكمة بوجه .

قاعدة : <sup>(١)</sup> اقل مراتب صيغة الجمع ثلاثة على الاصح و اما اطلاقها  
وارادة الاثنين منها احباً بكفوله تعالى : فان كان له اخوة فلامه السدس  
(النساء ١١) اي ان كان للبعث ، لدى لا ولد له و ورثه ابواه ، اخوان فما  
راد تنزلت حصص الام من ثلث الى السدس ، وقد وردت اخبار على كون  
المراد مالاخوة هنا اثنين واكثر ، وقوله تعالى . اسامعكم مستمعون ،  
خطاباً لموسى و هرون ، فاطلق صميم الجمع على الاثنين فهو مجز  
بالعناية كما سيجيء ، ولا ينافي ما ادعياه .

### (٣٨) تمارين

ما هو الجمع السكّر وماذا يقيد وصفا ؟  
مثل له بامثلة غير مذكور .

كيف الاستدلال على عدم دلالة على العموم ؟

ما هو دليل القائل بدلالة على العموم ، وكيف الجواب عنه ؟

## (٣٩) اصل

ما وصع لخطاب المشافه نحو يا ايها الناس اتقوا ربكم ويا ايها  
الذين آمنوا اقيموا للصلاة نعم بضميه من عاب عن مجلس الخطاب و  
من عاب عن رماه ويشت الحكم لهم بذلك الخطاب واليه دهمعة من  
الاصحاب .

ولاشكال <sup>في محض</sup> باب خطاب العائب والمعدوم فلا يقال لهم:  
يا ايها الناس و نحوه ، بل حيث لا يقع الصبي والمحمول موردين للخطاب  
الشرعي مع تصديهما بالوجود و الا ساية فهما ولي بالامتناع ، غير  
وارد فان الظاهر ان هذه الخطائب لم تستعمل الا في الخطاب الانشائي  
وهو انشاء لخطاب لغرض ديني توجه اليه المكلف وعمل بمقتضاه مع  
حصول شرائط التكليف والخطاب فعلى بالنسبة الى الموحودين الحاضرين  
وانشائي بالنسبة الى الغائبين او المعدومين وبطبر الخطاب بعينه الحكم  
المستفاد من الكلام كوجوب التقوى و لصلاة فانه ايضاً انشائي بالنسبة  
الى بعض وفعل بالنسبة الى آخرين .

لنا أولاً قيام الدليل القطعي على كون القرآن العظيم مرثى إلى جميع الناس ورحمة عليهم لى يوم القيمة فسنه الينا كنسته الى الموجودين فى زمان نزوله فى احاده و اشائه وحكمه وقصائه وجميع مذهبهم ومداينه قال تعالى : « هذا بلع للناس وليدروا به - ابراهيم - ٥٢ »  
وقل : « واوحى لى هذا القرآن لايذكركم به ومن مع - الانعام - ١٩٩ » .

وثانياً رجاء لائمة عليهم السلام اصحابهم الى القرآن ، احاديثه وحطاياته لاستفادة الحكم منه والعمل به مع ن صحاب لائمة عليهم السلام كانوا متأخرين عن عصر سرول لقرآن و ليس فى تلك الاحار ما يظهر منه كون الرجوع لتحصيل حكم السابقين ثم تسريته الى انفسهم بعادة لاشتراك .

وثالثاً ن العلماء لم ير الو يحضون على هل الاعصار ممن بعد الصحابة فى المسائل الشرعية بالاناب والاحار المسئلة عن لى ﷺ وذلك اجماع منهم على عموم الخطاب لغير من كان فى مجلس الخطاب .

والمعجب من صاحب لمعالم (ره) كيف تخص حصانات القرآن

بالاحصين لما عيى له من لى الاعظم لمعمل حاسباً

كبيراً من كتاب الله تعالى النازل لهداية جميع الخلق فى جميع الائمة بعدة مخصوصين ولعمرى ان هذا عظم لاحت هذا الكتاب قد صدر منه (ره) عصية عن لتدبر فيه مع ان قوله تعالى « أولاً يتدبرون القرآن ليس حظاً الى الناس حتى لا يشطه باعتقده ، وأعجب منه سبب ذلك الى جميع الامامية واكثر اهل الخلاف وهو على مذهب الصحة غير قابل للقول .

## (٣٩) تمارين

هل يعقل شمول الحطاب للعائب عن مجلس التعاطب او للمعدوم؟

هل يحور حطاب الصبي والمجنون بوضع التكليف عليهما؟

هل يعقل جعل التكليف للعائب والمعدوم؟

مامعنى الحطاب الاشائى والحطاب الععلى؟

مامعنى الحكم لاشائى والحكم لفعلى؟

هل يمكن ان يكون حكم واحد مشائى وفعلى؟

ماهو الرهاذ عنى ان حطبات الكتاب قسم للعائيب والمعدومين؟

ثبت آية تدل على العموم غير مذكورناه؟

هل عندك دليل من السنة <sup>عليه</sup> عموم الحطابات؟

هل قام اجماع على عموم لحطانات : وهل هو حجة فى لمورد؟

كيف يجرى صاحب المعالم حكاه الحطانات الى غير المعاطيب



## الفصل الثاني

في حملة من مباحث التخصيص

### (٣٠) أصل

التخصيص هو اخراج بعض ما يشمله الدليل العام من تحته  
بدليل آخر أقوى منه والدليل المحرّج منه عام ، والدليل المحرّج خاص  
ومخصص .

و المخصص انقسامات :

الاول : انقسامه الى المنصل و المنفصل ، فالاول كالاستثناء و  
الشرط والندل والوصف والغاية ، كما اذا قل المولى : اكرم العلماء  
الاصفهم : او قال اكرمهم ان كانوا متعينين ، او قال : اكرم العلماء عدولهم  
او قال اكرم العلماء ، لا يبرار ، او قال اكرمهم لى ان يكبروا على الدنيا .  
و ثنى : كما اذا قال : اصعب الفقراء ثم قال : بعد مدة لاتصف  
شاربى الخمر منهم .

الثاني : انقسامه الى المحصن اللغوى و اللبى ، فالاول ما كان  
 لغوياً كالامثلة السابقة ، والثاني : ما كان من قبيل المسمى ولاقلب لغوياً  
 له فكانه لب لاقتصر له ، كما اذ قام الاجماع وحكم العقل بعدم وجوب  
 كرام الفاسق فيكون محصناً لبياً لقول المولى اكرم العلماء  
 الثالث : انقسامه الى المسين والمحصن ، فالاول كالا مثله السابقة  
 والثاني كما دافل . اكرم العلماء ولا تكرم فاسقهم ، ولم يعلم ان الفاسق  
 من هو المرتكب للمعصية مطلقاً او لمرتكب لحصوص كبيرة؟

## (٢٠) تمارين

- ماهو التحصن ، وماهو المحصن ، وكم قسماله؟  
 مثل لكل واحد من اقسام المحصن المتصل مثالا غير المذكور ؟  
 مثل للمحصن اللبى مثالا غير ماد كرمه .  
 مثل للمحصن المحمل مثالا غير المذكور .

## (٢١) اصل

احتمل القوم في منتهى التخصيص الى كم هو ، فذهب بعضهم الى جوارحه حتى يبقى واحد و ثمان وذهب لاكثر الى انه لا بد من بقائه جمع بقرب من مدلول العام ، وهو الأقرب .

لما انقطع بقبح قول القائل : أكلت كل دابة في السنان ، ثم يستثنى ثمر الشجرت واحداً بعد واحد حتى يبقى شيء قليل ، وقوبله . بعث كل كتاب في مكنتي ثم سئني كذا كتاباً حتى يبقى واحد و اثنان : وليس كذلك لو استثنى مقداراً قليلاً ، هد هي لاستثنا آت الكبيره واما لو استثنى عموماً واحداً و كان فرداً أكثر مما بقي تحب المستثنى منه ، فلاقبح في ذلك . كما اردنا ان لانصاحب العلماء الاعدو لهم ، او تصديق على الفقراء لاعبي مساقهم وحرصنا ان لمخرج في المثالب اكثر من الباقي

## (٢١) تمارين

الى كم مقداراً يحوز التخصيص والاحراج من العام ؟

ماہو الدلیل علی قبح استثناء الاکثر ؟

هل يفرق في استثناء الاكثر بين مواردہ ؟

اصرب مثلاً لاستثناء الاكثر غير الجائز ولا استثناء الاكثر الجائز ؟

## (٢٢) اصل

إذا حص العام وأريد به السامى ، فهل يكون الوالباق مطلقا ، أو حقيقة مطلقا ، وفيه تفصيل بين المحصص المتصل والمفصل ، أو تفصيل بين اقسام الاستعمال ، ففى بعضها حقيقة وفى بعضها مخارا ؟ وجوه : اقربها الاخير .

بيد ذلك ان ارادة الحاص من العام ، على فسيين : احدهما الحصيص بالوصف والاستثناء والشرط والمدة ونحوها ، كما اذا ورد اكرم كل رجل عادل ، او اكرم العلماء غير فساقهم ، او الا فساقهم ، او اكرمهم ان كانوا عدولا ، او الى ان يفسقوا .

والحق ان لعام فى الجميع ليس بمخار ولم يستعمل فى غير معناه فان متعلق الحكم فى المثال الاول مثلا امور ثلاثة : الكل والرجل و العادل ، اما كلمة كل هى موضوعة لاستعراق المدحول ايا ما كان وما الرجل فى موضوعة لطبيعة ، واما العادل فهى لبيان الوصف ، فكل لفظة من الكلام قد استعملت فى معانها الحقيقية بحوتعدد الدال والمدلول

الا انه قد استفيد من المجموع كون موضوع الحكم امراً محدوداً ، و هذا لا يجعل الكلمة مجاراً ونظيره باقى الامثلة المذكورة .

الثانى : استعمال لفظ العام فى الخاص بخصوصه ، كما اذا اريد منه فرد واحد ادعاءً او تشبيهاً له بالجميع ، <sup>بمعنى</sup> كما كانه جميع الافراد .

ومذا لا شكال فى كونه مجاراً ، اما فى لاساد ، او فى الكلمة كما اذا قلت : ريد جميع الناس ، وعمر <sup>كل</sup> العلماء ، ونظيره قولك كرم العلماء العدول ، با استعمال العلماء فى خصوص عدولهم وجعل كلمة العدول قرينة على المراد بسحو وحدة الدال وتعدد المدلول ، و مثله استعمال العموم فى عدة كثيرين تقرب من المدلول الحقيقى بسحو الاستعارة .

هذا كله فى المحصص المنصل ، واما المنفصل كما اذا وردا كرم العلماء ، ثم ورد منفصلاً لا كرم فاسق العلماء ، فعدم دلالة الدليل المنفصل على مجارية العام اولى ، بل العام متعمل فى معناه والمحصص كاشف عن عدم تعلق ميل الامر و ارادته الحدية باكرامهم وورد التحصيل بالاستعمال عام و الارادة الحدية خاصة ، والمحصص كاشف عن تخصص الارادة و تصبىق دائرتها لاعم مجار فى اللفظ

وحاصل هذا النوع من العام والخاص انه قد يقصد الامر اعطاء حكم كلى وانشاء قنوى عام ، فيستعمل لفظ العموم فى معناه الحقيقى و يرتب الحكم على جميع الافراد ، الا انه قاصد لاجراخ العصب و بيسان حكمه للمكلف فيما يأتى ، فيكون حكم العام بالسعة الى المراد ، حكماً فعلياً مسجراً اصادراً عن ارادة جدية مسة عن مصلحة فى المتعلق وبالنسبة الى البعض المخرج حكماً انشائياً غير على صادراً عن مصلحة فى

نفس الاشارة كنهياً للعبد لا مثال او تقييد ونحوها فاين المجاز في اللفظ ؟

## (٢٢) تمارين

- هل العام المخصص مجاز في الدقي او غير مجاز وفيه تفصيل ؟
- في اي اقسام التخصيص بالمتصل لا يكون استعمال العام مجازاً ؟
- في اي قسم منه يكون استعماله في الحاص مجازاً ؟
- هل العام مجاز في صورة التخصيص بالمتصل ؟
- ماهو اثر التخصيص بالمتصل في لفظ العام ؟
- ماهو اثره في المراد بالعام .
- هل يمكن استعادة حكمين محليين من عام واحد ؟
- ماهو الفارق بين دينك الحكمين

## (٢٣) اصل

لا قرب عندما ان تخصيص العام لا يحرجه عن المحبة في غير محل لتخصيص ان لم يكن المحصص محملاً ، و من الناس انكر محبة وليس بشيء .

ل . الفصح بان السيد اد قال لعمري . كل من دخل داري فاكرمه ، ثم قل في الحال ومع الانفصال : لانكرم ربدأ وعمروا فتركوا كرم غير من استثناء عد في المرف عاصياً ودمه العقلاء وذلك دليل الظهور في الدافى والمحبة فيه .

ثم ان المحالف في لمثلة لادليل له لا توهم صبروره العام مجازاً بالتخصيص و هو فاسد اولاً لما عرفت من عدم كون التخصيص سبباً لمجارية لعام مطلقاً متصلاً كان او منفصلاً وثانياً على فرض التسليم لا يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي مع القرينة محملاً بل هو ايضاً من لطواهر لدى العقلاء وحجة عندهم فادورد اكرم العلماء العذول وفرض استعمال كلمة العلماء في خصوص العذول مجازاً يجعل كلمة



العدول فريضة <sup>عليه</sup> كان النعط من الطواهر دون المحملات .

### (٢٣) تمارين

هل تخصيص العام يسقطه عن الحجية وما تبقى تحته من لافرد؟

هل لمسئلة خلافية ، وما دايستدل مدعى سقوطه عن الحجية ؟

كيف الجواب عن ذلك الاستدلال ؟

## (٤٤) اصل

هل يجوز لمن يريد استنباط الحكم الشرعى من الأدلة ، التمسك بعمومات الكتاب والسنة ، قبل المحصن عن المحصن ام لا ؟ فيه تفصيل واختلاف .

والصواب في المسئلة ان يقال : ان الكلام لا يحتص بالعام بل يشمل جميع ماله صراحة او ظهور من ادلة الاحكام فيقع الكلام في لزوم المحصن <sup>او</sup> التمسك بها من جهة احتدال وجود معارض اقوى او مخصص او مقيد او حاكم ومفسر او قربة صارفة او معيبة .

فتقول لا اشكال في لزوم المحصن للمجتهد عن كل ما يحالف الدليل الذى بيده وهذا وان لم يكن امراً معمولاً به عند العقلاء في محاوراتهم العرفية بل ولا <sup>من</sup> اصحاب الائمة فيما كانوا يسمعون به و يتلقونه عنهم (ع) الا ان طول الزمان و مرور الالهام و حصول التشتت في الاحبار الصادرة عنهم (ع) و انفصال العام عن محصنه و المطلق عن مقيده والظاهر عن صارفه والمفسر عن كلام يفسره والدليل عن دليل يعارضه (كل ذلك اما للتقية او لعدم كون البيان محل الحاجة ) او حسب

وقوع الأدلة في معرض وجود مر حم السد و معارض الدلالة فلم على  
لمستط الفحص عن المسامى ادلعه قد حوى عليه المراحم لمسع عن  
الاستدلال و لاستساط في جملة ما لم يره من الأدلة فلا يصح له الاعتماد  
على اسند بمحرد صحته والدلالة بمحرد ظهورها.

هد في اصل لزوم الفحص واما مقداره فالظاهر انه لا يحور الانكل  
على الدليل ما لم يحصل من الفحص الاطمئان بعدم المسامى و لا يشترط  
تقطع بالعدم لكونه امرأ حرجياً وعسراً مضيأ وقد قبل تعالى : وما جعل  
هيككم في الدين من حرج : ولا يريد بكم العسر

## (٢٢) تمارين

- هل طواهر لكتاب والسنة حجة لمن ار دالتمسك بها ؟
- هل حجبتها مطلقاً او هي مقيدة بشرط او شروط ؟
- هل الامر في المحاورات العقلية ايضاً كذلك ؟
- لماذا صدر الفحص عن المسامى شرطاً في مذكر الاحكام ؟
- هل المعارض قسم واحد او هو انواع مختلفة ؟
- كم هو مقدار الفحص وما هو الملاذ فيه ؟

## الفصل الثالث

فما يتعلق بالمحصى

### (٢٥) اصل

ذا تعقب المحصى من غير ما كان استجملا او غيرها (١) كان  
لاحير محصوفاً قطعاً وهو يحصى معه الناقص او يحصى هو به قولان :  
وقد جرت عادتهم في فرض الخلاف و الاحتجاج في تعقب الاشياء لا  
ان الحال في غيره كحاله .

وقول : ذهب قوم الى ان الاشياء المتعقب للجمل المتعطفة  
طاهر في رجوعه الى الجمع و قل آخرون : به طاهر في العود

(١) ولأول . كما دا ورد كرم لعلماء و صف الفقراء و علم  
الجهال الاصفاهم . و ثانياً : كما د وردا كرم لفقراء والايتام والعرب  
الاصافهم (ش)

لى الأخيرة فقط

والذى بقوى في نفسى ان القطع محتمل لكل من الامرين ولا يتعين  
 لاحدهما الا بالقربة هي الامرين اريد من الاستثناء كان استعماله فيه حقيقة  
 واحتيج في فهم المراد الى لقربة كما في التخصيص بالمدل والشرط و  
 عبرهما فادان المولى اكرم العلماء واصف لغرض الامس قهم ، او  
 قل : عدولهم ، او ان كانوا عدولا فكمنه ، الاموصوعة لاحرج ماعده  
 عم قفلهما ولا فرق بين احراج العناق عن بقراء فقط و احراجهم عن  
 كلا العاميين وكذا لا فرق بين كون لعدول مدالمن عدم وحد وعاميين و  
 لا بين كون لشرط قدماً لفعل واحد او معين .

ويشج هذا لبيان كون الحمله الأخيرة معلومة لتخصيص و كون  
 عبرها محملاً لا عبر معلوم المراد لكونه محملاً بما يحتمل قريسته و دلث  
 سبب للاجمال .

ثم ان هذا كله فيما لم يكن في الكلام قربة دله على رجوع الى  
 الأخيرة فقط نحو اكرم العلماء و در لاس لا انجهل او الى الاولى  
 فقط نحو لاتصاحب العلماء واحتجب الفجار الا العدول منهم او الى  
 الجميع نحو يجب لجهاد على الرجال ، و لحيات على النساء عدا  
 الصبيان والمحيين منهم و كل دلث خارج عن محل الرابع

## (٢٥) تمارين

كم قسما المخصص المتعقب لعمومات المتعددة ؟

هل يخصص به الأخير منها اوجميعها ؟

كيف يستعمل المخصص الواحد في تخصيص <sup>متعددة</sup> عمومات ؟

هل يبقى عبر الأخير حجة لوقلنا بنحويص الأخير فقط ؟

هل يصح القول بنحويص عبر الأخير فقط بلافريية اومعني ؟

## (٢٦) اصل

ذهب جمع من الناس الى ان العام اذا تعقه ضمير يرجع الى بعض ما يتناوله كان ذلك تخصيصاً له وحكى عن جماعة انكاره وبقاء العام على عمومته وتوقف في ذلك آخرون وله أمثلة .

منها : قوله تعالى : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثم قال ويعلنن احق بردهن والضمير في بردهن للرجعيات فعلى الاول يحتص الحكم بالتربص بالرجعيات وعلى الثاني لا يحتص بل ينفى على عمومته للرجعيات والدائات ، وعلى الثالث يتوقف ، والاقرب القول الثاني .

لنا على ذلك انه وان كان في كل من التخصيص وعلوه ارتكاب لخلاف الاصل ( اما الاول فانه مخالف لاصالة العموم واما الثاني فلان تخصيص الضمير مع بقاء المرجع على عمومته يجعله مجازاً لان الضمير وضع ليطابق مرجعه فادخاله لم يكن جارياً على مقتضى لوصع وكان مسلوفاً به سبيل الاستخدام فان من انواعه ان يراد بلفظ

معناه الحقيقي وتصديره معناه المجازي وما نحن فيه منه إذ قد فرض إرادة العموم من المطلقات وهو مقتضى ظاهره وأريد من ضميره المعنى المختلف لظاهرة اعنى الرجحيات .

لكننا نقول ان للارم ح حفظ ظهور العام و ارتكاب المحار في الصبر فان الشك في حاسب لعام في المراد و في حاسب الصبر في كيفية الاستعمال .

سأته : انه لا شكل في كون المراد من الصبر معلوماً وانه قد اريد منه الرجحيات الا انه قد وقع الشك في كيفية الارادة و انه هل اريد منه ذلك معجو الحقيقة او لمحار و لا اصل عقلائي في المقام بان يدعى انهم سد الشك في كيفية الاستعمال بسود على كونه معجو الحقيقة و هذا بخلاف العام فان الشك فيه في المراد وانه هل اريد منه المعنى الحقيقي العام ، او المعاني الحاصي ؟ والاصل لمعنائي فيه ثبوت وهو حمل اللفظ على مقتضى ظاهره .

ر  
يعين  
احدها

وهذا هو المراد مما نسب الى الشيخ ره حيث قال : ان اللفظ عام فيجب اجره على عمومته ما لم يدل على تخصيصه دليل ومجرد اختصاص الصبر العائد في الظاهر اليه لا يصلح لذلك لان كلاهما لفظ مستقل برأيه فلا يلزم من خروج أحدهما عن ظاهره و صيرورته محذراً خروج لآخر و صيرورته كذلك انتهى

## (٢٦) تمارين

مثل لاصل المسئلة مثلاً غير ما ذكرناه .

كيف صار المورد من قبيل دور الامرين لمحذوريين ؟



ما هو معنى الاستخدام وكم قسمه هو ؟

ما هو الفارق هابيس الشك في العام والشك في الضمير ؟

ما هو الاصل العقلائي في الالفاظ واشك في المراد منها ؟

ما هو الاصل اذا علم المراد منها وشك في كيفية الاستعمال ؟

ما هي نتيجة لمبحث بلسه الى استمداد وحب التربص للامات ؟

## (٤٧) أصل

لا ريب في جوار تخصيص العام بالمفهوم الموافق كما اذا ورد  
راحم العلماء بركبتك و ورد لا تسلم على فساق العلماء و في جواره  
بما هو حجة من المفاهيم المخالفة خلاف كما اذا ورد الماء كله طاهر  
لا ينجسه شيء وورد الماء اذا بلغ قدر كره لا ينجسه شيء والاكترون على  
جواره وهو الاقوى .

لما ان المفهوم دليل شرعي عارض مثله و في العمل به جمع بين  
الدليلين فيجب .

احتج المخالف بان الحاص اما يقدم على العام لكون دلالة على  
ما تحته اقوى من دلالة العام على خصوص ذلك الحاص و ارجحية الاقوى  
طاهرة و ليس الامر ههنا كذلك فان المنطوق اقوى دلالة من المفهوم  
و ان كان المفهوم خاصاً فلا يصلح لمعارضته و لا يجب حملها عليه .

و الجواب منع كون دلالة العام بالنسبة الى خصوص الخاص  
اقوى من دلالة المفهوم المخالف مطلقا بل التحقيق ان اغلب صور المفهوم

التي هي حجة او كلها لا يفصر في القوة عن دلالة العام على خصوصيات  
الأفراد سيما بعد شيوخ تخصيص العمومات فلاحظ تعارض عموم قوله  
تعالى : هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً مع مفهوم الغاية كقوله :  
يحل العسير لى ان يعلى ومفهوم الوصف كقوله العسير غير المعلى حلال  
ونهو ذلك .

## (٢٧) تمارين

مثل لتخصيص العام بالمفهوم الموافق و المحالف مثلاً غير  
ما ذكرنا ؟

هل يجوز تخصيص العام بالمفهوم مطلقاً او مع تفصيل ؟

ما هو الدليل على جوار تخصيصه بالمحالف ؟

ماذا استدل لمحالف في المسئلة ؟

اي الدالالتين ( دلالة العموم والمفهوم ) قوى ؟

## (٢٨) اصل

لاحلاف في جوار تخصيص الكتب بالحر المتواتر ، و وجهه طاهر ، و اما تخصيصه بحر الواحد كتخصيص عموم الموصول في قوله تعالى : ( و لهي اربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد ) بما ورد صحيحا من انهن لا يرثن من العار شتا فالقرب جواره ايضا ، وحكى المحقق عن جماعة انكاره .

ل : انهما دلائل تعرضا في نأدي لطر فاعمالهما ولو يوجد اولي ، ولا ريب ان ذلك لا يحصل الامع العمل بالخاص ، اذ لو عمل بالعم لبطل الحاص وثني بالمره .

احتجوا للمع بوجهين . احدهما : ان الكتاب قطعي و خبر لواحد ظني و الطي لا يعارض القطعي بلعي بالمره . و الثاني : انه لو جار التخصيص به لبحار السح ايضا والتالي باطل اتفاقا فالمقدم مثله ، بيان الملازمة . ان السخ نوع من لتخصيص فانه تخصيص في الارمان و التخصيص المطلق اعلم منه فهو جار التخصيص بخبر الواحد

لكانت العلة اولوية تخصيص العام على اعماء الخاص و هو قائم  
في النسخ .

والجواب : عن الاول ان التخصيص وقع في الدلالة لانه دفع  
للدلالة في بعض لموارد وهي طسوة وان كان ليس قطعياً فم يلزم ترك القطعي  
بالطى بن هو ترك لطى بالطى وعن الثاني ان الاحماع الذي ادهينموه  
هو الفارق بين لسخ والتخصيص. عني ن دعوى لاتفاق على بطلان  
لسخ بالحر صبيعة بل فيه تفصيل مذكور في محله .

### (٢٨) تمارين

هل يجوز تخصيص الكتاب بحر الواحد ؟

مثل لذلك مثلاً عبر ما ذكرنا .

ما هو لدليل على حور التخصيص ؟

بماذا استدلل لقائلون بعدم حور تخصيص لكتاب بحر الواحد ؟

ما هو المراد بكون الكتاب وحر الواحد حد فطعبي او طعبي ؟

ما هو الفارق بين لتخصيص والنسخ ؟

هل يجوز نسخ الكتاب بحر الواحد ؟

## خاتمة

### في بناء العام على الخاص

دا ورد عام وخاص مسافير لطاهر ، فما ان يعلم ناريهما اولاً ،  
والاول اما ان يكون مقربين ويكون العام مقدم على الخاص او يكون  
الخاص مقدماً على العام ، فالاسما اربعة  
الاول : ان يعلم لافرد ، كما د ورد في خبر واحد اكرم بعنا  
ولا تكرم فساقيهم .

الثاني : ان يعلم عام على الخاص كما دا ورد العام عن نبي او  
امام مسافر و الخاص عن عام لاحق وعن معصوم في زمانين ولا فرق بين  
ان يعلم صدوراً قبل وقت العمل بالعام او بعده او يشك في ذلك  
الثالث : ان يتقدم الخاص على العام و ورد العام قبل وقت العمل  
بالخاص او بعده او يشك فيه .

الرابع : ان يجهل تاريخ صدورهما .

و الظاهر ان الحكم في الجميع هو حمل العام على الخاص و جعل الخاص محصفاً للعام و بياناً عقلياً له ولا محذور في ذلك في صورة تقدم الخاص ايضاً فانه ح وان كان متقدماً ذاتاً ومن جهة اصادته حكماً استقلالياً لكنه متأخر بوصف كونه محصفاً و بياناً .

لا يقال : اذا ورد العام ثم ورد الخاص بعد مدة من العمل بالعام فكيف يحمل العام على الخاص مع ان معناه كونه العرف لمخرج غير مراد من اول الامر فيلزم كون الحكم المجمعول في مورد الخاص لغواً و شمول العام له اعراء بالجهل وهو قبيح لا يصدر من الحكمين ولا يلزم هذا الاشكال فيما اذا ورد العام بعد حصول وقت العمل بالخاص فاللزم ح القول بالسح و ان الخاص المتأخر ماسح لحكم العام من حين صدوره لا كاشف عن عدم شمول العام من الاول

و ما نقول لو كان العام والخاص المتساويين في الكتب العزيز وفي كلام لسي الاعظم عليه السلام مع فصل زمان بينهما فلا يرد في حمل المتأخر على كونه نسخاً والمقدم على كونه مسوحاً للاتفاق على كون نسخ الكتاب بالكتاب ممكناً و قد و ان لسي الاعظم ينسخ الحكم السابق بالحكم اللاحق من حيث ان الله ومن معه الا ان العام والخاص كذلك نادر لوقوع في الاحذر السوية بل في الكتب الكريم ايضاً و موارد السح قليلة جداً .

و ما الاحبار الصادرة عن الائمه عليهم السلام بالحكم بالسح فيها مستبعد لان الامام لا يسح حكم الشريعة وليس هو حافطها و ما من الله تعالى وان فرض اصحاب الاممية لذلك وصفاً لا بأس به

فالاولى في الاحبار المتنافية للصادرة عنهم عليهم السلام وكذا فيما باقى  
سها الكتاب العريرو والاحبار السوية القول بكون الللاحق مخصصاً بالاناسحاً  
وان كان وروده بعد العمل واما القول بلزوم الاعراء بالجهل فمدفوع بانه  
بعد ورود الحاص يكشف كون حكم العام حكماً اشائياً صورياً بالمصلحة  
فى نفسه لا فعلياً لصالح فى متعقده وكذا باحير الياد عن وقت الحاجة  
لاجل ماسع من تقيده وسحوه .

مع انه اذا جهل الدريجان ولم يعلم تقدم الدم او الحاص او علم تقدم  
لعام ودار الامر فى الحاص المتأخر بين كونه مخصصاً او ناسحاً او علم  
تقدم الحاص ودار الامر بين كونه مخصصاً او مسوحاً فالكل من موارد  
دوران الامر بين السح والنحصيص والراجع هو الثانى .

ثم انه لا فرق <sup>جميعاً</sup> بين ان يكون كل من العام والحاص  
قطعى السد او طيه او كانا محتجين فاب الملاك فى المقام الدلالة دون  
السند .

## (٢٩) تمارين

ما معنى ساء العام على الحاص ؟

ما هو ملاك التقسيم <sup>الى</sup> الاقسام الاربعه ؟

اذا ورد الحاص بعد العام فهل يفرق فيه بين كون الحاص قبل العمل  
بالعام او بعده ؟

هل المخصص سبب لروال حكم العام من حيث او كاشف عن عدم  
كون المحكم مراداً بالعام اصلاً ؟

هل فى كلام النبى <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ماسح ومنسوخ كالكتاب الكريم ؟



هل يحور مسح الكتاب أو كلام النبي بالحبر الصادر عن الامام  
المعصوم ؟

ماهو المراد بالحكم الانشائي الصوري ؟  
لما ذاعبار التخصيص ارجع من المسح بدور ن الامر بينهما ؟  
لماذا لا يلاحظ الترجيح بالسند في باب العام والخاص ؟

## المطلب السادس

فى المطلق والمقيد والمحمل و المبين

### (٥٠) اصل

المطلق هو اللفظ الدال على معنى له نحو شيوع وسريان، فيشمل اسم الجنس والجمع المنكر و لكثرة ونحو ذلك ويقابله المقيد وهو لدى لاشيوع له معنى الحملة والشيوع ندره يكون بحسب الافراد فيسمى افرادنا ، كما معنى كرم العالم وحشى برجل، فالعالم والرجل مطلقان لوجود شيوع فى معاهما من حيث الافراد ، ولوقيل اكرم العالم لعادى وحشى برجل كريمة كان اللفظان مقيدين .

واخرى يكون بحسب الاحوال فيسمى مطلقاً احواليا ، كما فى اطع اباك واكرم امك ، فالاب والام هما مطلقان بلحاظ شيوع فى معاهما من حيث الحالات ، ولوقيل طمع اباك المؤمن و اكرم امك العجوز كان

اللفظ مفيد .

وثالثة يكون <sup>شع</sup> يجب لارمان ، فيسمى مطلقا <sup>فوق</sup> ارمانا كما في يجب لصديق ويحرم الكتب ، فلفظة يجب ويحرم مطلقتان لوجود لشعوع في معاهدا من حيث الارمان ، ولوقيل بجاعيتك لصديق ما دم مقتدر كان مقيدا

اذا عرفت هذا فنعلم انه اذا ورد مطلق ومقيد ، فاما ان يختلف موضوع الحكمين كالأكرم <sup>ل</sup> اكرم هاشميا وحارس هاشميا علم فلا يحمل احدهما على الآخر بوجه من الوجوه <sup>ب</sup> مقدسو ، <sup>و</sup> ان الخطايا ان المصممان لهما من حدس واحد ، ما كانا امرين وبهين م لا ، كان يكون احدهما امرا والآخر بهيا ، وسواء اتحد موضوعهما ام خلت كاستيعاب واما ان لا يختلف بحر كرم هاشميا و اكرم هاشميا عدما وح فاما ان يتحد موضوعهما او يختلف ، فان اتحد <sup>المكان</sup> فاما ان يكون متساويين ومقيد فهذه اقسام ثلاثة .

الاول : ان يتحد موضوعهما متساويين مثل تطاهر من غيبق رقبه ، و ان تطهرت فاعتق رقبة مؤمنة ، فيحمل لمضيق على المقيد اجماعا ، و يكون المقيد بيانا للمطلق ، لان في ذلك جمع بين الدليلين ، لان العمل بالمقيد ، المزمع له العمل بالمطلق ولا عكس لتعمول المطلق لمصاديق غير المقيد ايضا ، فامتثلنا بالانسان تلك المصاديق مستلزم لتترك المقيد راسا .

معناها

ثاني : ان يتحد موضوعهما متساويين فيعمل بهما معا ، مثلا ان يقول في كدرة الطهارة : لا نعتق المكاتب ولا نعتق المكاتب الكافر ، فلا يجري اعتق المكاتب اصلا .

الثالث : ان يختلف موجهما كما اطلاق الرقة في كفاءة للتطوير و  
تقييدها في كفاءة القتل ، وعندما انه لا يحمل على المقيد ح لعدم المقصود  
له ، ولا فرق ح بين كونهما منسبين او مسبيين او محتجبين .

## (٥٠) آهارين

ما هو المطلق وكم قسمه هو ؟  
مثل لكل قسم من المطلق مثالا غير المذكور .  
ما هو المقيد وكم قسمه هو ؟  
اصرت لكل قسمه مثلا .  
مير في المطلق و المقيد من الموضوعين والموجبين والعكسين .  
ما هو العمل مع اختلاف موضوعيه ؟  
كيف العمل اذا اتحد الموضوعان والموجدان ؟  
كيف الحال فيهما اذا اختلف الموضوعان ؟

## (٥١) اصل

المجسم هو ما لم يتصح دلالة ، ويكون فعلا ولفظ مفردا ومرتبا  
 اما لفعل فحيث لا يقرن به ما يدل على وجه وقوعه كما ذا صلى <sup>عليه وسلم</sup> لئلا  
 صلوة لم يظهر وجهه من حيث الوجود والبدن ، و اما اللفظ المفرد  
 فكالمشترك لثروده بين معانيه ، اما بالاصالة كالمس والقرء و ما بالاعلال  
 كالمختار لثروده بين لغاه و المفعول و ما اللفظ المركب فكقوله  
 تعالى : اوبعوا الذي بيده عقدة النكاح ، لثروده بين الروح وولى الروح  
 و كما فى مرجع الصبر حيث يتقدم امران يتصح لكل واحد ، نحو  
 صرب زيد عمروا فصرفته ، و كالعام المخصص بمجهول كقوله تعالى :  
 حلت لكم بهيمة الانعام الا مبتلى عليكم  
 اذا عرفت هذا فهيهما فوائد :

الاولى : ذهب جماعة الى ان آية السرقة وهى قولى تعالى : و  
 السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما ، محمولة باعتبار اليد فان اليد تقع على  
 العضو بكامله وعلى ابعاضه وان كان لها سماء تحصنها فيقولون عصمت  
 يدي من الماء الى الاشاجع وهى اصول الاصابع والى الريد وهو موصل

الكعب بالذراع ولي لمرق ولى المسك

الثانية . عند جماعة في المحمل نحو قوله : لأصلاة الأ. ب. ظهور و  
 لأصلاة الأ. ب. نعمة الكتاب ولأصام لمن لم يثبت الصيام من الليل و لا  
 تكاح إلا بولي ما يسمى فيه العن طاهراً لاحتمال إرادة معنى الصحة و  
 معنى لكان لكن القدر أنه يحمل على معنى الصحة لأن ما لا يصح <sup>يكون</sup> كعدم  
 بخلاف ما لم يكن فكان قرب المجاري <sup>اللفظ</sup> لى الحقيقة المتعددة فيكون  
 طاهراً فيه فلا احتمال وهذا من قبل ترجيح أحد المجاري شيوعه  
 ولذلك يقال هو كعدم إذا كان بلا مفعلة .

الثالثة . أكثر الناس على أنه لا إجمال في التحريم المضاف إلى  
 الأعيان نحو قوله تعالى : حرمت عليكم مهاكم ، وحالف فيه البعض ،  
 و لحق الأول

لنا د من استقر كلام العرب علم أن مرادهم في مثله حيث يطلقونه  
 إنما هو بحرم الفعل المقصود من ذلك كالأكل في الأكل والشرب  
 في المشروب واللبس في اللبس والوطئ في الموطوء فإذا قبل  
 حرم عليكم لحم الحبرير أو الحمر أو تحرير أو الأمهات فهم به ذلك  
 عرفاً فهو متصح الدلالة فلا احتمال .

احتج المخالفون بحرم لعين عبر معقول فلا بد من إحصاء  
 فمن يصح متعقلاً له والأفعال كثيرة ولا يمكن إحصاء الجميع لأن ما  
 يقدر للصروده يقدر بقدره فتعين إحصاء البعض ولا دليل على خصوصية  
 شيء منها فدلالته على بعض المراد غير واضحة وهو معنى الاحتمال .  
 والحوادث المسع من عدم وصوح الدلالة على ذلك البعض لما عرفت  
 من دلالة العرف على إرادة المقصود من مثله .  
 الفعل

## (٥١) تعارين

مثل لكل قسم من المجمل مثالا غير مذكور ؟

هل آية السرقة مجتمعة وكيف العمل بها ؟

هل يحكم باجمال نظائر لأصالة الا بظهور ؟

كيف العمل اذا قلنا يا جمالها ؟

هل يحكم باجمال الكلام فيما امتد التحريم الى الاعيان ؟

ماهو دليل مذهب الاجمال وكيف الجواب عنه ؟

## (٥٢) اصل

الميم نقيض المجمل فهو متصح الدلالة سواء أكانَ بِمَعْنَى  
والله بكل شيء عليم أو تَوَاسُطَةَ الْعَبْرِ وَبِسْمِ ذَلِكَ الْعَبْرِ مَبْشَأً وَبِنَقْصِ  
الميم - بالكسر - كالمجمل إلى ما يكون قولاً مَعْرُوداً أو مَرَكَّأً وإلى ما  
يكون فعلاً على الأصح . فالقولُ <sup>يَكُونُ</sup> مِنْ اللَّهِ و من الرسول (ص) و هو كثير  
كقوله تعالى : صغراء فافق لوبها ، فانه بيان لقوله ان الله يامرکم ان  
تدبحوا بقره و كقوله (ص) فيما سقت السماء ، العشر فانه بيان لمقدار  
الركاة المأمور بآيتائها والفعل من الرسول كصلوته ، فانه بيان لقوله :  
اقیموا الصلوة و كحججه فانه بيان لقوله تعالى : و لله على الناس حج  
البيت

و يعلم كون الفعل بياناً ندرة بالعلم بقصد النبيين به ، و اخرى بنصه  
كقوله : صلوا كما رايتموني اصلي و خذوا عني مناسككم ، وثا لثبوت الدليل  
العقلي كما لو ذكر مجزئاً وقت الحاجة إلى العمل ثم فعل فعلاً يصلح  
بإفاله ولم يصدر عنه غيره ، فانه يعلم ان ذلك الفعل هو البيان .



ذا عرفت هذا فاعلم انه لاحلاف بين اهل العدل في عدم جوار  
 تأخير البيان عن وقت الحاجة الالتقية و نحوها و اما تأخيرها عن  
 وقت الخطاب الى وقت الحاجة فالظاهر انه لا مانع منه سوى ما يشيخه  
 المحصن من قبح الخطاب معه لانه لا يمنع عند العقل فرص مصلحة فيه  
 كتوطيئ المكلف به على الفعل .

### (٥٢) تمارين

ما هو المبين بالفتح ، وكم، قضا المبين بالكسر ؟

من اين يعلم ان الفعل صدر لبيان لمجمل ؟

اية علة تجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ؟

## المقام الثاني

### في الأدلة العقلية

(٥٣) تقسيم ، اعلم ان كل مكلف اذا توجه و التفت الى حكم من احكام دينه و تفحص عنه ، فاما ان يحصل له القطع بذلك ، او تقوم عنده اماره معتبرة عليه ، او يشك فيه و يتحير فلا قطع له ولا اماره .  
فهما مكلف قاطع بالحكم ، و مكلف عبر قاطع عنده اماره ، و شك من غير ، وقد عقد الاصوليون لبيان وطبيعة كل واحد بابا و لم يعدوا القطع من الامارات اذ الامارة عندهم عبارة عن طريق له كاشمية بقصة فوائده يد الجمل بالامضاء والتسديد ، والقطع ليس قابلا للتصرف فيه معا وانانا كما ستعرف عن قريب ونحن نقتفى ثمر القوم في كيفية البحث فنشرع في احكام القطع .

## (٥٢) اصل

### في حجة القطع

لقطع حجة تلابيب وترديد ، والمراد بالقطع الصفة التيسيرية التي تحصل باسناد حاصلة ، وتسمى علما وبعبارة ايضا والمراد بحجته هاتئذ ثلثة ، الاول كونه مباحكم العقل بلزوم العمل على طهارة والحركة على وقته ، هذا قطع لاسان المشرف على الهلكة بان شرب دواء معين يسجبه منها ، او قطع بان شرب السم يهلكه حكم عقله بالعمل على وقت قطعه بشرب ذلك الدواء في الاول وترك شرب السم في الثاني

لذي كونه محررا للكسب او فعي فيما اذا كان قطعه مصيب .  
هذا قدع بوجوب فعل وحرمة صار حكمه مطوع به محرر عنه  
وصح عقابه على محالته بخلاف ما اذا لم يكن عالما .

الثالث : كونه عدرا للعاطع فيما اذا كان قطعه محالفا للواقع ،  
فاذا قطع بعدم وجوب واحب واقعي فتركه ، او بعدم حرمة حرام فأتى

به كان قطعه عدل الاولم يصح عقابه.

ثم : ان الدليل على كونه حجة بهذا المعنى هو حكم العقل وقضائه بل هو من الديهيات عنده بلا حاجة الى اقامة برهان ، مع جريان سيرة العقلاء على ذلك فترى انهم لا يقطع بواحد بعضهم بعضا . و به يثبتون و به يعاقبون ولذا اشتهر ان لقطع حجة بداته لا يحصل حائل بمعنى ان الحجة من لوازم داته كروحية الارضة ، لا يمكن سلبها عنه ، لان سلب لدائيات عن لدات عبر معقول ، وعليه فلا يمكن اعطاء الحجة له ايضا ، فان تعجيل الحصول ايضا عبر معقول .

## (٢٥) تمارين

ما هو القطع وما هو معنى الحجة ؟

ما هو لدليل على كون القطع حجة ؟

## (٥٢) أصل

### في التحري

اعلم انه اذا قطع الانسان بوجوب فعل او حرمة و كان قطعه مصيبا فان عمل على وفق قطعه سمي عمله مدعاة حقيقة ، كمن قطع بوجوب صلاة الجمعة فأتى بها وكانت واحدة في الواقع ، وان لم يعمل على وفقه سمي ذلك مخالفة حقيقية وعصيان كمن ترك الجمعة في المثال .

وما د قطع بتكليف و كان قطعه مخالفا للواقع فان عمل على وفقه سمي عمله انقذا كمن قطع بحمليه مباح فترك شربه ثم ظهر كونه ماء ، و ان خالف قطعه سمي ذلك تجرد كمن شرب المايح في المثال .

ثم لا شك في صورته اصابه القطع وانه يستحق العبد الممدوح والثواب في الصاعة الحقة و الدم والعقاب في المعصية الحقيقية ، واما القطع <sup>الرائع</sup> المخالف فالظاهر انه لا كلام ايضا في رجحان موافقته وحسنه الاقيد عملا و استحسان المقاد للمدح . واما مخالفته المسماة بالتجري فقد وقع الاختلاف فيها ، فقال قوم : بحرمة الفعل المعلنون بعنوان

التجري شرعا واستحقاق عامله للعقاب كشرط الماء في المثال ، وذهب آخرون الى عدم حرمة وعدم ترتب العقاب عليه ، و فصل ثالث <sup>لنقل</sup> لعدم حرمة شرعا ، و استحقاق العامل العقوبة عليه عقلا ، و هذا هو المختار .

لنا : على عدم الحرمة شرعا انه لا دليل عليها في المقام فان مقتضى الأدلة ترتب لحرمة على عنوان لواقع كالحمر في المثال ، لا على عنوان الماء مثلا وعنوان مقطوع الحمريه ، فالعنوان لمحرر غير موجود في الخارج والعنوان الموحود غير محرم .

وثنا : على استحقاق الدم والعقاب <sup>عقبة</sup> ان ذاك العمل يعد حرثة على المولى وطعنا عليه و هناك لحرمة ، فقد تلس الفعل المباح بالذات بهذه الالسة المبيحة وانصف بالافاضة الشائنة ، وذلك بسبب لاستحقاق العقوبة وان لم يترتب عليه حكم مولوى مسحر ، ويشهد بذلك ان المولى الحكيم لو عاقب عبده عليه لم يعمل فيبها ولم يعد عبد العلاء طالما .

## (٥٥) تمارين

كم فما القطع بالشئ ، و كم قسا عمل الفاطح به ؟

ما هو معنى الطاعة والمعصية الحقيقيين ؟

ما هو الانقياد ، وهل هو راجح شرعا او مضرا ؟

ما هو التجري وكم قولايه ؟

ما هو الدليل على عدم حرمة الفعل المتجري به شرعا ؟

ما هو الدليل على انه سبب لاستحقاق العقوبة ؟

ما هو الملاك في استحقاق العبد العقاب ؟

## (٥٤) اصل

### في العلم الاحمالى

ينقسم القطع في احد تقاسيمه الى قسمين : تفصيلى و اجمالى ،  
فالاول : هو القطع المتعلق بعنوان معين لاحمال فيه ولا ترديد ، كالقطع  
بوجوب صلاة الصبح ونجاسة اياه معين .

و لثانى : القطع بعنوان فيه اجمال و ترديد ، كالقطع بوجوب  
صلاة مرددة بين الظهر والجمعة ، مشكوكه الانطاق على هذه وهذه ، و  
كالقطع بنجاسة اياه ربد المرددين انائين او اكثر ، فمتعلق العلم معلوم  
و انطباقه على كل واحد من المصاديق مشكوك ، فالعلم الاجمالى علم  
مقارن بشكوك تفصيلية بعدد المحتملات

ثم انه لا شكال كما عرفت في حجية القطع التفصيلى ولزوم العمل على  
طقه ، واما القطع الاجمالى ففيه اختلاف بين العلماء فقال قوم بعدم حجتيه  
مطلقا لاجل الاجمال في متعلقه ، فلا اثر له اصلا ، فيرجع ح الى الشكوك  
المقارنة له فيقال : ان كل واحدة من الظهر والجمعة في المثال مشكوكه

الحكم متجري بها اصالة البرائة فيحور ترك كليهما . و كل واحد من الإناث مشكوك الطهارة و السجاسة تجرى فيه اصالة الطهارة و يجوز شربها .

و ذهب آخرون الى انه مؤثر في الجملة لا مطلقا فهو يؤثر في حرمة المخالفة القطعية لواقع المعلوم بالاحمال ، و لا يؤثر في وجوب الموافقة القطعية ، بمعنى انه لا يجوز ترك كلتا الصلاتين في المثال السابق فان فيه المخالفة لقطعية و لا يجب فعلهما معانتهصيل الموافقة القطعية فلهذا يثنى باحديهما وينترك الاخرى .

وقالت طائفة ثالثة : يكونه كالعلم التفصيلي لا تفاوت بينهما فينتج هذا القول وجوب الاتيان بالمحتملات جميعا ، و هذا هو الاقوى .  
لنا على ذلك : انه لا فرق في حجة القطع و لزوم الحركة على وضعه بين اقسامه و صاهه بمقتضى حكم العقل و حمل الغلاء ، و لا دليل على بطلان الحجة عن بعض مصاديقه ، و لازم ذلك فعليه متعلقه مطابقا و تجز المعلوم على العالم في جميع موارده ، فان كان تفصيليا و المتعلق واحدا و جب الامثال بالاثبات بذلك <sup>المتعلق</sup> و ان كان اجماليا و المتعلق مرددا بين محتملات و جب الاتيان بجميعها ليخرج عن عهدة ما تنق به علمه مع قدرته على الاتيان .

## (٥٦) تمارين

ما هو الفرق بين القطع الاجمالي و التفصيلي ؟

هل القطع الاجمالي كالتفصيلي في السجيرة ، و كم قولا في المسألة ؟

ما هو الدليل على كونه كالتفصيلي ؟



## (٥٧) أصل

### في الامارات

الامارة كما عرفت عبارة عن الطريق المجهول في حق  
صبر الفاطم ، فان كان طريقه الى الحكم ، وحاكبه عنه كحبر العدل  
والثقة سمي اماره الحكم وديله ، وان كان طريقا الى الموضوع ومشتاله  
كالبينة لعادلة سمي اماره الموضوع

وايضاً اذا كان المعترض للطريق و جاعله طريق هو الشارع سمي  
امارة شرعية ، وان كان هو لعقل سمي اماره عقلية ، وقد عدهو من القسم  
الاول نصير العدل الواحد والاجماع المنقول بحبره و البينة العادلة ، و  
من القسم الثاني طواهر لكلم الكاشفة عن المقاصد وقول للعويس وغير  
ذلك ونحن نذكر بهذا مبادئ من الامارات في ضمن اصول

## (٥٧) تمارين

ماهي حقيقة الامارة ؟ وكم قسمها ؟

مثل لكل واحدة من اماره الحكم والموضوع مثالا .

مثل لكل واحدة من اماره لشرع والعقل مثالا .

## (٥٨) أصل

### في الظن

هو الوصف المتساوي المقابل للقطع والثبوت فهو عبارة عن الطرف  
الراجع من شقي التردد الحاصل في الدهن ، وقد يطلق على الاسباب  
الحاصلة الموجبة غالب لحصول ذلك الرجحان ، كظواهر اللفظ لموجب  
للظن بمراد قائله وحرر الثقة ، ويسمى هذا بالظن النوعي ، لكنه اطلاق  
مجارى بعلاقة السببية والمسببية .

ثم انه قد وقع الاختلاف في حجية الظن بين الأصحاب ، فذهب  
قوم الى عدم حجيته مطلقا ، وبطل آخرون فقالوا بعدمها فيما اذا كان لما  
طريق آخر الى الحكم الشرعي من قطع او اشارة معتبرة ، وحجته فيما  
لم يكن ذلك وسموه ح بالظن الاسدي والاقوى القول بعدم حجيته  
مطلقا .

لنا على ذلك انه لا ريب في ان الظن ليس كالقطع في اقتضائه الحجية  
بدنه فيحتاج اثبات الحجية له الى حصر حاصل والا فلاصل عدمها ، وح

فلولم تكن تجد دليلا من الشرع او العقل على حجيتها لكما قائلين بعدمها ،  
لاصالة عدمها ، فكيف مع انقاد وحدها ما يدل على عدمها ، لا ترى ان الله  
قد سمع عن اتاع لظن ووسع عليه بقوله (وما تتبع اكثرهم الا الظن ان الظن  
لا يعنى من الحق شيئا ٣٦ يونس ) اى انه قاصر عن اثبات مغلقة داتا  
لا يعنى عن تحصيل العلم اعاء ولا يفهم مقام العلم ابدأ ، وقال تعالى (يا ايها  
الذين آمنوا احتشوا كثيرا من الظن بعض الظن اثم ١٣ لبحررات )  
اى احتشوا اجتنابا كثيرا عن اتاع لظن وترتيب لاثر عليه ، وهو معنى  
علم حجيته .

احتج المصلون على حجته عند الاسداد بتمهيد مقدمت ،  
الاولى : قد علمنا علما احتمالاتها بوجود تكاليف كثيرة واقعية من ايجاب  
وتحريم في شرعا وان الله قد اراد ما امتثلها ، الثانية : به لا يمكن لنا  
تحصيل القطع التفصيلي بحجبتها و امتثالها ذلك الحق ، الثالثة : انه  
لم يقم عددا طريق معتبر غير القطع <sup>عندك</sup> احد من مظهر لكتب وحر العدل  
يكون وايضا ثابته جميعه وما حصل عدده من غير واف بنمام المطلوب  
وح فلا محيص عن القول بحجية لظن ، اذ لا طريق لنا في الوصول  
الى تلك الاحكام المسخرة عليها غيره ، فهو غاية وسع معنى رعايتها و  
امتثالها واسقاطها عن العهدة فيكون حجة بحكم العقل .

واجب عنه بامور يرجع بعضها الى نقص مقدمات الاستدلال ،  
لكن القول في رده بحيث يكون حوا <sup>ليد</sup>ا على كل تقدير هو دعوى ان

في بصوص الكتاب العزيز والاجبر الصادرة عن اهل العصمة  
وكذا الاجماع الموقلة المقلدة للاطمينان كدية في بيان الاحكام

الواقعية المعلومة بالاحمال ، و وفاء لاثباتها و لا حاجة لد التي طريق آخر  
سواها .

وبعبارة اخرى ، اننا و ان كان لنا قبل الاطلاع على ادلة لأحكام و  
المفوض في الكتب والسنة وغيرهما علم احتمالي بوجود عدة تكاليف  
شرعية الرامية ، الا اننا بعد الاطلاع على الأدلة قد حصل لنا اقطع بعدة  
منها ، و قامت الامارة المعشرة على عدة اخرى بحيث صار مجموع ما  
قطعا به وما ادت الطريق له بمقدار ما علمنا احتمالا بوجوده وهو يكون  
سببا لاحتلال العلم الاحتمالي و ضرورته غير مؤثر في تحجير ، و يرد ما  
حصلناه فنكون في عى عن التمسك بدليل الظن

ولوضح ذلك بمثال ، وهو اننا اذا علمنا بوجود عدة شيعة محرمة  
في قطع عنهم و تردد امرها بين عشرة الى عشرين وجب الاحتساب عن جميع  
ذلك القطيع ، ثم اذا حصل لنا علم تفصيلي بحرمة عدة  
علمنا بحرمة اجتمالا و قامت بية على حرمة عدة اخرى كذلك ، و كان  
المجموع منها خمسة عشر شاه اصل العلم الاحتمالي المذكور ولا يجب  
الاحتياط في الجميع بل بحكم بحرمة الخمسة عشر وحلية الباقي ادلا  
علم لنا بوجود حرام في الباقي ، فيما نحن فيه ايضا بعد تحصيل عدة  
من الاحكام بالقطع و عدة اخرى بالطريق المعتر لا نفى لنا علم بوجود  
الحكم المنجز في غير ما حصلناه لمصطر الى العمل بالظن و جعله  
حجة .

## (٥٨) تمارين

ما هي حقيقة الظن وكم اطلاقاله ؟

هل الظن حجة مطلقا ؟

ماهو الدليل على عدم حجة الظن ؟

ماهو معنى اسداد باب العلم ، وكم هي مقدماته ؟

ماذا انتجت تلك المقدمات ؟

ماهو الجواب عن ذلك الدليل ؟

مثل لاحتلال العلم الاحمالى مثالا اخر

## (٥٩) أصل

### في الاجماع

الاجماع لغة العزم وفي اصطلاح الفقهاء هو اتفاق من يعتبر قوله من علماء الاسلام او التشيع ولو في عصر واحد على امر من الامور الدينية، ولا اشكل في كونه حجة في اثبات الحكم المجمع عليه ، بشرط العلم بدحول الامام عليه السلام في حملتهم ، فمضى اجتمعت الامة على قول ، و كان عليه السلام داخلا في جملتها ، كان ذلك الاجماع حجة لان المعطاء مأمون على قوله عليه السلام فحجية لاجماع عددا ، باعتبار كشفه عن الحقيقة التي هي قول المعصوم .

ولذا قال المحقق ان الاجماع كاشف عن الحقيقة ، لان لاجماع حجة بنفسه فلا نعر اذن بمن يتحكم ، فيدعى الاجماع تدقيق الحمسة والعشرة من الاصحاب الامع العلم العظمى يكون الامام احدهم

لكل الكلام فسي انه كيف يحصل للعلم بدحول الامام فيهم فان حصل العلم لاحد - ولو من جهة اعتقاده بانه يجب على الامام شرعاً او

عقلاً ، لقاء الخلاف بين الأمة وردعهم عن الاجتماع على الخطاء فإذا  
اجتمعوا على فتوى علم كونها صواباً أمضوها المعصوم . كان الإجماع  
المذكور حجة والأفلا دليل على حجتيه .

إذا عرفت هذا ، فهذه فوائد .

الأولى الحق امتناع الاطلاع عادة على حصول الإجماع الحجة في  
رماها هذا وما ضدها من غير جهة النفس ، إذ لا سبيل <sup>طريق</sup> إلى العلم بقول الإمام فكل  
إجماع يدعى في كلام الأصحاب بما يقرب من عصر الشيخ إلى رماها  
هذا ، فلا بد من نيراد به لشهرة كما ذكره الشهيد ره وأما الرمان السابق  
على الشيخ المقارب لمصر ظهور الأئمة (ع) بحث يمكن العلم بأقوالهم  
فيمكن فيه حصول الإجماع والعلم به بطريق التسليم ، فإذا نقل ذلك بنا  
بطريق معتبر ، كن إجماعاً مقولاً وحجة

والإجماع المذكور يسمى بالنسبة إلى من حصله محصلاً ، وبالنسبة  
إلينا منقولاً .

الثانية . قال الشهيد في الذكرى : إذا اتفقت جماعة من الأصحاب  
ولم يعلم لهم مخالف فليس إجماعاً قطعاً ، وهل هو حجة مع عدم  
تمسك ظاهر من حجة عقلية أو عقلية الظاهر ذلك لأن عدد لتهم تسعهم  
من الأئمة بغير علم ، ولا يلزم من عدم ظفرنا بالدليل عدمه قلت الظاهر  
عدم الحجية ، لأن العدالة إما يؤمن معها <sup>باعتبار</sup> اعتماد الافتاء بغير دليل لا من  
الخطأ .

الثالثة : حكى فيها أيضاً عن بعض الأصحاب الحاق المشهور  
بالمجمع عليه واستقره واحتج عليه بمثل ما قاله في الفتوى التي لا يعلم

لها محال : ونقوة الظن في جانب الشهرة .

ويصعب بحج ما ذكره في الفتوى ، وبانه لو فرضنا حصول لظن  
القوى بها فلا دليل على حجيته

### (٥٩) تمارين

ما هو معنى الإجماع له واصطلاحه ؟

ما هو ملاك حجية الإجماع ؟

كيف نحصل العلم بتحقيق الإجماع الحجة في زمان الغيبة ؟

على ما يحمل كلام من ادعى الإجماع في مسألة في زمان الغيبة ؟

ما هو الإجماع لمحصل وما هو الإجماع المنقول ؟

هل تكون فتوى جماعة من الأصحاب حجة مع عدم وجدان

المخالف ؟

هل الشهرة تلحق بالإجماع في الحجية ؟



## (٦٠) اصل

احلف الناس في ثبوت لاجماع بحر الواحد ، فصار اليه قوم و  
اكره آخرون ، والاقرب الاول .

لنا ان دليل حجية بحر الواحد كما ستعرفه يتناوله بعمومه فيثبت به  
كما يثبت غيره .

## (٦١) فائدتان

الاولى : لا بد لحاكمي الاجماع من ان يكون علمه بتحقيقه باحدى  
الطرق المعبدة للنعم ، وقلها البحر المحسوف بالقرائن ، او باحار من  
يقبل قوله ليكون حجة فحكم الاجماع حيث يدخل في حيز لنقل حكم  
المحرر ، فيشترط في قوله ما يشترط هناك ، ويشترط له عدد التحقيق الاحكام  
الثابتة له حتى حكم التعادل و الترجيح على ما يأتي ، و ح قد يفسح  
التعارض بين اجماعين منقولين ، و بين اجماع و خبر ، فيحتاج الى  
النظر في وجوه الترجيح لتقدير ان يكون هناك شيء منها ، والا حكم

بالتعادل .

الثانية : قد علمت ان بعض الاصحاب ، طغوت لفظ الاجماع على المشهور من غير قرينة في كلامه على تعيين المراد ، فمن هذا شأنه لا يعتمد بما يدعيه من الاجماع ، الا ان يبين ان المراد به المعنى المصطلح و ما اظن احداً سين ذلك .

## (٦٠) تمارين

ما هو حكم الاجماع السقوط بالنسبة الى ناقله والمنقول اليه ؟  
كيف حاله اذا تعارض مع ادلة اخرى ؟

## (٦٢) اصل

### في الاخبار

قد اشتهر في السنة اهل الفن عناوين ثلاثة : السنة ، و الحديث ،  
والحبر .

اما السنة : فهي هي الاصطلاح عبارة عن قول المعصوم ا، فعله او  
تقريره ، وام الحديث والحبر فكثيراً ما يطلقان على كلام غير المعصوم  
الحاكمي عن السنة الصادرة عن المعصوم .

ثم انهم قسموا الحبر والحديث الى قسم ، منها الحبر الواحد  
كما سيحى .

ومنها المستفيض وهو ما كان محره اكثر من واحد ولم يصل الى  
حد التواتر .

ومنها المتواتر وهو حبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه ، ولا ريب  
في امكانه ووقوعه ، ولا عبرة بما يحكى من خلاف بعض فاه مكابرة .  
لانا نجد العلم الضروري بالبلاد كذبة والامم الحالية ، كما نجد العلم

بالمحسوسات ، ولا فرق بينهما فيما يعود الى الحزم ، و ما ذلك الا  
بالاخبار قطعاً .

وقد اوردوا على شكوكنا ، منها : انه يجوز الكذب على كل واحد

من المخبرين فيجوز على الجملة ، ادلاياهم كذب واحد كذب الآخرين  
ولان المجموع مركب من الاحاد بل هو قسمها ، فاذا فرض كذب كل  
واحد فقد فرض كذب الجميع ، ومع وجوده لا يحصل العلم .

ومنها ، انه يلزم تصديق اليهود والنصارى فيما نقلوه عن موسى و  
عيسى اذ قال ، لاني بعدى ، وهو باعى قوة نبيا صلى الله عليه و آله  
فيكون باطلا .

والجواب : من الاول انه قد يحالف حكم الجملة حكم الاحاد ،  
فان الواحد جزء العشرة وهو بخلافها ، والمسكر متألف من الاشخاص  
وهو يعلب ويفتح البلاد دون كل شخص على انفراده ، و من الثانى ان  
نقل اليهود والنصارى لم يحصل بشرائط التواتر فذلك لم يحصل العلم .  
اذ اقررت ذلك فاعلم ان حصول العلم بالتواتر يتوقف على اجتماع  
شرائط بعضها في المخبرين وبعضها في السامعين .

فالاول ثلاثة : الاول : أن يبلغوا في الكثرة حداً يمنع معارضة  
العادة نواظرتهم على الكذب .

الثانى : ان يستند علمهم الى الحسن ، فانه في مثل حدوث العالم  
لا يفيد قطعاً .

الثالث : استواء الطرفين و الوساطة اهني بلوغ جميع طبقات  
المخبرين في الاول والوسط عند التواتر .

والثاني : امران ، الاول : ان لا يكونوا عالمين بما احروا عنه ،  
لاستحالة تحصيل الحاصل ، والثاني : ان لا يكون السامع قد سبق بشبهة  
او تقليد يؤدي الى اعتقاد بغير موجب الحبر ، وهذا الشرط ذكره السيد  
(ره) وهو جيد .

قائدة : ينقسم الحبر المتواتر الى قسم ثلاثة .

الاول . المتواتر اللفظي ، وهو اتفاق الرواة على نقل لفظ معين  
كما ادعى ذلك في قوله عنه بما الاعمال بالبيات . وقوله عليه :  
اسى تارككم فيكم الثقلين ، وقوله عليه . من كنت مولاه فعلي عليه  
مولاه .

الثاني . المتواتر المعنوي وهو احبارهم بالفاظ مختلفة يشترك  
الجميع في اثبات معنى واحد مع اختلاف دلالتها عليه بالمطابقة و  
التفهم و الائتراف بحصول العلم بذلك القدر المشترك ، ويسمى المتواتر  
من جهة المعنى ، وذلك كوقائع مولانا امير المؤمنين عليه في حروبه  
من قتله في هراة بدر كذا ، وفعله في احد كذا ، الى غير ذلك ، وقد تواتر  
ذلك منه وان كان لا يبلغ شيء من تلك الجريئات درجة القطع كترخيص المفتح <sup>احتمالا</sup> شاعره

الثالث : المتواتر الاحتمالي وهو احبار الثقلين بالفاظ مختلفة  
متفاوتة في سعة الدلالة وصيغها مع حصول العلم الاحتمالي بصدور بعض  
تلك الالفاظ ، كما اذا روى بعضهم ان حبر المؤمنين حجة ، وروى الاخر  
ان حبر الثقة حجة ، وروى الثالث ان حبر العدل حجة ، والحكم <sup>هو</sup> ح لزوم  
الاخذ بالانحصار مضموناً .

## (٤١) تمارين

ماهى السة والحر والحديث ؟

كم قسما الحر ؟

هل الاحار المتواترة حجة اتفاقا ؟

بما ذا استدل الباهى لحجته وكيف الجواب عنه ؟

هل يتوقف حصول العلم بالحر المتواتر على شيء ؟

الى كم قسما ينقسم الحر المتواتر ؟

ماهو المتواتر اللفظى والمعنى والاحمالى ؟

مثل لكل مهامثالاخير ما ذكرناه .

### (٦٣) اصل

وعبر الواحد هو ما لم يبلغ حد التواتر سواء اكثر رواته ام قلت ، وليس شأنه اعادة العلم بنفسه ، نعم قد يفيد باصمام القرائن اليه ، كما اذا اخبرنا <sup>بلمد</sup> بموت زيد وانضمت اليه قرائن من صراخ اهله واحضار التابوت ونحو ذلك ، فيحصل لنا العلم بحيث لا يتطرق اليه شك ، وهكذا حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تحف بمثل هذه القرائن بل بما دونها ، فاننا نجزم بصحة مضمونها بحيث لا يتخالجنا في ذلك ريب ولا يعترينا شك .

## (٥٢) أصل

و ما عرى من حبر الواحد عن الفرائض المعينة للعلم بجور التعبد  
به عقلا بمعنى ايجاب العمل به ولا يعرف به من الاصحاب مخالفاً  
سوى ما حكاه المحقق عن ابن قتيبة ويرى الى جماعة من اهل الخلاف  
وهل هو دافع اولاً في خلاف ، طبع جمع من المتضمن الى الثاني ،  
و صار جمهور المتأخرين الى الاول ، و هو الاقرب وله عدة  
ادلة .

الاول : قوله تعالى : فلولا نزلت من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا  
فى الدين وليندروا قومهم اذ رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ، دلت هذه  
الاية على مطلوبة الحذر من القوم عند اندر الطوائف لهم و هو  
يتحقق بائدار كل واحدة من الطوائف بعضاً من القوم حيث اسد  
الائدار الى ضمير الجمع العائد على الطوائف وعلقه باسم الجمع اضى  
القوم ففى كليهما اربدا المجموع ومن البين تحقق هذا المعنى مع التوزيع  
بحيث يختص بكل بعض من القوم بعض الطوائف قل او اكثر ولو كان بلوغ



التواتر شرطاً لقبول دليل واحد من قوهم فطورية الحدس عليهم بالانذار الواقع على الوحى الذى ذكرناه دليل على حجية خبر الواحد قال المراد بالحدس الحدس لعملى اعنى العمل و تربية الانظمة اخبرت الطائفة به من وجوب وحرمة وصحة وفساد فاذا احسوا بصحة صلاة او حج او عيادة اخرى او سقوط واجب او حرام فحواز العمل به لا يكون الا بحجية احارهم لهم

ان قلت : من اين علم مطلوبة الحدس مع انه ليس فى الآية ما يدل عليها ؟ .

قلت : يعرف ذلك من كلمة لعل فان امتنع لها فى معاهد الشائع وهو الانشاء بداهى توقع حصول المجهول بتحقيقه مستحيل فى حقه تعالى فلا بد ان تكون مستعملة فى الانشاء بداهى اصل المطلوبة و هو يثبت المطلوب .

ان قلت : مطلوبة الحدس عند الانذار لاتصلح بمجرد دليل لاعلى المدعى لكونها أحصى منه فان الانذار هو التحذير و طاهر ان الحصر اهم منه .

قلت : الانذار هو الابلاغ قال : فى الصحاح الانذار هو الاعلام مع التخويف ... و قريب منه ما فى المعجمة والقاموس ، والعرف يوافق ولا ريب ان عمدة الاحكام الشرعية الوجوب و التحريم و ما يرجع بنوع من الاعتبار اليهما كصحة عقد او باقاع او عيادة و فسادها وهما لا ينفكان عن التخويف فان الواجب يستحق العقاب تاركه والحرام يستوجب المؤاخاة فاعلم فاذا دلت الآية على قبول خبر

الواحد فيهما فالخطب فيها سواهما سهل اذ القول بالفصل  
معلوم الانتفاء .

فان قلت : ذكر التفتة في الآية يدل على ان المراد بالانذار الفتوى  
وقبول خبر الواحد فيها موضع وماو

قلت : هذا موقوف على ثبوت برتبة المعنى المعروف بين  
المفتاء و الاصوليين للتفتة في رمس الرسول ( ص ) على الوجه المعتبر  
لحمل الخطب عليه و ابي لكم بانثاته ومعه مطلق التهم فيجب الحمل عليه .  
الثاني : قوله تعالى : ان جائكم فاسق بساً فتبينوا وجه الدلالة  
انه سبحانه خلق وجوب الثبوت على محيء الفاسق <sup>بالثبوت</sup> فينتفى عند انتفائه عملاً  
بمفهوم الشرط عند محيء غير الفاسق بالباء لا يجب الثبوت و يجب  
القول ، هذا ولكي الاظهر عدم دلالة الآية على المطلوب لما ذكرنا في  
مفهوم الشرط من ان الشرط قد يكون موقفاً لتعليق الحكم عليه كما  
في ان جائك ريد فاكرمه و قد يكون موقفاً لبيان تحقق الموضوع نحو  
اذا ركب الامير فحد ركابه وفي مثله لا مفهوم للشرط قطعاً والاية الشريفة  
من هذا القبيل فان مفهومها ان لم يجشكم فاسق نبأ فلا يجب التبين ومن  
المعلوم ان علم التبين <sup>العلم</sup> كعدم وجود الموضوع اما محيء العادل بالباء  
فهو موضوع آخر غير المذكور في المنطوق .

فان قلت : يجب ان الاستدلال بالاية بالنظر الى مفهوم الشرط محدوش ،  
فلم لا تدل على المقصود بمفهوم الوصف ، فان مفهوم ( ان جائكم فاسق  
اه ) ان جائكم عادل نبأ فلا تقيسوا ، و لازم ذلك وجوب قول خبره  
لا طرحه بلانبين و الا لازم كون العادل أدنى مرتبة من الفاسق .

قلت : قد مر ان لوصف لا يدل على المفهوم سيما فيما اذا لم يعتمد على موصوفه كما هي الآية الشريفة .

الثالث : بناء القلاء على العمل باحبار من يتقون به في امورهم العبدية ، واطبق قدماء الاصحاب الذين عاصروا الائمة (ع) و اخذوا عنهم او قاربوا عصرهم ، على العمل باحبار الاحاد وروايتها وتلويها والاعتناء بحل لرواة و المتخصص عن المقول و المردود و البحث عن الثقة و الضعيف ، و اشتهار ذلك بينهم في كل عصر من تلك الاعصار . وفي زمن امام بعد امام ، ولم يقل عن أحد منهم انكار ذلك او مصيره الى خلافه ، ولا روى عن الائمة (ع) حديث يصادح مع كثرة الروايات عنهم في قبول الاحكام ، نعم أنكره المرتضى رحمته الله غير انه يمكن لنا القصد بالاحكام الشرعية لاحبار لتواتره او المحفوظة بالقرش القطعية ، و هذه شبهة حصلت له لقرب عصره من الائمة (ع) قال العلامة في النهاية اما الامامية فهم قد وافقوا على قول حبر الواحد ولم يكره احد سوى المرتضى ، وادعى المحقق ايضاً الاجماع على ذلك ، و ذكر ن قديم الاصحاب وحديثهم اذا طوبى بصحة ما اتى به المعنى منهم عولوا على المقول في اصولهم ، وهذه سجيته من زمن السي (ص) لى زمن الائمة (ع) و اهل السنة ايضاً احتجوا بمثل هذه الطريقة

الرابع : الروايات الكثيرة المتواترة المفيدة لتعلم الواردة في الابواب المتفرقة .

فمنها : ما ورد في الخبرين المتعارضين ، فوجب مولانا الصادق عليه السلام في مقبولة ابن حنبله (الأحد بما يقوله لا اعلل و الاصدق و

ما هو المشهور ونحو ذلك

وقال ابن حزم للرب **يُشَلِّحُ** بجيشا الرجلان وكلاهما ثقة محدثين مختلفين فلا يعلم بهما الحق ؟ قال **يُشَلِّحُ** ادلم تعلم فموسع عليك بايهما احدث.

فلولا المحجة لما تعارضا ولما كان الترجيح بينهما مطلوبا .  
ومنها : ماورد عنهم (ع) في ارجاع بعض صحابهم الى بعض  
كقول الصادق (ع) **دا أردت حديثاً فمليك بهذا العباس (مشير الى**  
**درارة)** وقوله (ع) في حق امان انه قد سمع مني حديثاً كثيراً مما روى  
لك مني فاروه عنى الى غير ذلك .

حجة القول الآخر عموم قوله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به  
علم) فانه بهى من تنافع غيرهم وقوله تعالى . (ان يشعروا لا الظن و  
ان الظن ، لا يعنى من الحق شيئاً) وهو ذلك من الايات الدالة على دم  
اتباع الظن والهوى والدم دليل الحرمة وهى تنافى المحجة ولا شك  
ان خبر الواحد لا يعيد الا الظن .

والجواب : من الاحتجاج بشك الايات ان العام قد يخص و  
المطلق يقيد بالدليل والدليل هو كما عرفت على ان آيات الدم ظاهرة  
بحسب السياق في الاختصاص باتناع الظن فى اصول الدين لان الدم  
فيها لنكهار على ما كانوا يعتقدونه وآية الهوى محتملة لذلك ايضا .

على انا اذا اثبتنا بالدالة الساقطة حجة الظن الخاص اضى حرج  
العدل والثقة كان معلوم المحجة والعمل بالظن المعلوم حجته عمل  
بالمعلم لا بالظن ولا بغير العلم ، فبعد ورود تلك الادلة يعلم موضوع  
هذه الايات .

## (٦٢) تمارين

هل يمكن للشارع الحكيم ان يجعل حر الواحد بيل و غيره  
مما هو امانة عبر علمية حجة ؟

هل حر الواحد حجة وهل فيه اختلاف ؟

كيف تدل آية النمر على حجة حر لو احد ؟

كيف تدل كلمة لعل على طلب الحذر ؟

كيف يدل طلب الحذر على حجة قول المصدر ؟

لما ذا لا يدل التقفه في الآية على كون المراد بالانذار هو الافتاء

المسلم حجته ؟

كيف استدلوا بآية النساء على حجة قول العدل ؟

لماذا لا تدل الآية على مدعاهم ؟

هل يكون بناء العقلاء على امر حجة في مورده ؟

هل يكون اتفاق العلماء دليلا في المقدم ؟

ما هو الفارق بين عمل العقلاء و طاق العلماء ؟

لماذا انكر المرتضى و ابن ادريس حجة خبر الواحد ؟

ما هو مذهب علماء السنة في هذا المقام ؟

كيف يستدل بالاحبار على حجة الحر وهل هو الادوري ؟

كم قسما من الاحبار يدل على المطلب ؟

بماذا استدل المتكروون على عدم الحجية ؟

بكم طريقا يمكن الحواب عن دليلهم ؟

## (٦٥) أصل

وللعمل بحبر الواحد شرائط تثقل كلاهما بالرواية :

الاول : التكليف فلا تثقل رواية المجنون والنسي و ان كان ممبراً ، لان عدم قبول رواية العاصي يقتضي عدم قبول <sup>الطائفة</sup> طريق اولي لان للعاصي باعتبار التكليف حشبة من الله ربما سمعته من الكذب ، والنسي باعتبار علمه بانتفاء التكليف عنه و عدم حرمة الكذب <sup>عليه</sup> ولا يستحق له العقاب لامانع <sup>للمنع</sup> الاقدام عليه .

هذا اذا سمع وروى قبل البلوغ ، و اما الرواية بعد البلوغ لما سمعه فله مقولة اذا اجتمعت به ثبوت الشرائط لوجود المقنن <sup>ح</sup> و هو احبار العدل و هم المانع .

الثاني : الاسلام و لارباب عدنا في اشتراطه لقوله تعالى : ( ان جائكم فاسق بما فتيتموا ) وهو شامل للكافر وغيره و لكن قيل باحتصاصه في العرف المتأخر بالمسلم المرتكب للكبيرة لدل بمفهوم الموافقة على عدم قبول حبر الكافر كما هو ظاهر .

الثالث : الايمان ، و اشتراطه هو المشهور بين الاصحاب و  
 حجتهم قوله تعالى : ان جاثكم فاسق .. وحكى المحقق عن الشيخ انه  
 اجاز العمل بحبر الفطحية ومن ضارعههم بشرط أن لا يكون منها بالكذب  
 محتجاً بان الطائفة قد عملت بحبر عبدالله بن بكير وسماعة وعلى بن ابي  
 حمزة و عثمان بن عيسى و يارواه يوفصال و الطاطريون مع فساد  
 ايمانهم ، والعلامة مع تصريحه بالاشتراط في التهذيب اكثر في الخلاصة  
 من ترجيح قول روايات فاسدى المذهب والظاهر ان حكمهم حكم  
 الفاسق المنعز عن الكذب وسيجيء في الشرط الاتي .

الرابع : العدالة ، وهي ملكة في النفس تمنعها من فعل الكائرو  
 اعتبار هذا الشرط هو المشهور بين الاصحاب ايضاً ونقل عن الشيخ انه  
 قال يكفي كون الراوي ثقة متحرراً عن الكذب في نص الرواية و ان  
 كان فاسقاً بجوارحه و ادعى عمل الطائفة على احبار جماعة هذه صفتهم ،  
 وهذا هو الاقرب لان الظاهر من بناء العقلاء كون الملاك عندهم هو  
 حصول الوثوق من احبار المحبر وهو ظاهر احبار الباب وعمل العلماء  
 ايضاً كما مر ولا نافية آية السأ فان التعليل يقتضي كون ايجاب التبيين  
 في خبر العاسق لاجل عدم جوار الاقدام فيما بعد جهالة وسفاهة والعمل  
 بخبر الثقة ليس كذلك .

ثم ان الظاهر عدم جوار العمل بخبر مجهول لحال فاته و ان  
 لم يجب التبين عند الشك في الفسق لاصالة عدمه لكن الحجة امر  
 وضمي يحتاج اثباته <sup>ال</sup>احراز موضوعه و هو احبار العدل او الثقة كما  
 مروحيث شك فيه فالاصل عدمه .

الخامس : الصبط ، اي عدم غلبة السهو و النسيان عليه ولاخلاف

في اشتراطه فان من لا يضبط له لا يوثق به فقد يسهو من بعض الحديث و  
 يكون مما يتم به فائدته فيتميز بذلك معنى الحديث او يزيد في الحديث  
 ما يضطرب به معناه او يبدل لفظاً آخر او يروى عن المصنوع و يسهو  
 عن الواسطة ، نعم عروض السهو نادراً لا بأس به ولا يكاد يسلّم عنه أحد  
 ولو كان علمه شرطاً لم يصح العمل الأيسر المصنوع .

### (٦٣) تمهيد

- كم هي شرائط العمل بخير الواحد ؟  
 لماذا لا يقبل قول المصنف المرافق مع الوثوق بخبره ؟  
 ما هو الدليل على اشتراط الاسلام في الراوى ؟  
 هل يدل دليل على اشتراط الايمان في المصنف ؟  
 ما هو الدليل على اشتراط العدالة فيه ؟  
 هل عمل الاصحاب بخبر الثقة و ان لم يكن عادلاً ؟  
 هل تنفي آية الساء جوار العمل بخبر الثقة ؟  
 لماذا لا يجوز العمل بخبر مجهول الحال ؟  
 هل كون الراوى صابغاً شرط في صحبة نقله ؟



## (٦٦) اصل

تعرف عدالة الراوى ووثاقه بالعلم الحاصل بالاحتساب بالصحة  
والملازمة بحيث تظهر احواله و يحصل الاطلاع على سريره ، <sup>بما</sup> ولا  
باشتهارها بين اهل الحديث ، او شهادة القرائن المتكثرة بحيث يحصل  
الاطمئنان و الوثوق بها بشهادة البينة المطلعة عليها ، وهل يكفى شهادة  
العدل الواحد او لا يضمن التعدد ؟ قولان ، مساوئلهما الى الاكثر ، وقال  
المحقق : لا يقبل فيها الاشهاد عدلين و هذا عدى هو الحق .

لنا انها شهادة و من شأنها اعتبار التعدد فيها كما هو ظاهر و ان  
مقتضى اشتراط العدالة اعتبار حصول العلم بها والنية تقوم مقام العلم  
شرعاً فتفى عنه وما سوى ذلك بنوقف الاكتفاء به على الدليل .

احتج الخصم بان التعدد شرط الرواية فلا يبرد على مشروطه و  
قد اكفى قى اصل الرواية بالواحد .

والجواب : انه قد ثبت الفرق بين ادلة الاحكام و ادلة الموضوعات  
فان مقتضى الادلة السابقة حجية قول المطلع او الثقة وان كان واحداً

في اثبات الاحكام الكلية ومقتضى ادلة الياسة لزوم قيام الياسة في الموضوعات وهي عبارة عن شاهدين عدلين كما في خبر مسعدة بن صدقة ( والاشياء كلها على هذا حتى يستثنى لغيره او تقوم به الياسة ) فتبوت الحرر مشروط بالعدل الواحد لانه راجع الى الحكم و ثبوت عدالة الراوى مشروط بالعدلين لانها موضوع

ثم ان طريق معرفة الجرح كالتعديل والحلاف في الاكتفاء بالواحد او اشتراط التعدد جار فيه والمختار في المقامين واحد و اذا تعارض الجرح والتعديل فان كان مع احدهما رجحان يحكم التدبير الصحيح باعتباره فاعمل بالمراجع والاوجب التوقف .

فائدة : اذ قل العدل حدثني هذا لم يكف في العمل بروايته على تقدير الاكتفاء بتركية الواحد وكذا لو قال العدلان ذلك بناء على اعتبارهما لانه لايد للمحتشد من البحث عن المصادر المحتملة حتى يغلب على طيه انتعائه كما سبق لتبنيه عليه في العمل بالعام قبل البحث عن المخصص .

اذا عرفت هذا فاعلم ان وصف جماعة من الاصحاب كثيرا من الروايات بالصحة من هذا القليل ، لانه في الحقيقة شهادة بتعديل روايتها وهو بمجرد غير كاف في جوار العمل بالحديث بل لايد من مراجعة السند والنظر في حال الرواة ليؤمن من معارضة الجرح .

## (٦٢) تمارين

بكم طريق تعرف عدالة الراوى ؟

لماذا لا يكفي احبار الواحد في حرارها ؟

هل من فارق بين الدليل المثبت للحكم والمثبت للموضوع ؟

هل حكم الجارح كالمعدل ، وكيف الحال اذا تعارضا ؟

هل يكفي قول العدل او المدلين . . خبري عدل في العمل بخبره ؟

كيف حال العمل بخبر اد وصيه جماعة بالصحة ؟

## (٦٧) اصل

يجوز نقل الحديث بالمعنى بشرط ان يكون الناقل حارفاً بمواقع الالفاظ وعدم قصور الترجمة عن الاصل في اعادة المعنى ولم ينفع على مخالف في ذلك من الاصحاب .

وحجبتنا على الجوار وحوه :

مها : مارواه الكلبي ره في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت لابن عبد الله ~~عليه السلام~~ اسمع الحديث منك فريد وأقص قال : ان كنت تريد معانيه فلا بأس .

ومها : ان الله سبحانه قص القصة الواحدة بالفاظ مختلفة ومن المعلوم ان تلك قصة وقعت اما بعبرانية او بعبارة واحدة معها وذلك دليل على جواز نسبة المعنى الى القائل وان تغاير اللفظ .

## (٦٨) تمارين

هل يجوز نقل الحديث بالمعنى بلغة العرب او غيرها ؟

ما هو الدليل على الجواز ؟

كيف حكى الله تعالى قصة واحدة بتناوين مختلفة ؟

## (٦٨) قدمه

يقسم عمر الواحد بعشر اختلاف احوال رواته في الانصاف  
بالايمان والعدالة والوسط وعدمها الى اربعةقسام ، يختص كل قسم منها  
في الاصطلاح باسم .

الاول : الصحيح ، وهو ما انص سده ، المعصوم بنقل العدل  
الصابط عن مثله في جميع لطقات وربما يطلق الصحيح ويضاف الى  
احد لرواة الواقعة في سلسلة السند ، فيقال صحيح ابن سنان مثلاً ،  
فيراد منه ان سند الحديث صحيح الى ابن سنان وان عرضه بالنسبة الى  
من بعده احتلال الشرائط من ارسال ونحوه ، فاذا قبل في صحيح ابن  
سنان عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام كان المقصود صحة الحديث  
الى ابن سنان وعروض الارسال له بعده .

وقد يقال روى الشيخ في الصحيح عن زراره مثلاً فيراد من اطلاق  
لصحيح بيان حال الجملة المحدوفة وان جميع رواة الحديث الى زرارته  
مدول ضابطون ترك ذكرهم للاختصار .

الثاني : الحسن ، وهو متصل السند الى المعصوم بالامامي الممدوح

من غير معارضة دم مقبول و لا ثبوت عدالة ففى جميع المراتب أو بعضها مع كون الباقى بصفة رجال الصحيح وقد يستعمل على قياس ما ذكر فى الصحيح .

الثالث : الموثق ، وهو ما دخل فى طريقه من ليس بامامى ولكنه منصوص على توثيقه بين الاصحاب ولم يشتمل باقى الطريق على ضعف من جهة اخرى ويسمى القوى ايضاً ويُستعمل لفظ الموثق ويراد به ما يشبه الموثق المتقدمين فى الصحيح والحسن .

الرابع : الضعيف ، وهو ما لم يجمع فيه شروط احد الثلاثة بان يشتمل طريقه على مجروح بغير فساد المذهب او مجهول ويسمى هذه الاقسام الاربعة اصول الحديث لانه اقساماً اخر باعتبارات شتى وكلها ترجع الى هذه الاقسام الاربعة وليس هنا موضع تفصيلها .

### (٦٦) تمارين

كم قسماً خبر الواحد فالنظر الى حالفه ؟

اي قسم من حجة ، ولماذا صلب حجة ؟

## (٦٩) اصل

### في القياس

القياس هو الحكم على معلوم بمثل الحكم الثابت لمعلوم آخر  
لاشترائيهما في علة الحكم فهو صرح الحكم الثابت يسمى اصلاً وموضع  
الآخر يسمى فرعاً والمشارك يسمى جامعاً وعلة، والعلة اما مستنبطة كما  
اذا ورد في العمر حرام وحصل لنا الطي بان العلة هي حرمتها هو الاسكار  
الموجود في البيت مثلاً فيكون تعدية الحكم الى البيت قياساً وقد اطبق  
اصحابنا على منع العمل بالقياس المستنبطة الا من شد وحكى اجماعهم فيه غير  
وحد منهم وتواتر الاخبار بانكاره عن اهل البيت (ع) وبالجمله فمنعه  
يعتبر ضروريات المذهب .

او منصوبة كما اذا ورد لا تشرب الخمر لانه مسكر ولا تنسج  
الحجلة بالحطة متصلاً لانيها مكيل هي العمل بها خلاف يسهم و ظاهر  
المرتضى المنع هو ايضاً وقال العلامة الحق عدى ان العلة اذا كانت  
منصوبة وعلم وجودها في الفرع كانت حجة .

و احتج في النهاية لذلك بان الاحكام الشرعية تابعة للمصالح  
الخفية و الشرع كاشف عنها فاذا بص على العلية عرفنا انها الناعثة و  
الموجة لذلك الحكم فبما وجدت وحب وجود المعلول وهذا  
هو الاظهر

### (٦٧) تمارين

ما هو لقيس وكم قسم هو ؟

ما هو الدليل على بطلان القيس المستسط عليه ؟

لماذا يجوز العمل بالقيس المخصوص على علته ؟



## المقام الثالث

### فى الاصول العملية

#### (٧٠) تقسيم

قد عرفت فى اوائل الكتاب ان لاصل فى الاصطلاح عبارة عن الحكم المحمول عند الشك ، ليكون موردا لعمل الشاك والمنحير ، واهم قسموه الى اصل لفظى وعملى ، والكلام هنا فى القسم الثانى ، وهو ما كان معمولاً به عند التحير فى العمل و كان متعلق الشك بالاعمال دون الالفاظ ، كمن شك فى وجوب فعل او حرمة مع عدم قيام دليل على حكمه ، فالحكم المحمول ح اصل عملى ، ثم ان الحاكم به ان كان هو الشارع سمي اصلاً شرعياً . ان كان هو العقل سمي اصلاً عقلياً ، و الاصول العملية كثيرة سواء بذكر الاصول الاربعة المشهورة ولا بد من تقديم امر يتضح به موضوعها و محريها و يسهل به تمييز بعضها عن بعض .

فاعلم ان الشك فى الحكم يتصور على اقسام اربعة .

الاول : ان يكون للحكم الذي شك فيه حالة سابقة ، بان كان عالما بشيئته سابقا فشك في فائده فعلا ، وهذا موضوع الاستصحاب ومجره .

الثاني : ان لا يكون للمشكوك حالة سابقة وكان شكه في اصل التكليف لامي متعلقه ، كان شكه في وجوب الدعاء عند رؤية الهلال و هذا مجرى البرائة .

الثالث : ان لا يكون له حالة سابقة و علم باصل التكليف و كان شكه في متعلقه مسح امكان الاحتياط ، كان علم بوجوب صلاة يوم الجمعة وشك في كونها الطهر او الجمعة ، وهذا مجرى الاحتياط .

الرابع : ان لا يكون حالة سابقة وكان شكه في المكلف به مع علم امكان الاحتياط ، كان علم بوجود الرام من الشارع وشك في تعلقه بعمل الجمعة او تركها ، اذ في المقام اما ان يفعلها المكلف او يتركها وعلى كل تقدير يحتمل الموافقة والمخالفة وهذا مجرى التحجير .

### (٦٨) تمارين

ما هو الاصل اللفظي والاصل العملي ؟

ما هو الاصل الشرعي والاصل العقلي ؟

كيف ينقسم الشك في الحكم الى اربعة اقسام ؟

ما هو الشرط في جريان الاستصحاب ؟

ما هو الشرط في جريان اصاله البرائة ؟

ما هو الشرط في جريان اصاله الاحتياط ؟

ما هو الشرط في جريان اصاله التحجير ؟

## (٧١) أصل

### في الاستصحاب

اختلف الاصحاب في الاستصحاب ، ومحلّه وموضوعه <sup>شك في مقام</sup> ان ثبت حكم او موضوع ذو حكم في وقت ثم بعينه وقت آخر لا يقوم دليل على انتفاء ذلك الحكم او الموضوع فهل يحكم بقائه على ما كان وهو الاستصحاب ام يعترف بالحكم به في الوقت الثاني الى دليل ؟ الاظهر الاول وهو اختيار الاكثر .

لذا على الحكم بالنقاء وجوه ، الاول : سيرة اعتلاء فانه اذا ثبت الشيء عندهم في الان الاول ثم حصل لهم الشك في دوام مابث وبقائه يسون على النقاء عملا و يرتون على المشكوك آثر النقاء ولا يعتنون باحتمال زواله ما لم يحصل لهم القطع بذلك

الثاني : ان الفقهاء عملوا بالاستصحاب في كثير من المسائل و الموجب للعمل هناك موجود في موضع الخلاف و ذلك كمسئلة من يقن الطهارة وشك في الحدث فانه يعمل على يقينه و كذلك العكس و

من يقف طهارة ثوبه في حال نسي على ذلك حتى يعلم خلافها و من عاب عيبة منقطعة حكم بقاء نكحته ولم يقسم امواله وعزل نصبه في المورث وما ذاك الا لاستصحاب حياته و هذه لعلة موحوده في جميع مواضع الاستصحاب فيجب العمل به

### الثالث ، الاخبار ، وهي كثيرة :

مها : صحيحة زرارة وفيها قد حكم الامام بانه لا يجب الوضوء على المنظر الذي شك في عسة اليوم عليه حتى يستيقن انه قد نام ، قل **الشيخ** - والا فانه على يقين من وضوئه ولا يقص اليقين بالشك انه اول لكنه يقصه يقين آخر ، معناه : وان لم يستيقن اليوم لدقص ليس على بقاء الوضوء وليرتب أثره من الدخول في الصلاة وبحره ، وقوله : ولا يقص ... تعميم لحكم الاستصحاب لكل ما شك في بقاءه و رتدعه فالروى في صحة الدلالة على المطلوب .

ومها صحيحة الاخرى فيما ادشك المصلي أربعاً في اربعين بالركعة الرابعة وعدمه فحكم **الشيخ** باصافه ركعة اخرى ثم قال : ولا يقص اليقين بالشك ولا يدخل الشك في نفس « الى » قال **الشيخ** « . ولا يعتد بالشك في حال من الحالات ، والمعنى : ولا يقص اليقين بعدم اتيان الرابعة بمجرد الشك في تانها ، فاللزم الاتيان بها بمقتضى الاستصحاب ، ثم استدرك ذلك بان الركعة المشكوكه المأني بها لا تدخل في الصلاة ولا يؤتى بها منصلة بل مفصلة بعوان صلاة لاحتيال ، وقوله : ولا يعتد بالشك . . . اشارة الى عموم هذا الحكم لجميع موارد الاحكام والموضوعات .

ومنها : قوله **فقط** : من كان على يقين فشك فليس على يقينه ، ومن  
 الشك لا يفتقر ليقين : ودلائلها واضحة ، فعلى ما ذكرنا من الأدلة اد  
 شككنا في بقاء حكم شرعي تكليفي كوجوب الجمعة ، او وصفي كطهارة  
 العنبر ، لعبي بعد عليائه ، او موضوع ذي حكم كعدالة زيد وحياة عمرو  
 وحب الحكم بقاء ذلك الحكمين ، و بقاء ذلك الموضوع حتى يقطع  
 بعدمها وعدمه

## (٦٩) تمارين

عرف الاستصحاب وموضوعه ؟

هل العقلاء يبنون على ابقاء ما كان عد الشك <sup>هل</sup> وهو حجة ؟

ما هو المراد باستصحاب الحكم و لموضوع ذي الحكم ؟

لم لا يجري لاستصحاب في موضوع بلا حكم ؟

هل هناك مشكلة اتفق لعلماء على الاستصحاب فيها ؟

هل يمكن التعدي من لموضوع لمنفرد عليه الى غيره ؟

هل لصحبتين شتان حريان الاستصحاب في الحكم او في

الموضوع ؟

هل يستفاد منهما حوازي التعدي من مورد هما الى كل مشكوك

البقاء ؟

في الخبر الاخير هل المراد بقوله (فشك) الشك في صحة يقينه

او الشك في بقاء متيقنه وما هو المستفاد على كل واحد من الاحتمالين ؟

## (٧٢) تذييل

للاستصحاب اقسام كثيرة مذكرها ما ياسب حال الكتاب .  
 منها : اقسامه الى الاستصحاب الوجودى والعلمى ، كاستصحاب  
 وجوب الجمعة و استصحاب علم وجوب الظهور .

ومنها : اقسامه الى الاستصحاب الحكيمى و الموضوعى ،  
 فالاول كاستصحاب حلية الثمر بعد حليانه ، و الثانى كاستصحاب  
 حياة زيد عند الشك فى موته .

ومنها : الاستصحاب التعليقى والتجيزى ، فالاول ما كان الحكم  
 المستصحب فيه حكما تعيقيا ، كما اذا ورد يحرم اللعب اذا على ،  
 فاستعدا منه ان للعب حكما بحريما معقيا على العيان ، فاذا صار زيبا  
 و شككا فى بقاء حرمة التعليقة سمي استصحابه تعيقيا ، والثانى ما  
 كان مستصحبه حكما تجيزيا كاستصحاب حلية اكل لعب بعد صيرورته  
 زيبا اذا فرض الشك فيه .

و منها : اقسامه لى استصحاب الحرثى و الكللى ، فالاول

كاستصحاب بقاء زيد ، ، الثاني كاستصحاب بقاء كلى الانسان في محل  
بعد تحققه فيه في صين بعض المصاديق ، كما اذا شكك في بقاء اهل  
قبلة اوبلدة بعد مضي مات من الاغوام ، فيشك في بقاء النوع وانقراضه  
فيستصحب ، و قد يشك في بقاء الكلى فيما اذا تحقق في زمان و كان  
الفرد المتحقق في صميمه <sup>الكل</sup> مرددا بين ما هو رائل قطعاً ، وما هو باق قطعاً ،  
ومثلوا له بما اذا علم بوجود حيوان في الدار وشك في كونه  
فيلا يعيش اعر ما اوقفاً لا يعيش الا اياماً ، فاذا مضت بعد ذلك شهور  
يحصل الشك لامحالة في بقاء اصل الحيوان ، ولو كان لموجود فيلا  
فهو باق قطعاً ، و لو كان بقاً فهو فان قطعاً ، فيمكن هنا استصحاب كلى  
الحيوان .

## (٧٠) تمارين

- ١ الى كم قسم يقسم الاستصحاب ؟
- ٢ مثل للاستصحاب الحكمي والموضوعي مثالا اخر .
- ٣ ما هو معنى الاستصحاب التلخيصي والتجزي ؟
- ٤ اضرب لهما مثالا اخر .
- ٥ ما هو معنى استصحاب الحرثي والكلي ؟
- ٦ كم قسم استصحاب الكلي ؟
- ٧ مثل لكل قسم مثلاً

## (٧٣) اصل

### في اصاله البراءة (وفيها امور: الاول)

قد عرفت ان معنى اصاله البراءة وموضوعه هو الشك في اصل التكليف مع عدم لحاظ العدالة السابقة ، و البراءة عبارة عن الحكم الجارى في ذلك المورد ، وهى تنقسم الى قسمين : البراءة العقلية و البراءة العقلية فالاولى عبارة عن حكم العقل بعدم استحقاق لمكلف العقوبة على ما شك في حكمه ، ولم يقم عنده دليل على وجوبه او حرمة ، فاذا شك المكلف في وجوب غسل الجمعة او حرمة الربيب المعنى ، و لم يجد بعد لمحض دليلا على الحكم ، حكم عقله بعدم فعبة حكمهما لو كان ، وعدم ترب العقاب على ترك الاول و فعل الثانى ، احكومة العقل و قصارته بقبح العقاب بلباين ، وهذه هى البراءة العقلية و الثانية : عبارة عن حكم الشارع بعدم التكليف العقلى او بالاماحة والرحصة بالعلل المشكوك وجوبه او حرمة كما فى المثالين . الامر الثانى : انه قد اختلفت كلمات الاصحاب في لقول بالبراءة فالمشهور بين الاصوليين القول به مطلق ، عقليها و نقلها ففى



الوجوبية و التحريمية و فصل بعض في الراهة لعقبة بين الشبهات  
لحكمية والموضوعية ، فقال بالحرمان في الاولى دون الثانية ، ومعظم  
لاحباريين مع الراهة لعقبة مطلقاً ، واجر والراهة لعقبة في خصوص  
الشبهة الوجوبية فهم في الوجوبية قائلون بالراهة و مشكوك الوجوب  
عندهم مباح طاهراً ، وفي التحريمية قائلون بالاحتياط و مشكوك التحريم  
عندهم حرام طاهراً ، الى غير ذلك من الاقوال

الامر الثالث : قد عرفت ان الراهة لعقبة هي حكم الخل و  
قصائه المحارم بقبح مؤاحدة المولى عنه فيما لا يباين به و لا اعلام ،  
فلا فعلة لتكليف المشكوك و لا استحقاق للمؤاحدة ، فادراك القوة  
العاقبة وقضاوة نفس ثلث العصبية الرباية كاف في المحبة .  
واما الراهة انشعية فدل عليها .

اولا : مذهب الكتاب كقوله تعالى : ( وما كنا بمعدين حتى نبعث  
رسولا ) اي ما كان من عاداتنا سابقاً و لاحقاً ان نبعث احداً على ترك  
واجب او فعل حرم حتى بين حكمهما : فبعث لرسول كناية عن بين  
الحكم الافعال .

وقوله تعالى ( لا يكلف الله بشاً الا وسعها ) بناء على ان المراد  
بالوسع الوسع العلمي ، و قوله تعالى : ( لا يكلف الله بشاً الا ما آتاها )  
بناء على ان المراد بالابناء الاعلام

وثانيا : الاحبار ، فمنها . قوله عليه السلام في حديث الرفع ( رفع  
عن امي ما لا يعلمون ) فان الابحار و لتحريم المجهولين من قبيل ما  
لا يعلم فيكونان مرفوعين .

ومنها : قوله عليه السلام في حديث المحجب ، ما حجب الله علمه عن

العلماء فهو موضوع عنهم .

ومنها : قوله **٢٣٤** : ( الناس في سعة ما لا يعلمون ) اى انهم من ناحية مجهولاتهم في سعة لا يؤخذون عليها ولا يعاقبون .  
ومنها : قوله **٢٣٥** ( كل شيء لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه ) اى كل مشكوك الحرمة و الحلبة فهو لك حلال ظاهرا و هو معنى البرائة .

ومنها : قوله **٢٣٦** ( كل شيء لك مطلق حتى يرد فيه بهي ) اى كل فعل انت مرخص فيه حتى فصل اليك حرمة .

## (٧١) تمارين

ما معنى البرائة العقلية ، وهل المستفاد منها عدم الحكم واقعا و عدمه فعلا او عدم العقوبة علما يرتكبه ؟

لم سمى هذا القسم من البرائة بقاعدة فبح العقاب بلا بيان ؟  
اضرب لمورد البرائة العقلية مثلا آخر .

هل المستفاد من البرائة الشرعية عدم الحكم واقعا ، او عدم فعلية الواقع على فرض وجوده ، او عدم العقوبة كذلك ، او الاباحة ظاهرا ؟

هل مسألة البرائة انماقية او فيها اختلاف ؟

ما معنى الشبهة الوجوبية و التحريمية ؟

ما معنى الشبهة الحكمية و الموضوعية ؟

مثل لكل واحد من هذه الاقسام الاربعة مثلا ؟

ما هو الدليل على حجية البرائة العقلية ؟

كم دليلاً أقاموا على حجية البرائة العقلية ؟

ما معنى بعث الرسول وهل يؤاخذ الله الإنسان على مخالفة ما اعتقل به عقله إذا لم يصل إليه النقل ؟

هل يمكن عد العقل وإدراكه مصداقاً لبعث الرسول ؟

هل يمكن أن يراد بالموصول فيما لا يعلمون الفعل المجعول هو أنه كثر المابع الذي لم يعلم كونه حمراً ، وهل من فرق بين هذا وما ذكر أولاً ؟

هل المراد بما حجب الله عنه علمه خصوص ما لم يبيحه للمعاد وسكت الرسول ﷺ عنه ، أو ما يبيحه الرسول ﷺ فصاع ولم يصل إليهم و على أيهما بني الاستدلال ؟

هل يشمل حديث السعة الجاهل القاصر والمقصّر كليهما أو يختص بالاول ، أو يفصل بين الشبهات الحكمية والموضوعية بالاعتصاص بالقاصر في الاولى والعموم في الثانية ؟

هل يشمل المعبر الثالث أطراف العلم الاجمالي أيضاً وكيف المحصل لو قلنا بالشمول ؟

## (٧٢) اصل

في اصابة الاحباط وبسر عنها باصابة لاشتغال ايضا .  
تقسيم .

قد عرفت ان محرى اصابة الاحتياط هو الشك في المكلف به مع العلم بالتكليف ، وهذا ينقسم الى اقسام ثلاثة .

الاول : ان يكون متعلق التكليف مرددا بين امور متباينة ، كاصالة المواجهة يوم الجمعة المرددة بين الظهر والجمعة .

الثاني : ان يكون المتعلق مرددا بين لاقل و الاكثر المستقلين ، كان يعلم ان عليه دينا لربذويشك في ابع حمة دراهم او عشرة ونسبتهما بالمستقلين بلحاط ان الاتيان بكل واحد من المحتملين مرة للذمة بحدده ، فلو كان الدين في الواقع عشرة و ادى خمسة برئت ذمته من نصف الدين .

الثالث : ان يكون متعلقه مرددا بين الاقل و الاكثر المرتطبين كان يعلم بوجوب صلاة عليه ، وبشك في انها عبارة عن عشرة اجزاء او تسعة

فيرجع شكه الى انه هل تعلق الایجاب بالقليل او بالكثير ، وتسميتهما بالمرتطين لاجل ارتباطهما بحيث لو اتى بالتسعة و كان الواجب في الواقع العشرة لم يصح المأني به ولم يعد بقاء ، ومرجع هذا القسم في الحقيقة الى الشك في جرئية الرد عن التسعة ، ولذا يطلق على <sup>هذا</sup> الشك مسألة الشك في الجرئية ، فيقع الكلام في باب الاشتغال في حال لاقسام الثلاثة جميعا .

## (٧٢) تمارين

ما هو معنى اصالة الاحتياط ، وكم قسماتها ؟

ما هي مسألة الأقل والاكثر الاستفلايين ؟

مثل لهما مثالا غير عا ذكرناه .

ما هي مسألة الأقل و لاكثر الارتماطيين ؟

مثل لهما مثالا آخر .

## (٧٥) أصل

في الشك في المكلف ، به مع دورانه بين المتباينين .  
والأصل الحارّى فيه أصالة لا احتياط ، وهى ابصار على قسمين :  
أصالة لا احتياط العقلي ، وشرعية .

فالاولى عبارة عن حكم العقل بلزوم الاتيان بالفعل . يحتمل الضرر  
لاخرى فى تركه ، ولزوم ترك فعل يحتمل الضرر الاخرى فى فعله ،  
فإذا علمنا بوجوب صلاة فى يوم الجمعة قبل صلاة العصر وشككنا فى انها  
الظهر او الجمعة فترك كل واحدة منهما مما يحتمل فيه الضرر الاخرى  
فالعقل يحكم بلزوم الاتيان بكلتيهما احتياطاً وكذا ، إذ علمنا بتحريم الشارع  
مايماً معيناً ، وشككنا فى انه الحمر او العسبر العسبى فترك كل منهما يحتمل  
فيه الضرر الاخرى فيحكم العقل بلزوم ترك كلتيهما احتياطاً .

والثانية : عبارة عن حكم الشارع بوجوب الفعل او الترك فى  
المثاليين ونظائرها .

ثم ان الدليل على الاحتياط العقلى هو كون مورده داخل تحت  
الكلية العقلية ، وهى لزوم دفع الضرر الكثير الشديد ، خاصة اذا كان

أحروياً ، واما الاحتياط الشرعى فاستدل عليه مدعيه بقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :  
 ( قفوا عند الشهية ) وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( الوفوف عند الشهية حير من الافتحام  
 فى الهلكة ) وقوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ( ومن ارتكب الشهوات وقع فى المحرمات  
 وهلك من حيث لا يعلم ) .

### ( ٧٣ ) تمارين

ماهى اصالة الاشتغال وكم فسامى ؟

ماهو الدليل على هذه القاعدة ؟

هل تحرى هذه القاعدة فى غير مو رد لعلم الاحمالى ايضا ؟

## (٧٦) أصل

إذا تردد متعلق التكليف بين الأقل والأكثر الاستقلاليين كالمثل  
 السابق وكما إذا جهل عدومات من الصلوة والصيام ، فهل يجب  
 الاحتياط بالأكثر أم يحوز الاكتفاء بالأقل وجهان ، أقوىهما  
 الثاني ، ولعل المحالف في المسئلة قليل .

لنا على ذلك ، أنه لما كان متعلق التكليف أمورا مستقلة غير مرتبطة  
 كقصاء الصلوات وإداء الدراهم ، فيحمل التكليف المردد بين الأقل و  
 الأكثر إلى تكاليف كثيرة متعددة بعدد الصلوات والدراهم ، فيكون  
 بعضها معلوما بالتفصيل وهو ما تنق بالأقل ، وبعضها مشكوكا بدوي و  
 هو ما تعلق بمزاد عنه ، فالمكلف بالسنة إليه شك في أصله ، وقد عرفت  
 أن حكم ذلك <sup>هو</sup> إجراء البرائة عنه .

## (٧٧) تمارين

كم قولاً في هذه المسئلة ؟ وما هو المختار من الأقوال ؟  
 ما هو الدليل على عدم وجوب الاحتياط فيها ؟ وإلى أي أصل يرجع ح ؟



## (٧٧) اصل

إذا تردد التكليف بين تعلفه بالاقل او بالكثر مع كونهما مرتبطين ،  
كالشك في كون الوجوب متعلفا بالمركب من تسعة اجزاء وعشرة ،  
ففي المسألة اختلاف ، فقال قوم : بوجوب الاحتياط في المقام كالمنايين  
لكون التكليف معلوما نردد متعلفه بين امرين فيجب الاحتياط ، الا ان  
الاحتياط هنا يحصل بآتيين بالكثر ، ولا يحتاج الى تكرار العمل و  
الاتيان بالاقل تارة والاكثر اخرى

وذهب آخرون الى اجراء لائحة عن الاكثر ، وكذبته الاتيان  
بالاقل وهذا هو المختار .

لنا على ذلك ان مرجع تردد التكليف بين الامرين في المقام الى  
الشك في جزئية ما به التدبوت بينهما ، فان دا علما بتعلق الوجوب مثلا  
بمعمل مركب ، وشككنا في قله اجرائه وكثرته فقد علما باسقاط  
التكليف على الاقل وشككنا في شموله للجزء المشكوك فيؤول الامر الى  
الشك في اصل وجوب ذلك الجزء وقد عرفت ان الشك في التكليف  
مجرى البرائة :

بعم الفرق بين المقام وبين سائر محاربي البرائة كالثك في وجوب صوم يوم الثك مثلا هو ان لشك هنا في جزء من التكليف المبسط على الكل وانه هل له سعة واسط بحيث يشمل المشكوك ايضا ام لا وبعبارة اخرى اشك هنا في شمول بعض من التكليف لبعض من المتعلق وهناك في وجود تكليف مستقل وتعلقه بعمل مستقل ، وهذا المقدار من الفرق غير قادح في المطلب ، فكل فعل شككنا في وجوبه نحكم بعدم وجوبه كان جزء المركب او مستقلا ، كان حكمه بعض من مجموع مبسط على الشيء او مستقلا

انقلت : اذا جرى المكلف البرائة في الحرم لمشكوك واتي بالاقل ، وفرصا كون المكلف به في الواقع هو الاكثر فقد ثبت له الواجب الواقعي لكون المورد ترجيحيا على العرض ، فكيف المحلص من تبعه ترك المأمور به .

قلت : معنى احراء البرائة شمول الادلة الشرعية لمورد الثك ، كحديث الرفع والسعة وبحوهما ، وحكم الشارع بعدم تحريم التكليف فيه وترجيحه للمكلف في ترك ما شك في وجوبه وذلك تأمين من الشارع من تبعه المحافظة لوائعفت فيكون المورد نظير سائر موارد البرائة لوائعفت مخالفتها للواقع فما هو لحواب هناك فهو الحواب هنا .

## (٧٥) تمارين

كم قولا في مشكلة الاقل والاكثر الارتباطيين ؟ وما هو المختار من الاقوال ؟

الى ماذا يؤل مسر الشك بين الارتباطيين ؟ وما هو الاصل  
المجاري فيه ؟

ما هو الفارق بين المقام و سائر مجاري الرائة ؟

هل يرد اشكال على احراء الرائة في المقام ؟

ما هو لحواب عن ذلك الاشكال ؟

## تنبيه

اعلم ان متعلق التكليف يتردد بآراء بين مركب قليل الاجراء وكثيرها  
فيطلق عليه ح الشك في الحرثية كما عرفت آنفا ، و يردد اخرى بين  
موضوع مفيد بقيد وجودي و موضوع عتيق ، فيطلق عليه الشك في  
الشرطية او القيدية ، وذلك كما داشت في ان الواجب هل هو مطلق  
الطواف ام الطواف المفيد بالطهارة ، او ان الواجب عتيق مطلق لرقعة  
ام الرقعة المفيدة بالايمان ، ويندد ثالثة بين موضوع مفيد بقيد عدمي و  
موضوع غير مفيد ، فيطلق عليه شك في لامعية او القاطعية ، وذلك كما  
اذا شك في ان لاطلة مثلا مشروطة بعدم استصحاب الجاسة فيها ام غير  
مشروطة او مشروطة بعدم لتكلم في ثنائها ام لا .

ثم انه قد اختلفت كلمات القوم في الشك في لشرطية و المانية  
فذهب قوم الى وجوب الاحياط فيهما بمعنى الرياء لمتعلق مع بالقد  
المشكوك فيه وجوديا او عدميا ، كعص الطواف مع الطهارة واعتاق  
الرقعة المؤمنة ، واللاتيان بالامانة مع عدم استصحاب الجاسة ، وذهب

آخرون الى كون المقام مجرى الرأية فاحروا اصاله الرأية فيه ، و هو المختار .

لنا على ذلك ان الشك في المقام الى شرعه شيء للوجوب  
كالظهور والایمان ، و الى ما بینه شيء كالحاجة ، ويحصل ما صدرى  
وكبرى نتجان المصدر ، فقول ان شرطية الامر المشكوك فيه وما بینه  
مجهولة لنا ومحسوبة صا ، وكلمة كان كذلك فهو مرفوع وموضوع ،  
لما ذكرنا في صالة الرأية ، فاذا انضم رفع الشرطية والما بینه بهذا  
الاصل الى ثبوت اصل العس بالدليل بح ذلك وجوب ذات المتعلق  
مع عدم تقبده بقيد وجودى او عدمى .

## (٧٦) قمارين

ما هو معنى تردد المكلف بين لمطلق والمقيد ؟ وكم قسماهو ؟  
الى ماد يؤل امر هذا التردد ، وماذا يسمى لقسمان ؟  
كم قولاً في مسألة الشك في القيدية والما بینه ؟ وما هو بمختار ؟  
ما هو الدليل على احراء الرأية في المستلث ؟

## تذييل

### على أصالة الاشتغال

في موارد العلم الاحتمالي وتردد المعلوم بالاحمال بين لم احتمالات  
لو كانت الاطراف قليلة محصورة ، سميت المسألة بالشبهة المحصورة  
قليلة لاحتمالات و الاحتمالات ، ولو كانت كثيرة غير محصورة سميت  
شبهة غير محصورة ، لكثرة لاحتمالات و الاحتمالات

و الميراث في محصورة الشبهة هو كون الاطراف محدودة  
محصورة عد لعرف ، مبسورة لعدى العدة ، كتردد الواجب والحرام  
بين خمسة او عشرة او مائة وما يقرب من ذلك ، ومثاله ما سبق من مثال<sup>١</sup>  
الظهر والجمعة ، والحرام المردد بين الحمر والحصير

والميراث في كونها غير محصورة كونها كذلك عرف وعادة بحيث  
لا يعتنى لعقلاء بوجود العلم لاحتمالي عند ارتكاب بعض الاحتمالات.  
ثم انه لا اشكال في لزوم رعاية العلم الاحتمالي ووجوب الاحتياط  
في طرافه ومحتملاته في لشبهة المحصورة كما عرفت و اما لشبهة غير

المحصورة صبيها وجوه او اقوال ، الاول : ثروم لاحتياط فيها ايضا  
مطبق بعض الجميع في احتمالات الواجب وتركه في احتمالات الحرام  
الثاني : عدم وجوبه مطلقا فيجوز برك للجميع في احتمالات الواجب  
وفعله في احتمالات الحرام ، الثالث : التفصيل في المقام تحوير الارثاكات  
في مقدار لا يحصل القطع بمحالة الواقع ، وعدم لجوار فيما اذا حصل  
وشهد لهذا انه لو علم الاسان بوجود مال حرام في يد فرد من اهل بلد و  
قربة ( كما ان هذا العلم حاصل لكل احدهما ) فاحساح الى التعامل مع البعض منهم  
ولا يعتنى العقلاء بذاك العلم الاحمالى ، ولا يسمعه علمه ذلك من التعامل  
معه ، نعم يسمعه عن التعامل مع الجميع بحيث يقطع باحد الحرام ، وعلى  
هذا فيجوز له ح ترك لبعض في مثل لواجب دون الجميع ، و فعل  
لعض في مثل الحرام دون الجميع ، و تفصيل القول في مسألة  
محل آخر .

## (٧٧) ثمارين

ماهى الشبهة المحصورة وغير المحصورة ؟

ماهو الميران في حصر الشبهة وعدم حصرها ؟

هل يجب الاحتياط في الشبهة المحصورة ؟

كم قولاً في مسألة الشبهة غير المحصورة ، وماهو المختار ؟

## (٨٠) اصل

### في اصالة التخيير

وموضوعها العلم بالتكليف والشك في المكلف به مع عدم امكان الاحتياط، وله موردان .

الاول : كما اذا علم المكلف متعلق الرام من المولى على عمل كصلاة الجمعة في يومها وشك في انه متعلق بايجاد ذلك العمل او تركه، فيحكم العقل ح بتخييره بين الاثبات به وتركه .

والثاني : كما اذا كان هناك فعلا وعلم المكلف بوجوب احدهما وحرمة الآخر ، ولم يعلم ان هذا واجب وذاك حرام ، او ان ذلك واجب وهذا حرام ، والمكلف هنا اما يتركهما او يفعلهما او يفعل احدهما ويترك الآخر ، ولا ولا يستلزم ان العلم بالمخالفة القطعية فهما ممنوعان وان متلزما العلم بالموافقة القطعية ايضا ، فيحصر الامر في الثالث بحكم العقل اذ ليس فيه الاحتمال الموفق لمخالفة وهو معنى التخيير، فعلم ان اصالة التخيير اصل عقلي فقط لا شرعي وهي عبارة عن حكم العقل بالتخيير اما في عمل واحد



بين فعله وتركه ، وإما في عملين مختلفين بين فعل هذا وترك ذلك وبين عكسه .  
والدليل على هذا الحكم قبح الترجيح بلا مرجح ، وقد يعبر عن  
هذه المسألة بدوران الأمر بين المحذورين لعدم إمكان الاحتياط .

## (٧٨) تعاريف

ما هي أصالة التخيير ؟

هي كم موردا بحرى هذا الأصل ، وهو الدليل على حريته ؟

## (٨١) تذييل

### على الاصول الاربعة

الشك الموجود في مجارى الاصول الاربعة قد يكون متعلقا بالحكم

لشرعي الكلي وقد يكون متعلقا بالحكم الجزئي .

اما الاول : فمما شك فيه يكون احد امور ثلاثة ، اولها :  
عدم النص المعتبر في المورد ، ثانيا : اجمال النص الوارد ، ثالثها :  
تعارض نصين بالترجيح في البين ، ويسمى شك في هذا القسم بشك  
الحكمي و الشبهة الحكمية ، لكون منطلق الحكم الكلي . فاذا شك  
المكلف في بقاء وجوب الجمعة ، او في وجوب السواك ، او في كون  
الراجم يوم الجمعة صلاتها او صلاة الظهر ، او في كون صلاة الجمعة  
واجبة او محرمة - سواء اكان الشك في الجميع من جهة عدم الدليل ام  
اجماله ام تعارضه مع مثله - كان الاول من قبيل الشبهة الحكمية  
للاستصحاب ، والثاني للترائية والثالث للاحتياط و الرابع للنحيير .

واما الثاني : اي الشك المتعلق بالحكم الجزئي فيسمى بالشك

الموضوعي ، فإذا شك في أن حمر هذا الإماء هل نقلت خلا أم لا ، أو أن هذا المابع خل أم حمر ، و أن نهى و لده هل تعلق بشرب النبي أو شرب الشاي ، أو أنه هل امره شرب الشاي أم نهاه عنه ، كان لأول شبهة موضوعية للاستصحاب . والثاني للبرائة ، والثالث للاحتياط ، والرابع للتحجير ، ولعلك تعرف من الأمثلة أن مشأ الشك هب اشتبه الأمور الخارجية لمربوطة بالموضوع كأنقلابه خلا أو يحود ذلك و لذلك سميت الشبهة موضوعية .

## (٨٢) تذييل آخر

الشبهة لموحودة في محاربي <sup>الأصول</sup> الاصول قد تتعلق بوجوب فعل  
وقد تتعلق بحرمته ، فالاولى تسمى بالشبهة الوحوية و الثانية بالشبهة  
التحريرية ، والشك في بقاء وجوب الجمعة في زمان العينة شهة وحوية  
للاستصحاب ، وفي بقاء حرمة العصير المعلى اذا صار ديسا قبل ذهاب  
لشبين شهة تحريرية له ، والشك في وجوب الدعاء عند رؤية الهلال  
وفي حرمة شرب التمس شهة وحوية و تحريرية للرئة ، و شك في  
وجوب الجمعة او لظهور يوم الجمعة وفي كون المحرم عصير العنب او  
عصير لتمر شهة وحوية و تحريرية للاشتغال ، واما باب التحجير فليس  
له الا قسم واحد و يصح فيه الاطلاق .

## (٧٩) تمارين

كم قسما متعلق الشك في محاربي الاصول الاربعة ؟  
ماهو منشأ الشك المتعلق بالحكم الكلى ؟ وكم قسماهو ؟

ماذا يسمى الشك في الحكم الكلى ؟

مدهو مشاء الشك المتعلق بالحكم الحرئى ؟

ماذا يسمى الشك في الحكم الجزئى ؟

ماهى الشهة الوحوية و لتحريمية ؟

هل يتحقق القسمان من الشهة فى جميع مجارى الأصول الأربعة ؟

## المقام الرابع

فى الاجتهاد والتقليد

### (٨٣) اصل

الاجتهاد فى اللغة كسائر فى اول الكتاب تحصيل الجهد وهو المشقة  
واما فى الاصطلاح فهو استمراع الوسع فى تحصيل الاحكام الشرعية و  
المؤتلف الدينية وقد اختلف الناس فى قوله للتجربة ( بمعنى جريانه  
فى بعض المسائل دون بعض وذلك بان يحصل للعالم ما هو مناط  
الاجتهاد فى بعض المسائل فقط فله ح ان يجتهد ) وعدمه فذهب عدة الى  
الاول وصار قوم الى لثانى .

حجة الاولين : انه اذا اطلع على دليل مشقة بالاستقصاء فقد ساوى  
المجتهد المطلق فى تلك المشقة وعدم علمه بأدلة غيرها لا مدخل له فيها  
وح فكما جاز لدلت الاجتهاد فيها فكذلك لهذا ويشهد له رواية ابن عديجة  
عن الصادق عليه السلام حيث قال انظروا الى رجل منكم يعلم شيئا من قضايانا

فاجعلوه بينكم حكماً فانى قد جعلته قاصباً فتحاكموا اليه وهذا القول هو الاظهر .

احتج الآخرون : بان كل ما يقدر جهله يحور تعلقه بالحكم المعروض فلا يحصل له الاطمئان بعدم المانع من مقتضى ما يعلمه من الدليل ، واجاب الاولون بان المعروض حصول جميع ما هو دليل على تلك المسئلة بحسب اطمئانه و التحوير المذكور يحرج الكلام على العرض .

## (٨٠) تمارين

ما هو الاجتهاد لغة واصطلاحاً ؟

ما معنى المنحرى في الاجتهاد ، وهل هو قبل المنحرى ؟

ما هو الدليل على صحة فتوى المنحرى في الاجتهاد ؟

ما ذا استدلل المحالف في المسئلة و ما هو الجواب ؟

## (٨٢) أصل

وللاحتياط المطلق شرط يتوقف عليها وهي على الاحمال ان يعرف جميع ما يتوقف عليه قامة الادلة على المسائل لشرعية المرجعية ولا التفصيل ان يعلم من النعم ومعاني الالفاظ المرجعية ما يتوقف عليه ستساط الاحكام من الكتاب والسنة ولو بالرجوع الى الكتب المحتمدة ويدخل في ذلك معرفة الحق والصريف ، ومن الكذب قدر ما يتعلق بالاحكام بان يكون عالماً بموقعها ويتمكن عد الحاجة من الرجوع اليها ولو هي كتب الاستدلال ، و من السنة لاحاديث المتعلقة بالاحكام بان يكون عده من الاصول المصححة ما يجمعها و يعرف موقع كل باب بحيث يمكن من الرجوع اليها و من يعم احوال الرواة في الجرح و التعديل ولو بالمراعاة و ن يعرف مواقع الاجماع ليحترز عن مخالفته وان يكون عالماً بالمطالب الاصولية من احكام الاوامر والنواهي والعموم والخصوص لئلا عبر ذلك من مقاصده التي يتوقف الاستساط عليها و هو اهم العلوم للمجتهد كما به عنه بعض المحققين ولا بد ان يكون ذلك



بطريق الاستدلال على كل صحتها من اختلاف لاكتوائهم  
القاصرون وان يعرف شرائط الرضا لامتناع الاستدلال بدونها وان  
يكون له مسكة مستقيمة وفرة ذراك يقدريها على اقتضى الفروع من لاصل  
ورد الحرثيات الى قواعدها والترحيح في موضع لتعارض .

### (٨١) تمارين

- عند اقسام العلوم التي يتوقف عليها الاجتهاد المطلق .  
اي مقدار يلزم تحصيله من كل واحد منها ؟  
هل يكفي التقليد فيما حصله من كل قسم او يرم كونه  
مجتهدا فيه ؟  
هل الملكة المستقيمة المذكورة من شرط الاجتهاد او هي معه ؟

## (٨٥) أصل

اتفق الجمهور من المسلمين على ان المصيب من المجتهدين المختلفين واحد وغيره محطىء فلو كان المحطأ في العقوبات التي وقع بها التكليف كوجود الصاع وتحقق المعاد ووجوب شكر المسموع وقبح الظلم فالمحطىء فيها آثم لان الله تعالى كلف فيها بالعلم ونصب عليه دليلاً قاطعاً لا يعتذر الى الاجتهاد والظن واما الاحكام الشرعية فان كان لدليل فيها قاطعاً غير محتاج الى دقة الظن فالمحطىء غير معذور ايضاً لانه قد قصر في حكمه وفتواه وان كان غير قاطع بل محتاجاً الى الظن والاجتهاد فاحطاً في الحكم بعد استعراغ الوسع فهو معذور بل مأحور وذلك لان الله تعالى في كل واقعة حكماً يشترك فيه العالم والجاهل فلم يحد واجتهد واصابه اجران ولم يجتهد ولم يصبه اجر واحد لما روي<sup>عن</sup> ان للمصيب اجرين وللمحطىء أحراً واحداً .

ثم ان المراد من الحكم المشترك بين العالم والجاهل هو الحكم الواقعي بمرتبته الانشائية المستفادة من ظواهر الكتاب والسنة والفعالية<sup>الشرعية</sup>

التي تستتبع الإرادة الحدية فليست مما يشترك فيه الجميع بل هي تابعة لقيام الحجة عليها فتستحقُّ قامت عدله ولا تثبت في حق من لم تقم عدله

## (٨٢) تمارين

- في أي مورد يكون المجتهد المحطىء غير معذور ؟  
 في أي مورد يكون المجتهد المحطىء معذوراً أو مأخوذاً ؟  
 ماهو الحكم الذي يشترك فيه العالم والجاهل وما الذي يختلفان فيه ؟

## (٨٢) اصل

التقليد هو العمل بقول الغير من غير سؤال عن دليله وحقته كـ: حد  
العامي قول المفتي والمريض قول الطبيب .

ثم انه لا اشكال في حوار التقليد بل وجوبه لمن لم يدلع درجة  
الاجتهاد سواء اكان عامياً ام عالماً بطرف من العلوم وحكى خبر واحد  
من الاصحاب اتفاق العلماء على ، الاذن للعوام في الاستفتاء من غير تكرار ،  
لما على ذلك ان رجوع الحافل الى العلم في كل عدم ومن تناه  
نظره ورايه عملاً مما شهدت به الفطرة السليمة و حكومة العقل و عليه  
سيرة العقلاء وعملهم في كل عصر ومصر ولم يرد في ذلك من ناحية لشرع  
ما يكون ردعاً ومسعاً فيجب ان يكون ثباتاً

ان قلت : كفى في الردع عما يدل على عدم حوار اتباع غير العظماء  
اتباع الظن كقوله تعالى : ( ولا تقف ما ليس لك به علم ) وقوله تعالى  
( ان الظن لا يهدي الى الحق شيئاً ) .

قلت : قد ورد من الشرع ما يؤيد السيرة المتقدمة وبمصيبها مثل  
قوله تعالى : ( فاستلوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون ) ، فانه يشمل مورد

المبحث أيضاً بلا اشكال ومثل ارجاع الائمة اصحابهم الى عنة من فضلاء  
تلامذتهم كقول الصادق عليه السلام : يا ماذ احلس في المسجد وابت للناس  
عامي احب ان يرى في اصحابي مثلك، ومثل ماورد في التفسير المشيخة لامام عليه السلام  
من كان من الفقهاء صائفاً لنفسه ، حافظاً لدينه ، محالماً لثوبه ، مطيعاً لأمر  
مولاه فللموام ن يفتدوه ، وعيرهم فيكون المورد من قبل التحصيل  
بعموم حرمة ناع غير العلم والظن .

واحتجوا أيضاً بأنه لو وحب على العامي الطر في ادلة المسائل  
الفقهية لكان ذلك اما قبل وقوع الحدثة او بعدها و الفساد باعلان ما  
قبلها فلا نه يؤدي الى استبعاد وقته فيؤدي الى الضرر بامر المعاش ،  
واما عند بزول الواقعة فلا بد لك متعذر لاستحالة تصدق كل عامي بصمة  
لاجتهاد عند بزول الحدثة ، وبالجمله هذا الحكم لامحال للموقف فيه  
ولا يكره الامكاير .

### (٨٣) تمارين

ما هو تعريف التقليد ؟

ما هو الدليل على جوار تقليد الجاهل للعلم او وحوه ؟

هل يدل دليل على ردع الشارع عن التقليد في الشرعيات او

مطلقاً ؟

هل تجد ما يؤيد حكم العقل او سيرة الفقهاء وكم قسما ذلك ؟

## (٨٧) اصل

الحق مع التقليد في اصول العقائد وهو قول جمهور علماء الاسلام  
 فيجب على كل احديها الاستدلال والاجتهاد وامان تحرير الادلة بالعبارة  
 المصطلح عليها ودفع الشبهة الواردة عليها فليس يلزم بل اللزم معرفة  
 الدليل الاحكامي بمقدار يقتضيه عقله و يتحملة استعداد به حيث يوجب  
 الطمأنينة وهذا يحصل بيسر بطرول الدائم بوقوع قول الشهادة على سماع  
 المعرفة ولم يكن النسي عَلَيْهِ السَّلَام يعرض الدليل على الاعرابي المسلم اذا  
 كان يعلم منهم العلم بهذا القدر كما قال الاعرابي : لعمري تدل على  
 البعير واثرا الاقدام يدل على المسير أسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج  
 لا تدل على اللطيف الخبير ؟

## (٨٨) تمارين

هل يجوز التقيد في اصول الدين ؟  
 هل يمكن للعامة ان يكون مجتهدا في اصول عقائده جميعا ؟  
 لماذا يجب على العامة الاجتهاد في الاصول ولا يجب في الفروع ؟

## (٨٨) اصل

ويعتبر في المعنى الذي يرجع اليه المقلد<sup>ال</sup> للائحة الاجتهاد ان يكون مؤمناً عدلاً ، وفي صحة رجوع المقلد اليه ، علمه بحصول الشرائط فيه ، اما بالمخالطة المطلقة ، او بالاحار المتواترة او القرائن الكثيرة او بشهادة العدلين العارفين لانيها حجة شرعية .

قال المحقق : ولا يمكنى : العامى بمساعدة المفتى متصديراً ولا داعياً الى نفسه ولا مدعياً ولا نافال العامة عليه ولا باتصافه بالرهذ ولا الورع فانه قد يكون عالماً في نفسه او معالطاً بل لا بد ان يعلم بالانصاف بالشرائط المعتمدة من ممارسته او ممارسة العلماء وشهادتهم له باستحقاق منهيب الفتوى .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان حكم التقليد مع اتحاد المعنى طاهر و كذا مع التعدد والاتفاق في الفتوى واما مع الاختلاف فان علم استوائهم في المعرفة والعدالة تخير المستفتى في تقليد ايهم شاء وان كان بعضهم ارجح في العلم والعدالة من بعض تعين عليه تقليده و هو قول اصحابنا

ولو ترحح بعضهم بالعلم و البعض بالورع . قال بعض الاصحاب يقدم  
 العلم لان لغتوى يستغنى العلم لامن الورع و لقدردى عنه من الورع  
 يحجره عن لغتوى غير العلم فلا اعتبار برجحدر الآخر وهو حسن

### (٨٥) تمارين

هل يعتبر في المقلد بالصح شرط سوى اجتهاده في الاحكام ؟  
 اى طريق يحرر وجود الشرائط في المعنى ؟  
 اذا تعدد الفقهاء واحتلوا في الفتاى فابهم يسمى او يجب اختياره،  
 وهل فيه خلاف ؟



## (٨٩) أصل

ذهب بعض الاصحاب الى حوار بناء المحمّد في القوي على الاجتهاد السابق ومنع عن ذلك آخرون ، فعدو في شرط توسيع الفتوى ان يكون المعنى بحيث اذا سئل عن دليل الحكم في كل ففة بمعنى بها اتى به وبجميع اصوله التي يسي عليها ، ولارب ان هذا اولى ، غير ان الاول متوجه ، لان الواجب على المحمّد بحصيل الحكم بالاجتهاد ، وقد حصل فوجوب الاسياف على ، بعد ذلك بحاح الى الدليل وليس بظاهر .

## (٨٦) تمارين

هل يجوز للمحمّد ان يعتمد على فتواه السابقة مع بيان  
مدركها ؟

هل المسئلة حلاية ؟

ما هو الدليل على جواز البناء ؟

## المقام الخامس

### (١٠) في التعارض، والتعادل والترجيح

فالتعارض في الاصطلاح عبارة عن تنافي دليلين أو أكثر ، بحيث يتحيز اهل العرف في العمل بهما وكيفية الجمع بينهما ، سواء كان تعارضهما بسحو النقص ، كما اذا ورد يجب اكرام العالم ، و ورد : لا يحب اكرام العالم ، ام كان سحو المصاد كما اذا ورد : العصير العنبي حلال ، وورد انه حرام .

وقدما الشافعي نكونه مما يتحيز فيه لاجراح ما كان قاضيهما يدويا يرون بأدنى تأمل ، بحيث يتصرف اهل العرف فيهما اوفى أحدهما بمايرفع به التباين كالعام والخاص والمطلق والمقيد ، وكل دليلين أحد هب طاهر والآخر اظهر كما اذا ورد : لا تشرب العصير ، و ورد : لا بأس بشربه ، فان ظهور عدم البأس في الجوار اقوى من ظهور النهي في الحرمة ، فهذه الموارد لا تعد من اقسام التعارض ، لانه تعارض

بدوى غير مستقر بل يجمع بين المتنافيين فيها ، بحسب الدلالة ،  
 كتخصيص العام بالخاص ، وتقييد المطلق بالمقيّد ، وحمل الظاهر على  
 الاظهر ويطلق عليه الجمع لدلائى .

## (٩١) وأما التعادل والترجيح

فهما من مروج التعارض ، فانه اذا تعارض دليلان قاما ان يكونا متساويين في الاوصاف المرجحة من عدالة الراوى ، وفهرية الرواية ، وموافقة الكتاب ومخالفة العامة وغيرها واما ان يكونا متعاضلين فيها ، فعلى الاول يطلق على تساويهما صواب التعادل وعلى الدليلين اسم المتعادلين لكون كل دليل عدلا للاحراى مثلا ، وعلى الثانى يطلق على تعاضلهما الترجيح ، وعلى الدليل ذى المزية الراجح وعلى مقابله المرجوح .

اذا عرفت ذلك نقول : اذا تعارض دليلان ففي المسئلة وجوه .  
 الاول : لزوم طرح كليهما سدا مطلقا والمحكم بعدم صدورهما من المعصوم ، للتكادب الواقع بينهما ف يرجع الى الاصول الجارية في موردتهما من البرائة والاحتياط وغيرهما ، فاذا وردا كرم العلماء و ورد لا تكرمهم ، وجب طرحهما واجراء اصالة البرائة عن الوجوب و الحرمة كما هو مقتضى القاعدة العقلانية في الطرق المتعارضة ، وعمل الاصحاب

في سائر الامارات المتعارضة غير الجبر الواحد كالأجماعين المنقولين  
واليتين المتعارضتين .

الثاني - لزوم الاحد و العمل بهما مطلقاً بما يقتضيه العقل و  
النظر ، فاللزام في المثال الحكم بصدور كلا المحربين . ثم حمل اكرم  
العماء مثلاً على اكرم عدوئهم و حمل لانكرهمهم على فساقهم فيندرج  
المورد تحت قاعده ( الجمع بهما مكنى اولى من الطرح ) .

وفصل لمشهور في المسئلة فاحسوا لترجيح في المتعاضلين ،  
و لتحجير في لتعادلين بمعنى انه بطرفان كان لاحدهما مزية فيؤخذ  
ذو المزية سداً ودلالة ويعمل به ويطرح الآخر ، و ن كما منساوين فيؤخذ  
احدهما محجراً سداً ودلالة ويطرح الآخر كذلك وهذا هو الاقوى .

لنا على ذلك ورود روايات مستنبضة في المقام تسمى بالادلة  
العلاجية دالة على لزوم <sup>بأحدهما</sup> الاحد ترجيحاً او تحجيماً و عدم جواز طرحهما <sup>معاً</sup>  
او العمل بكليهما وهذه الاحبار هي الفارقة من المورد وسائر الطرق  
والامارات .

فمنها : رواية زرارة قال سئل اب جعفر عليه السلام قلت : جعلت  
فذلك ياتي حكم الحيران و الحديثان المتعارضان ، فأيهما آخذ ؟  
فقال عليه السلام : يا زرارة خذ بما اشهر بين اصحابك ودع الشاذ النادر ،  
فقلت يا سيدي ابهما مشهوران مأثوران عنكم ؟ فقال ، خذ بما يقوله  
أعدلهما عندك ، و أوثقهما في نفسك فقلت : ابهما عدلان مرصيان  
موثقان ؟ فقال : انظر ما وافق منهما العامة فتركه و خذ بما خالف فان  
الحق فيما خالفهم ، قلت : ربما كانا موافقين لهم او مخالفين فكيف  
اصح ؟ قال اذن فخذ بما فيه الحائطة لدينك واترك الآخر ، قلت : فانهما

معاً موافق للاحتياط أو مخالفاً له فكيف اصنع ؟ فقال : ادد فتجير  
أحدهما وتأخذه ودع الآخر الى غير ذلك من الاحبار التي ستقف عليها  
في المطولات ان شاء الله .

### (٨٧) تمارين

- ما هو التعارض لغة وفي اصطلاح الأصوليين ؟
- كم قسم التعارض ؟
- ما معنى التعارض البدوي والتعارض المستقر ؟
- ما هو التعادل والترجيح ؟
- كم قولاً في مسألة تعارض الدليلين أو الأدلة ؟
- ما هو مدعى المشهور وما هو دليلهم عليه ؟

## (٩٢) فذلکة البحث

فدینین مبادکر ن د التدریص بین دلیلیں ان کان بدویاً کذلعم  
والعاص ، فالحکم الرجوع الی جمیع الدلالی ، ولا فرق فی هذایی  
اقسام الامار د من لکتاب و لحدث و عبرهما .

وان کان مستقراً ثابتاً فاما ان يقع فی لکتاب الکریم کتدریص  
الفرئین فی بظهور و بظهور ، او يقع فی الحر المتوار او فی الحر الواحد ،  
او يقع فی غیر لکتاب و لحدث من الامارات

اما الکتاب فحیث لا חדثة بحمد الله فی سده ، فلا جرم يقع  
التعارض فی الدلالة ، من وحدت قرنة عقلية او رمیة عسی بأو بل احدی  
لدلالات بما توافق لآخری او بأو بلهما معاً فهو ، ولا حصل الاحتمال  
فیهما ووجب الرجوع لی عنهما من امارة او صل

وفی حکم لکتاب الحر المتواتر ان داتعارضاً لعدم لحدثة  
فی سدهما .

واما غیر لکتاب واسة فقد اشر د الی ان القاعدة المغلثة فی

تساقطهما والرجوع الى اصول العملية ، واما الخبر الواحد فقد عرفت  
ايضاً ان الحكم فيه التحيزي ، مع عدم المرة والترجيح مع وجوده ، فتحقول  
ان المرابا والمرجحت في المقام كثيرة :

مها . الترجيح بمرابا السد ، ويحصل بامور .

الاول : كثرة الرواه كان يكون رواية أحدهما اكثر عدداً من رواية  
الآخر ، فيرجح ما رواه اكثر لقوة الطين<sup>مستند</sup> اذ لعدد لاكثر أبعاد عن الخطاء  
من العدد الأقل .

الثاني : رجحان راوى أحدهما على راوى الآخر في وصف يعلب  
معظم الصدق كالوثاق والمطهر والورع والعلم والوسط ، وعن الشيخ  
يرجح بالصابط والاصط والعالم والاعلم ، محتجاً بان الطائفة قدمت  
رواية محمد بن مسلم وبريد بن معاوية والفصل بن يسار و بطائرهم على  
غيرهم ، قال ويمكن ان يحجح لذلك بان رواية الدائم والا عزم تعد  
من احتمال الخطاء واسبب سئل الحديث على وجهه فكانت اولى

ثالث : فلة الوسائط وهو العشر<sup>مستند</sup> لاسد ، فيرجح الداعي لان احتمال  
الخط وغيره من وجوه الحل فيه اقل .

ومها الترجيح باعتبار المش وهو من وجوه

أحدهما : ان يرجح المروى بقط المعصوم على المروى بغيره ،  
وعن الشيخ ان ذلك فيمن لا يوثق بترجمته والافيتاويان .

وثانيها : ان يكون لفظ أحد الخبرين فصيحاً ولفظ الآخر ركيكاً  
بعيداً عن الاستعمال ، فيرجح الفصيح ، واما الا فصيح فلا يرجح على  
الفصيح ، اذ المتكلم لا يجب ان يكون كل كلامه أفصح .

وثالثها : ان تناكد الدلالة في أحدهما ؟ بان تتعدد جهات دلالاته



و تكون اقوى ، ولا يوجد مثله في الآخر ، فيرجح من كذا الدلالة ، ومن  
 امثله ما جاء في بعض احبار تفسير المصنف بعد دخول الوقت ، من  
 قوله <sup>منه</sup> : قصر فان لم تعمل فقد والله خالفت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ومنها : الترجيح بالامور الخارجة ، وهي ثلاثة .  
 الاول : اعتصاد احدهما بدليل آخر ، منه يرجح به على ما لا يؤيده  
 دليل .

الثاني . عمل اكثر السلف باحدهما فيرجح به على الآخر .  
 الثالث : ان يكون احدهما مواضعاً لاهل الخلاف والآخر محالاً ،  
 فيرجح المختلف لاحتمال التقية في الموافق .

## (٨٨) تمارين

اين هو مورد الجمع الدلالي ؟  
 كم هي موارد تعارض الأدلة المستفزة ؟  
 كيف العمل عند تعارض الدليلين من الكتاب ، او تعارض الخبرين  
 اتمنو ترين .

كيف العمل عند تعارض غير الكتاب والسنة ؟  
 ما هي المرجحات في مقام تعارض الخبرين ؟  
 ماهو الفارق بين مزاي السند ومرايد المتن ؟  
 وهما قد تم الكتاب بعون الله وثانيه وفقاً الله وياكم لمراعيه  
 ارشاد الله ، والحمد لله اولاً وآخراً وطهراً وطناً

في شهر رجب الاصب ١٣٩٦

## الفهارس

الصفحة	الموضوع
	المقدمة الأولى
٥ - ٢	فصل العلم و طليعة العلماء
١٢ - ٦	فصل تعلم الفقه
	المقدمة الثانية
١٩ - ١٥	تعريف علم الأصول و بيان موضوعه و الغرض منه
٢٢ - ٢٠	الحكم و اقسامه

## المقام الأول

	في مباحث الالفاظ
٢٤ - ٢٣	اقسام اللفظ
٢٦ - ٢٥	اقسام الوضع
٢٩ - ٢٧	الحقيقة الشرعية
٣١ - ٣٠	علامات الحقيقة و المجاز

٣٢ - ٣٢

الاصول اللغوية

٣٦ - ٣٥

الاشترك

٣٩ - ٣٧

المشتق

## في الاوامر

٢١ - ٢٠

حكم مادة الامر

٤٥ - ٢٢

حكم صيغة اعمل وما في معانيها

٢٨ - ٢٦

دلالة صيغة الامر على المرة والتكرار

٥٢ - ٢٩

عدم دلالة الامر على الفور والترجي

مقدمة الواجب

٦٢ - ٥٣

اقسام الواجب

٦٤ - ٦٣

التخيير الشرعي والعقلي

٦٨ - ٦٥

هل يقتضي الامر بالشئ النهي عن صده ؟

٧٠ - ٦٩

الامر بالشئ مع تناء شرطه

٧٣ - ٧١

النسخ

## في المواهي

٧٦ - ٧٢

مدلول صيغة النهي

٧٩ - ٧٧

عدم دلالة النهي على التكرار

٨٢ - ٨٠

اجتماع الاجر والنهي

٨٧ - ٨٥

دلالة النهي على الفساد

## في المطلق والمفهوم

٨٩ - ٨٨	تعريف المطلق والمفهوم
٩٢ - ٩٠	مفهوم الشرط
٩٢ - ٩٣	مفهوم الوصف
٩٦ - ٩٥	مفهوم الغاية

## في العموم والخصوص

	في العاط العموم
٩٨ - ٩٧	للعوم صيغة تحصى
٩٩	من العاط العموم ما يكون حامداً ومركباً
١٠١ - ١٠٠	اقسام العام
١٠٣ - ١٠٢	الجمع المعروف بالاداة يعيد العموم
١٠٥ - ١٠٤	الجمع المكر لا يعيد العموم
١٠٨ - ١٠٦	حكم خطاب المشافهة
	مباحث التخصيص
١١٠ - ١٠٩	تقسيم المخصص
١٢ - ١١١	منتهى التخصيص
١١٥ - ١١٣	حال العام بعد التخصيص
١١٧ - ١١٦	حجية العام بعد التخصيص
١١٩ - ١١٨	النسك بالعام قبل المحص عن المخصص
	في المخصص

٢٣٣	لها، س
١٢٠ - ١٢٢	لاستثناء المنعقب للمحمل
١٢٣ - ١٢٥	الضمير المنعقب للعام
١٢٦ - ١٢٧	تحصيل للعام بالمفهوم لمواهي
١٢٨ - ١٢٩	تحصيل الكتاب بحجر المتن تر
١٣٠ - ١٣٣	باء العام على الحد ص

### في المطلق والمنفرد والمحمل والمعين

١٣٤ - ١٣٤	لمطلق و لمعد
١٣٧ - ١٣٩	المجمل
٢٤٠ - ٢٤١	لمعين

### المقام الثاني في الأداة لمعية

١٤٣ - ١٤٢	في حجة القطع
١٤٥ - ١٤٦	في البحري
١٤٧ - ١٤٨	في العلم الاحمالى
١٤٩ -	في الامارات
١٥٠ - ١٥٣	في لظن
١٥٤ - ١٥٦	في الاحماع
١٥٧ -	ثبوته بحجر لواحد
١٥٧ - ١٥٨	قائدتان
١٥٩ -	اصل في الاحبار
	اقسام الخبر
١٦١ - ١٦٢	المتواتر واقسامه
١٦٣ - ١٦٩	حجية حجر لواحد

١٧٠-١٧٢	شرائط العمل بحبر الواحد
١٧٤	جواز نقل الحديث بالمعنى
١٧٧-١٧٨	اقسام حبر الواحد
١٧٩-١٨٠	في الدياس

## المقدم "ثالث" في الأصول العملية

١٨١-١٨٢	تقسيم لمخاري الأصول
١٨٣-١٨٥	الاستصحاب
١٨٦-١٨٧	انقسامات الاستصحاب
١٨٨	اصاله امر به
١٨٨-١٩١	انقسامات البرهنة
١٩٢-١٩٣	اصاله لا يحتدل
١٩٤-١٩٥	دوران الامر بين المسائل
١٩٦	الاقول ولاكثر الا-مات
١٩٧-١٩٩	الاقول ولاكثر الا-مات
٢٠٠-٢٠١	لنت في اشرطه وساده
٢٠٢-٢٠٣	التمهة لمحصوره وعبر المحصورة
٢٠٤-٢٠٥	اصاله لتحرير
٢٠٦-٢٠٧	تدليل للاصول الاربعة
٢٠٨-٢٠٩	تدليل آخر

## المقام الرابع في الاجتهاد والتقليد

٢١٠-٢١١	في الاجتهاد
٢١٢-٢١٣	فيما يتوقف عليه الاجتهاد

٢٣٥	العهدس
٢١٥-٢١٤	المصيب من المعتقدين واحد
٢١٧-٢١٦	في التقليد
٢١٨	عدم حوار لتقليد في أصول العقائد
٢٢٠-٢١٩	لزوم العدالة في معنى
٢٢١	حوار البناء على لاحتها السابق

## المقام الخامس

	في التعارض والتعادل والترجيح
٢٢٣-٢٢٢	التعارض
٢٢٤	التعادل والترجيح











قیمت برای خریدار ۱۰۰ ریال

چاپ مهرقم تلفن ۵۱۱۱